جمال جاسم أمين

الأزمة المفتوحة

سطور
للنشر والتوزيع

الأزمة المفتوحة

مفهمة الدولة وكشف الأنساق

جمال جاسم امين

الطبعة الأولى

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق ببغداد (١٩٨٨) لسنة ٢٠١٤
المؤلف: جمال جاسم امين
دراسات ثقافية
اصدار رابطة ومجلة (البديل الثقافي)
الطبعة الاولى ٢٠١٥

تصدير

عندما ننتقل من صناعة الجمال الى انقاذه! تتراجع البلاغات الادبية كلها لصالح بلاغة الواقع الاكثر سيميائية على حد تعبير (باختين) ، وفي العراق اضطرار من هذا النوع ، أراني توغلت كثيرا في مهمة (الناقد) خاصة بعد عبوري الحرج الى السوسيوثقافي ، يحصل هذا ليس زهدا بالنص او اهمالا للادب بل للبحث في ما يعيق النص ويجعل من الادب فائضا جماليا تتعاطاه نخبة من فرسان الكسل في مجتمع ماخوذ بتصدعاته البنيوية العميقة ، ربما اكون واحدا من اللذين كسروا ظهر الكسل بممارسة نقدية تطال مؤسسات المجتمع و السياسة لكن بنوايا ثقافية صرفة بل وحتى ادبية اذا فهمنا حقا ان الادب بوصفه اشتغالا جماليا يعاني انسدادا على مستوى الجمهور و التلقي ، في هذا الكتاب نوعان من المقالات : الاول يمكن ان نعده بحثا معرفيا في المشكلة العراقية لامس الاجتماع في اكثر من موضع كما انه طرح خطاطة لنوع المفكرين الذي نحتاج ، اما الثاني فهو انتباهات لامست الراهن العراقي في أحلك مرحلة تأريخية كان على سدنتها ان لا يهدروا مثل هذه الأنتباهات ، وللأسف اقول : ان هؤلاء السدنة ورثوا اللاانتباه ! حتى اذا وقعت الواقعة كما يقال دعوا الى حشدنا في طابورهم كما لوكنا (ذخيرة) جاهزة لحشونا في بنادقهم الصدئة! اليوم نحن على اعتاب لحظة عراقية حرجة ربما اسميها عتبة الدولة العراقية الثالثة ، اي بعد توقف لحظة الدولة العراقية الثانية التي انشأت بعد ٢٠٠٣ لتتأزم حد العسر على اثر احداث حزيران ٢٠١٤، اسجل هذا ليس تماشيا مع دعاة التهشيم وليس التقسيم فحسب بل لرصد ووصف التحولات الجارية وللتذكير ان كل هذه المقالات نشرت خلال سنوات ٢٠٠٧ / ٢٠١٣ اي قبل ان تتشنج عضلات الحوار العراقي ليقع في خانة الصراع المحموم ، ومع ذلك تتعالى الصيحات مجددا : اين المثقف ؟ وكأن كل ما قيل لم يقل و الاصح لم يسمعه احد على مر عقد من الزمن ! اليوم لي قراءتي لمثل هذا السؤال : اين المثقف ؟ بعد اهماله كليا ، سؤال ينبثق في لحظة صراع حرج أعدها لحظة اصطفاف ايدلوجي حزبي تستهدف الحشد

لا غير وهي قائمة على دمغ التأمل بخيار حاد من نوع : ضد او مع ؟ بالطبع لا يخلو الامر من توريط ، أعني ان تكون مهملا قبل ان تحتدم اللحظة وعلى حين غرة يراد منك ان تحتشد مع من اهملوك بدعوى انهم (الوطن) ! سؤال : (اين المثقف) في لحظة معركة هو في حقيقته : اين جنود الكلام ؟ الشعارون ، الهتافون ، ملمعو الايدلوجيات ، ناثرو أرخص العطور على زنخ الدم ! السؤال عن هؤلاء وليس عن المثقف الناقد الذي تفكر بالازمة قبل ان تقع ، السؤال الآن عن الايدلوجي المنخرط في حمى الصراع وليس عن شيء آخر ، هذه الترسيمة عراقية بأمتياز ، اهمال المثقف ثم مناداته للانخراط في ورشة اعلام حرب كان قد حذر منها ونبه لمقدماتها ولكن دون جدوى ، والحصيلة سيقال حتما : لقد تقاعس المثقف او فشل! ولم ينج من هذا الوصف الا الشعارون الجاهزون للانخراط في اية معمعة دون السؤال عن اسبابها ونتائجها ، المثقف في مثل هذا الحال يعيش محنة (عنترة) المهمل سلما والمطلوب حربا !

ينادونني في السلم يا ابن زبيبة
وعند صدام الخيل يا ابن الاطايب

. ها نحن مجددا في دوامة العطل ، في ازمة مفتوحة تتضافر على توسيع رقعتها مؤسسات اجتماعية و سياسية تدعي انها الفاعلة وحدها ! واية (فاعلة) هذه التي تضعك امام خيارين لا ثالث لهما : اما الاستبداد او التطرف ! هذه الثنائية هي التي تحكم المنطقة برمتها فاذا سقط الاستبداد صعد التطرف واذا حاولنا مقاومة هؤلاء المتطرفين فلابد من استدعاء استبداد آخر ، واللافت انهما يتغذيان من حاضنة واحدة وينبعان من منبع واحد ، التاريخ بكامل عدته العنفية والنصوص الحاضنة ، الخطاب ، الوقائع والطقوس ، كلها تتشابك لادامة الظاهرة ، للاسف نقولها : ان العراق اليوم مسرح لمثل هذه الدراما المرة .

الازمة المفتوحة

ينطبق مثل هذا التوصيف على ازمة مستديمة كالتي عانى ويعانيها العراق على مر تاريخه المشتعل بالحروب والفتن واذا اردنا ان نتجاوز الوصف التاريخي الابعد لمثل هذه المشكلة كي لا نقع مجددا في فخ استعادة التاريخ على حساب الراهن فأننا سنقصر معاينتنا على تاريخه الاحدث الذي نعتقد ان اقسى فصوله بدأت بعد سقوط الحكم الملكي اثر انقلاب ١٩٥٨ الذي فتح الباب واسعا امام الطبقات الرثة للوصول الى سدة السلطة والتحكم بمقادير البلاد والعباد ، اليوم نحن بحاجة الى مراجعة حاسمة للاداء السياسي الذي مارسته احزاب وحكومات و اشخاص ايضا على مساحة اكثر من نصف قرن وربما اصبحت الحاجة اشد بعد تجربة ما بعد احتلال ٢٠٠٣ التي كان ينتظر منها غير ما حدث ! والسؤال يبدأ من الجذور ، جذور المصطلحات حتى : هل ما حدث في العراق كان سياسة ام تنازع عصابات مسلحة على مصادر المال والجاه ؟ واذا كان الامر هكذا فيجب ان نبدأ بمساءلة الفكر السياسي الذي ساد ، هذا هو جوهر المشكلة ان السياسة لدينا سلطة وعسكر اما الفكر فهو ورشة اعلام تتبناها السلطة لا غير، كل هذا جعل من الفعل السياسي في العراق ممارسة يومية مفرغة من المعنى والقصد ، سلطة لا غير ، هناك مسافة سائبة بين الادعاء النظري والممارسة اليومية ، دولة بلا دولة ، هي ترادف حكومات لا غير ، بلا فلسفة ولا هدف تسعى له الناس لان (السائس) القائد! بلا رغبة حقيقية لبناء مؤسسات دولة بل ان بعضهم يرى في مثل هذا البناء تهديدا لزعامته الشخصية ، الزعامة هي الفلسفة والرغبات المتحركة والمحمومة اكلت كل اتجاه معرفي قيمي تسعى له النخب المعزولة التي اضطر اغلبها الى ترك البلد والهجرة بعد ان استبد بهم اليأس ، السياسي هنا عادة يختطف ارادة الناس واذا عارضته معارضة ما

فهي تنازعه على موقع الاختطاف هذا ! وحالما تصل الى السلطة تعيد انتاج ما سبق ان عارضته ، هذه الحركة الدائرية المفرغة بين السلطان واعدائه هي التي انتجت (ازمة مفتوحة) كما نطلق عليها اليوم ..هدرت مفهوم دولة المؤسسات الثابته / دولة الشعب لا الحكومة لتنتعش دول ايدلوجية متعاقبة ، حكومات تتلبس بلباس دولة ! هنا لابد ان نسجل اشكالاتنا على مفهوم دولة الايدلوجيا :

١_ ان مثل هذه الدولة تشغل وتنشغل بالافكار والعقائد بينما تهمل الخدمات الاساسية للناس ، هذا المنحى واحد من بقايا المفاهيم القروسطية التي عفا عليها الزمن اذ ان الافكار شخصية والدولة ليست حكما على عقول الناس ، الدولة ادارة قبل كل شيء ، تضمن القيم الاساسية للانسان واهمها حياته وحريته .

٢_ ينشأ عن مثل هذا المسعى ان الدولة ستخصص قسما كبيرا من المال العام لافكارها وهنا نصل الى معضلة تسييس المال او الانتقال به من مال عام / خدمي استثماري الى مال سياسي عقائدي يؤدي بالنتيجة الى حرمان المواطن المستقل من اية امتيازات لان المال متجة الى مؤيدي الايدلوجيا وبالتراكم نصل ايضا الى مفارقة : دولة غنية وشعب فقير .. وهذا ما يحدث غالبا في بلد نفطي كالعراق يتجول فقراؤه على بحيرات من النفط ! لا يغترفون منها لان هناك طبقة (ايدلوجيا) سميكة تفصلهم عنه ، ليس مالهم بل مال الدولة المالكة للثروات والناس !

٣_ ان مثل هذا الثراء الحكومي يحتاج الى حماية بالتاكيد لذا تذهب مثل هذه الدولة الى ترصين عدتها العسكرية الموجهه للداخل في اغلبها ، ومن هنا تبدأ العسكرة لحماية الامتيازات من الاعداء المناوئين/ الشعب هنا ياخذ صورة العدو في موازنة مقلوبة تبررها الايدلوجيا ايضا وتشرعنها عبر تنظير فاسد .

٤_ الاغرب والاقسى في مثل هذا المنحى ان مثل هذه الدول / دول الايدلوجيا قابلة للتناسخ بشراهة عبر انقلابات دموية مريعة ضحيتها المحرومون من امتيازات السلطتين معا ، المزاحة بقوة السلاح والقادمة بالسلاح ايضا ، هذا التناسخ كان سمة الحياة السياسية في العراق على مر الفترة المذكورة .

٥_ ان مثل هذا التشوه في الاخلاق السياسية السائدة ادى الى ازمة حكم مستديمة حيث اصبح السؤال السائد في البلد : من يحكم من ؟ أي يستغله لا يخدمه ، من يضطهد من ! ومن هنا تعزز احتراب الطوائف في ظل أنظمة غاب عنها العدل وتشوهت مفاهيم الوظيفة العامة لتتحول الى امتيازات مناطقية ينظر لها الاخرون بعين الحسد والتربص كما فسح مثل هذا المناخ المجال واسعا امام الكذابين والانتهازيين لركوب موجات العقائد والافكار لا ايمانا بها بل طمعا في مردوداتها لتتكرس قيم نفاق سياسي لا مثيل له

٦_ في ظل مثل هذا النفاق تم التعاطي مع فكرة (الديمقراطية) على انها موجة ايضا كباقي الموجات لا تحول سياسي او مجتمعي كبير بل رغبة التحول غير موجودة اصلا ، حتى اصبح عهد (الديمقراطية) المدعاة واحدا من عهود الارتزاق السياسي من قبل طفيليين وبالطريقة نفسها التي عمل بها طفيلو عهود الاستبداد وهنا ضاعت الفرصة مجددا على النخب الثقافية والمعرفية التي تسعى للديمقراطية عن جد ان تحقق حلما طالما انتظرته ، اليست هذه ازمة مفتوحة ، ازمة يتناوب على ترصينها طفيلو السلطة مع طبقة كبيرة من المستفيدين ونهازي الفرص المتربصين ؟.. بهذه الرؤية نظن ان العراق سؤال مفتوح باتجاه افق اصلاح لم تظهر بوادره حتى هذه اللحظة ، اصلاح نخشى ان تتحول مقولاته الى واحدة من فرص الاستثمار السياسي مجددا في ظل غياب معيار ضابط لحدود الصدق والكذب!.

المفكرون الجدد

ربما ما يزال فهمنا لوظيفة المفكر بل ومعناه يتردد بين منتج الافكار النظرية البحتة بما يوازي الفلسفة مثلا او الاعلامي / المثقف الوسيط بحسب فهمنا لترسيمة (علي حرب) في نقده للمثقف او الاحتجاجي بالاستفادة من اكثر من اطروحة لادوارد سعيد او العضوي الذي راجت الدعوة له مؤخرا تماشيا مع (غرامشي) ولنا في كل هذا قول .. المفكر النظري يقدم لنا رفا من التآليف التي تستمد قيمتها من تماسكها المنهجي وابهارها البلاغي حتى لو اهملت امكانية ملامستها للواقع وهذا النوع من التفكير يعيدنا الى مطب (الخطاب) المغلق حول نفسه ، ولا يخفى على احد ان تراثنا البعيد والقريب متخم بخطابات من هذا النوع ولكن دون جدوى ، اما الوسيط (الاعلامي) فقد ثبت انه ينفعل بالازمة لا غير ومردود هذا الانفعال سجالات وتغطيات قد تفضح ولكنها لا تقدم حلا ! اما المعارض (الاحتجاجي) فأنه يسقط في عصاب المعارضة لتفوته فرصة انتاج (البديل) ، كل هذا يقود الى (العضوي) المفترض واشدد هنا على (المفترض) لان المجتمع السياسي لدينا اقصائي بطبيعته وان العضوية المفترضة لا تتم الا بقبول شراكة المثقف في توجيه بوصلة السياسة بأريحية تامة ، هنا اكثر من تعارض .. الثقافة كشف بينما سياسات من هذا النوع تعمية ، استغفال ، تمرير ، المثقف هنا يخوض امتحانا عسيرا لضميره الثقافي ليقف امام مفترق طرق اهونها وارحمها الانسحاب الى الخلف ، العضوية اذن تحتاج اجتماع سياسي لا يعد المكاشفة بغضا ولا النقد عداء وهذا مما نفترضه لا غير .. اذن ما صورة المفكر الذي نتطلع له في لحظة حاسمة كالتي يمر بها العراق ؟ ما ملامح هذا (الجديد)؟ اليوم لا نحتاج الى مناهج ونظريات (ايدلوجيا) بل نحتاج الى مكاشفات حول ما مطروح من مناهج ، نحتاج الى مداولة تفصل بين الايدلوجيا و(الدولة) ، الدولة ليست مفهوما ايدلوجيا متغيرا بتغير

الافكار بل هي مفهوم دستوري مرتبط ب (الامة) لا بالاحزاب وصراعها .. المفكر الجديد اذن عليه ان ينورنا بفقه الدولة وحدودها ، حسم صراع الهويات بتكريس مبدأ المواطنة ، الفصل بين الشخصي والعام لكي نجفف منابع الاستبداد بكل انواعه من خلال عدم السماح بفرض أفكار أي فئة حزبية على فئات المجتمع الاخرى وغالبا ما يكون الفرض مخاتلا وبطرق شتى ، كل هذا يدخل في باب الفكر السياسي الذي يسهم بترشيد الممارسة السياسية على الارض غير ان مثل هذا المنحى لا ينشأ الا في ظل حاضنة ثقافية عامة يكون المجتمع بمؤسساته واكاديمياته ومنظماته جزءا منها وهنا تكمن صعوبة الاصلاح العام الذي ينبغي ان يسبق فعالية الترشيد السياسي اذا صح القول .. نحتاج الى ما يمكن ان ندعوه ب (الثورة الثقافية) و قد تبدو مستحيلة في ظل استبداد سياسي لان المستبد شمولي لا يرى في هذه الثورة غير ضرره اما مصلحة المجتمع فهو كما يعتقد خير من يمثلها ! وهنا نعود الى مربع الصراع ذاته ! في مناخ من هذا النوع كيف يعمل المفكرون ؟ كيف نفرغ ذهن السياسي من توجسه حيال مفردة (ثورة) بهدف اقناعه انها هذه المرة (ثقافية) غير مسلحة ؟ كيف نقنع الساخطين باننا نريد ان ننتقل من عصاب (المعارضة) المنفعل والهدام في اغلب نوباته الى فسحة انتاج (بدائل) اكثر جدية وهدوء ؟ هنا يجب ان تتوقف فورة الصراع على السلطة بالرجوع دستوريا وقانونيا الى مفهمة ان (السلطة) وظيفة عامة لا غير ، وهذ لا يحدث الا بافراغها من محتواها الايدلوجي الضاغط ! نلمس هنا ان سلسلة فرضيات ينبغي تجاوزها اولا ، سلسلة عوائق تنتظرنا على الطريق ، اكثر من اشارة يأس يجب ان نعمل على تحويلها الى اشارة أمل ، مثل هذه الاهداف لا يكفيها الجهد وحده بل لابد من الفكر ايضا ، جملة مداولات وورش عمل فكرية متخصصة تنتج عنها خطاطات وخرائط طريق لا تغمض العين عن عثرات الواقع ، نحتاج الى مفكر (أزمة) ولعل هذا الوصف نطلقه لاول مرة لانه انسب ما ينبغي ان يوصف به المفكرون الجدد ، ليسوا كتابا ولا مؤلفين ولا منتجي مناهج ونظريات بل هم خبراء انكسار واعين ثاقبة ترصد التصدع ، صناع امل في ظل مروجي يأس ، المفكرون الجدد عليهم ان يعيدوا

للاذهان اهم مقاصد وميزات الفكر اولا واهم مقاصد السياسة بالرجوع الى مطالب العدل الاجتماعي وقدسية حياة الانسان وحقوقه الثابتة غير المرتبطة بعجلة الايدلوجيات ، وفي حال انكسار الانسان فلا شيء يصح على الاطلاق ! ولا تبرير يقنع ، الانسان هو المقياس كما قال السوسفطائيون قديما ، المفكرون الجدد ينبغي ان يكونوا عمليين بلا هذيانات تبريرية تهدر الوقت لصالح الراهن الذي يهدر الدم ! غير ربحيين بالمرة يعملون كمن يسعف غريقا لا يطلب ثمنا لأسعافه ! هذا الكلام ليس يوتوبيا بل هو صناعة نسعى لها ،على الثقافة العراقية اليوم بمؤسساتها واكاديمياتها ان تفكر كيف تنهض بهذا العبء ؟ كيف تتخلص من الهذيان اليومي لتنتقل الى بسالة وضع الاصبع على الجرح كما يقال؟ وهي خطوة اولى لرسم صورة (البديل) الذي ينتظر جهودا اخرى مضاعفة كي يجد مكانه على اديم الواقع ، في جهد سابق اطلقنا مشروعا اسميناه (البديل الثقافي) وبجهود فردية منذ خريف ٢٠٠٥ لكنه ظل منحى نظريا تحريضا مهد لهذه الدعوة / دعوة تحريض (مفكرين جدد) مفكري أزمة كما اسميناهم يعملون في ظروف غير ملائمة حتما ولكنهم يجب ان يعملوا لان فرادة مشروعهم تبدأ من هذه الحراجة شأنهم في ذلك شأن اقرانهم مفكري النهضة في دول اخرى من العالم ، ومن هنا تبدأ الريادة ، ريادة صنع مزاج بملامح اخرى .

الاجتماع العراقي وأسئلته المؤجلة

لكي لانقع في مطب الالغاء الذي يؤدي بالضرورة الى ثقافة (لعنة) على حد تعبير أدونيس نقول:- ان الحراك المجتمعي العراقي يحتاج الى جهود علم الاجتماع اكثر مما توفر له بمعنى ان الباحثين اليوم كان عليهم ان يكونوا اكثر تواصلا مع الهزات السياسية التي ادت بالضرورة الى تحولات مجتمعية او افرازات ظلت بلا تعليق او معاينة وان ماحدث في هذا الميدان بقي يتيما عالقا في فراغ اذا صح القول وأقصد بالضبط مقولات الراحل (علي الوردي) حول الشخصية العراقية وما اطلقه من معاينات كانت صادمة في وقتها الا انها ترسخت في مابعد حتى صارت بدرجة الحقائق التي لايرقى لها الشك،بالطبع ان جهدا كهذا كان استثنائيا بل كان طفرة على مستوى هذا العلم الجديد،جديد بالنسبة للاكاديمية العراقية ايام الوردي غير ان هذه الريادة التي لايمكن نكرانها لاتمنعنا من تشخيص أمرين:-

١- ان جهود (الوردي) ظلت تأسيسية لم يستتبعها مايكمل شوطها سواء على مستوى نقدها والتعامل معها او التواصل والبناء على أساس مقولاتها البكر

٢- ان هذه المقولات الناقدة لم تقدم لائحة حلول او معالجات وكأن امراض الشخصية العراقية التي كثر الحديث عنها الى درجة الشيوع الشفاهي احيانا امراض مزمنة لايطرأ عليها التغيير او التحول وحتى المعالجة علما اننا نعرف جميعا ان الظاهرة الاجتماعية المرتبطة بمجتمع ما تتغير بتغير ظروفها وليست هناك ابدية على هذا الصعيد فالازدواج مثلا الذي اثاره الوردي وهو لب الاطروحة ناشيء بما لايقبل الشك عن ظروف اجتماعية وتأريخية والسؤال هنا:- هل تظل مثل هذه الظروف مثلا ثابتة بينما يتغير كل شيء من حولها؟ ام ان بعض المجتمعات لاتتغير وبذا فأن صفاتها تظل هي هي؟ واذا كان الامر كذلك الا ينبغي دراسة هذا الثبات/اللا تغيير؟ هل توجد جماعة في الارض ظلت على حالها؟ هذا ماينبغي ان يجيبنا عليه اصحاب الاختصاص بل ان مثل هذه الاسئلة على صلة بالمشكلة العراقية

التي لاندعو الى القفز عليها على طريقة السياسي الذي يعمد غالبا الى القفز بالشعارات الطوباوية على واقع المشكلات الى درجة ان اصبح مثل هذا الاداء سببا في تعميقها بل وتأبيدها اذا صح القول ذلك لان السياسي يريد ان يستثمر ماهو قائم لا ان يغير لادراكه ان مهمة التغيير تستغرق جهدا ووقتا لايدعان مجالا للغنائم المرتجاة او التمتع بالسلطة ،لدينا اذن مشكلة يمكن ان نطلق عليها (السلطة)..من يحلم بها ومن يفكر بالوصول الى مكاسبها ولاشيء غير ذلك ، هذه المشكلة كما نعتقد هي التي قلصت مساحة البحث في المعضلات الاجتماعية الجسيمة ، البحث عن معالجات حقيقية تضع المجتمع ولو تدريجيا على الجادة الصحيحة،إن مثل هذا التشخيص تنبه له الدكتور (سليم الوردي) عندما وصف المجتمع العراقي بـ(الخديج) الذي يحتاج الى (حاضنة رؤوم) والحاضنة في نظرنا تتمثل بالمنظومة السياسية الرائدة والرشيدة التي افتقدها العراق على مر تأريخه بل حدث العكس عندما تسنمت السلطة طبقات طفيلية لاهم لها سوى اشباع رغباتها..(طبقات مصلحية طارئة) تريد ان تستثمر.

هذا على مستوى السياسة اما على مستوى الجهد الثقافي الذي ينبغي ان يصب في المجرى نفسه فينبغي ان نعترف بأن هناك تخاذلا ثقافيا رافق تخاذل الطبقات الحاكمة في تأدية مسؤولياتها اي ان الطبقة الثقافية انشغلت بتخصصها الحرفي او التقني لتعزل جهدها عن مشكلات المجتمع انطلاقا من فرضية ان هكذا مشكلات ليست ذات علاقة بعملها الفني او الادبي بينما هي في الحقيقة ذات صلة بفضاء تداول هذا العمل ايا كان وهذا ما لمسناه بعد تحولات ٢٠٠٣ عندما أكتشف المثقف العراقي بشتى اختصاصاته ان تلبد الفضاء العام وتراجع ونكوص المنظومة الاجتماعية كان واحدا من عوامل احباط الثقافة وليس تداعيات السلطة وحدها بل هي فضاءات متداخلة ومتواشجة جعلت من المعطى الثقافي فائضا لاحاجة لاحد به،يستثنى من هذا التوصيف بواكير وبدايات المشهد الثقافي والادبي خاصة في مرحلة ثلاثينات

واربعينات القرن الماضي عندما انبرى الزهاوي مثلا للخوض في مشكلات اجتماعية كالدفاع عن حقوق المرأة والدعوة الى تحريرها او عندما انبرى الرصافي للوقوف في وجه الاستبداد السياسي والدفاع عن الفقراء لانقاذهم من واقع الفقر الذي يعيشونه،ومن بعدهما الجواهري الكبير الذي انخرط في مواجهات اجتماعية وسياسية معروفة لمراقبي المشهد العراقي الا ان كل ذلك توقف او خفت ايقاعه بعد شيوع تيارات حديثة في الثقافة انشغلت بأسئلتها الفنية او التقنية البعيدة نسبيا عن واقع المجتمع الذي تعيش فيه وتتحرك من خلاله الامر الذي ادى الى درجة من درجات الفصام بين حداثة خطاب وتخلف مجتمع لايعنى بمثل هذه الحداثة،ولاستذكار تلك العلاقة بين المثقف وحاضنه نستحضر واحدا من التشخيصات الاجتماعية التي اثارها الجواهري في احدى مقابلاته المنشورة،يقول (ثمة في العراق من يركض قبل ان يتعلم المشي وثمة حوارات يضيع فيها الوقت ولايعلم الناس عم تدور)*.. يكشف هذا القول وجها من وجوه المشكلة الاجتماعية بل والسياسية حتى،مشكلة الركض قبل المشي ما يعني أن هناك خللاً فادحاً في منظومة المعايير التي تلزمنا بأن نتدرج/نتعلم المشي قبل أن نحلم بالركض،يشير ذلك أيضاً الى وجود أكثر من فراغ يغري الواهمين بالهرولة لأن لا أحد يمنعهم من ممارسة هكذا مجانية،لا توجد منظومة نقد فعّالة تضع الأشياء في نصابها بل هناك إستباحة للعناوين والألقاب مثلما هناك كلام لا معنى له يسمعه الجمهور مراراً ولا يعرف عم يدور! هذا الطنين ليس سوى إستهلاك اعلامي يعتاش عليه الاعلام مثلما يعتاش عليه الساسة لملئ الوقت وتأثيث الفراغ بل هدر هذا الوقت بما لا يغني،هذه الصورة هي ما نراها اليوم،نرى الراكضين بلا أقدام حقيقية يذرعون الفراغ بأوهامهم بينما نسمع آلاف الكلمات والخطب التي لا تلامس أصل المشكلة بل تعمقها أحياناً وتزيد من فداحتها..أليست هذه مشكلات إجتماعية وسياسية مسكوت عنها؟ أليس بإمكاننا اليوم أن نثير أسئلة من نوع:كيف يغيب المعيار في بلد مثل

العراق،بلد فيه أكثر من عشرين جامعة وضعف هذا العدد من المعاهد ناهيك عن المدارس في كل مراحلها؟ ما الذي يتعلمه الناس في هذه الجامعات والمعاهد؟ هل التلقين وحده وما أثر ذلك على المجتمع؟ وعلى مستوى السياسة ما الذي يغري الناس بسماع خطب وأحاديث لا يعرفون (عم تدور) بحسب قول الجواهري؟ ولماذا هذا الصمت الأكاديمي والثقافي على كل هذه العيوب والتصدعات هل هي ثقافة الإنتظار مرة أخرى؟ ثمة أسئلة مؤجلة ربما نسهم جميعاً في تأجيلها تشاؤماً أحياناً أو شعوراً باللاجدوى في أحيان أخرى لكننا بذلك نعطل إمكانية وجود الحاضنة (الرؤوم) التي ينبغي أن تحتضن مجتمعاً خديجاً على حد تعبير الدكتور سليم الوردي..علينا أن نعترف بأن هناك مشكلة عراقية،إجتماعية في جوهرها العميق وأن البحث الإجتماعي لمثل هذه المشكلة ظل عالقاً في حدود المقولات الأولى/مقولات الراحل علي الوردي بل بقينا نرددها وكأنها عناوين غير قابلة للفحص أو التتمة،ولإثبات هذه المسألة نتساءل مثلاً:هل لدينا اليوم مركز للدراسات الإجتماعية التي تتولى إجراء مثل هذه التتمة؟ وإذا وجدت على سبيل الفرض فهل تمتلك مساحة كافية لمصارحة الذات بعيداً عن التأثيرات الأيدلوجية والضغوطات المعرقلة لحركة المعرفة؟كل هذه الأسئلة مطروحة الآن على طاولة البحث الإجتماعي العراقي والثقافة العراقية بمختلف تخصصاتها.

*حوارات مع الجواهري/الموسوعة الثقافية/إصدار دار الشؤون الثقافية ٢٠١١

فأس (التغالب) و تصدعات الحقيقة

من السائد ان مصطلح (التغالب) واحد من المصطلحات الاجتماعية التي اجترحها الباحث الرائد (علي الوردي) في معرض توصيفاته للشخصية العراقية التي ما تزال مثار جدل واهتمام الباحثين والمراقبين خاصة بعد التحولات الاخيرة التي لا يمكن تفسير الكثير من مظاهرها الا على ضوء كشوفات علم الاجتماع ، هذا العلم الذي ما زال محدودا لدينا قياسا بالتحديات القائمة والتي ترجع في اغلبها الى جذور واسباب اجتماعية تتمظهر بمظاهر سياسية وثقافية مخفية تلك الجذور ، التغالب اذن توصيف ظل يتردد في حدود المصطلح و لم نسترسل معه او نتتبع مسارات تأثيره في حقول اخرى كالاقتصاد والثقافة وسواها ولعل اخطر تقابل بهذا الصدد ما يحصل بحكم الضرورة بين السلوك التغالبي و هدر الحقيقة بل لا حقيقة عندما يتنافس المتغالبون لاننا نصبح ازاء براغماتية لا معيار لها سوى المصلحة بأبشع صورها / مصلحة اشخاص ضيقة و محدودة على حساب قيم ومعايير يتشدق بها حتى هؤلاء المتنافسون وهنا تتسع مساحة التناقض ولكن بين اطراف غير آبهين بما يجره التناقض من عيوب فكرية او اخلاقية لان تنافس المصالح لا اخلاق له سوى الربح ، في الحياة العراقية وللاسف تكرس مثل هذا المنحى وقد يعزوه البعض الى مستوى الحرمان وشحة الفرص ومهما يكن امر التبريرات يظل الضرر قائما من جراء سلوك نحتاج الى تقويمه بدلا من تبريره واذا ألح البعض على منحى التبرير فلا مناص من تفسير هذا الالحاح الانطلاقا من

استفادة من يبرر و مصلحيته ايضا ، ومهما يكن من امر فان مفاهيم الحق والحقيقة هي اولى المتضررين من السلوك التغالبي فليس بامكلننا في ظل مثل هذا المناخ ان نتحدث عن ثوابت او قيم مثالية ندعو لها الناس او نثقف بها الاجيال القادمة لان مثل هذه الثقافة سرعان ما تنكسر على ارض الواقع الذي يخذلها ، هذا ما يدعونا الان الى مراقبة الاثر الذي يحدثه فأس التغالب و ما يتركه من تصدعات على جسد

الحقيقة ! في العراق اليوم عملية سياسية قامت على محاصصات من نوع ما لكن السؤال : الا انقلبت هذه المحاصصات الى تغالب ؟ الم نر حجم التصدعات التي لحقت بمفاهيم ورؤى كنا نعتقد انها ثوابت؟ هل ثمة معيار حقيقي ثابت يحتكم له المتنافسون ام ان مقدار ما يحصلون عليه من امتيازات كتلا واحزابا هو المعيار ؟ لا شك ان السلوك القار اجتماعيا تحول الى سلوك سياسي يبرره من يعمل به بشتى التبريرات ، هذا على مستوى الساسة اما اذا انتقلنا الى حقول اخرى محايثة نجد ان الشخصية التغالبية تعيد انتاج ادواتها بما يحقق لها الفائدة على حساب الاخرين وفقا لآليات هذا الحقل او ذاك ففي الاقتصاد نجد ظاهرة الغلاء اللامبرر سائدة في الاسواق العراقية واذا كانت يوما ما مرتبطة بأنخفاض سعر عملتنا عالميا او ظرف الحصار فبماذا نبررها اليوم ؟ الاسعار في العراق تتصاعد بلا سبب بل ان سببها الوحيد هو شهية التغالب التي لا تترك فسحة لثقافة القناعة التي اصبحت واحدة من مقولات اللاهوت لا اكثر ، التاجر في السوق العراقية لا يريد ان (يربح) فقط بل يريد ان (يغنم) والفارق بينهما اكثر من بين ، الغنيمة تعني الانفتاح على الربح بلا حدود ، الغنيمه شراهة مرضية ضحيتها المستهلك ، اذن نحن ازاء ظاهرة اقتصادية بجذور اجتماعية والشيء نفسه يحدث في مؤسسات الثقافة عندما يتغالب ادعياء الثقافة بعضهم مع بعض وللاسف اقول ان الغنيمة هنا هزيلة لا تستحق التغالب الا ان المتغالبين صغار روحيا فلا يأنفون من الفتات و لا يتعالون على الصغائر .. البعض يستفيد من غياب الحقيقي ليقدم بضاعته الكاسدة وليشترك في حفلة زيف لا طائل من وراءها و الامر ذاته في الوظيفة العامة عندما نهدر معيار (الرجل المناسب) لصالح محسوبياتنا و منسوبياتنا التي لا تبني بلدا ولا تصلح واقعا ولكننا رغم ذلك سعداء لاننا اصلحنا علاقاتنا مع نحب وهذا يكفي لأرضاء شهية التغالب ، ما نريد ان نقرره هو ان الكثير من التصدعات التي تلحق بثقافة الحقيقة مصدرها هذا السلوك التغالبي الذي يتشظى عابرا من دلالته الاجتماعية المتعارفة الى مجمل شؤون الحياة ومفاصلها الاخرى .

هذا على مستوى التشخيص اما على مستوى البحث عن معاجات فان الامر اعقد ولعل مصدر التعقيد يكمن في اننا تبريريون لا نقر او نعترف بمشكلاتنا بسهولة واذا اعترفنا فعلى سبيل تبريرها لا على سبيل معالجتها فعلا ، الجميع يتهم الجميع وكأننا في حفلة تنكرية يصعب تشخيص الوجوه في ظل زحمة الاقنعة ، هذا بالطبع اذا تركنا امر اصلاح ثقافة اجتماعيه مريضة للمريض نفسه! دون تدخل المؤسسات التي تتحمل مسؤولية الاصلاح التدريجي والدولة التي ينبغي لها ان توفر جزءا من جهدها لمثل هذا الاصلاح ، اعتقد انها مهمة وطنية شاقة تتعلق ببناء الانسان الذي هو اهم من بناء الجدران ، الانسان الذي يحتاج الى مران ثقافي وتربوي يتولى اعادة انتاج ذاته بعيدا عن تصدعات متوارثة نتصدى لها خير من ان نسكت عليها و لا ننسى ان عتبة هذا المران ومقدمته الاولى مكاشفة الذات الجمعية وعدم خداعها لاسباب مصلحية ظرفية و طارئة ، ما يحتاجه العراق اليوم مكاشفات ثقافية و تربوية تصلح ان تكون منطلقا لثقافة اجتماعية جديدة تعيد بناء الوطن والانسان وهي واحدة من مهمات المثقف العضوي الذي يؤمن بأهمية ودور التنمية الثقافية والانسانية لنصل الى منظومة اجتماعية لا تتغالب فيما بينها ويومئذ نقترب من ثقافة الحقيقة التي تحمي و تفيد الجميع حيث لا مغلوب في ظل ثقافة اللاغالب وهي الثقافة التي تبنتها ودعت لها الاديان و الحركات الاصلاحية عموما .

كشف الهويات

ربما تصلح مفردة (كشف) اكثر من غيرها للتعبير عن طريقة واسلوب نظرتنا لموضوعة (الهوية) خاصة بعد ان خرجت هذه الموضوعة من خانة التمايز الثقافي بين جماعة واخرى الى خانة (العقدة) المتخفية في اغلب اطوار نموها وتفاعلها وبالتالي فأن الكشف او المكاشفة يقلل من درجة حراجتها بل وخطورتها ، ذلك انه ينقلها من ضدية الصراع الخفي الى مستوى من مستويات الحوار الظاهر ، هنا نحن نتحدث عن الهويات (الصامتة) المقهورة بدرجة ما وهي اما هويات اقلية دينية او عرقية ، او اغلبية مقهورة سياسيا بفعل اجندة ضاغطة عابرة لطموحات هذه الاغلبية المضطرة للسكوت ، المخيف في هذه المسالة ان المقهور ليس امامه الا ان يتربص الفرص وعندما تحين لا يكتفي باستحقاقه الراهن بل سيتحدث حتما عن هوية (جريحة) ثأرية بالضرورة تطالب اولا بتعويض ما فات ثم بضمان ما سيأتي ! وكلا المطالبتين فادحة ، ذلك ان التعويض يعني استحقاق مضاعف / الآن و التاريخ / ولن تمر ترضية مثل هذا الاستحقاق المضاعف الا بقهر او تأجيل استحقاق هويات مجاورة ! مما يعني اننا لم نتخلص من المضمر و المخفي بالمرة بل كشفنا مضمر الامس بانتظار مضمر قادم يتشكل توا ، اما مسالة (الضمان) وهي الشق الثاني من مشكل الترضية فانه يقود الى جدل اعمق بمعنى ان الضمانات ليست وعدا فحسب بل هي ايضا استحقاقت راهنة تأكل حتما من جرف (الآخر) وفي النهاية سيشعر هذا (الآخر) انه المستهدف هذه المرة وانه المتهم حتى لو من طرف خفي في كل ما حدث . اليوم نتحدث عن كشف الهويات بأعتبار ان الكشف هو الضمانة ضد أي ضدية او صراع صامت سينفجر ذات حين ليعيدنا كرة اخرى الى دوامة الاستحقاق والضمانات ، هذه المسالة تحتاج بالتاكيد الى معالجة ثقافية تسندها معالجات قانونية تشريعية واظن ان المعالجة الثقافية هي الاساس على فرض ان المعالجات التشريعية تستمد مادتها ولو بدرجة من خلوصاتنا الثقافية ، المشكلة الان ان الفكر السياسي على افتراض وجوده معزول عزلا تاما عن الممارسة اليومية للسياسيين بمعنى ان السياسي لدينا ينفعل بيومياتيه الصراعية ويستجيب لاضطراراتها تحت ظل هاجس نفعي براغماتي طبعا اكثر مما يستجيب لمظلته النظرية التي دخل العملية السياسية باسمها ومن خلالها ،واذا كانت المنفعة او (المصلحة) بتعبيرنا اليومي مبررا لمثل هذه الغفلة عن الافكار لصالح الممارسة فعلينا ان نميز بين مصلحة (المبدأ / الفكرة) ومصلحة الافراد او الاشخاص الناطقين بهذه الفكرة و الممثلين لها ، وبالعودة الى مشكل (الهوية) بوصفه ترفا نظريا معزولا عن الممارسة كما اسلفنا فقد لا حظنا في الاونة الاخيرة استهلاكا لهذه الموضوعة لا يغني عمليا ولا يسد نقصا في شحوب وحدة الجماعة المنقسمة و المتناحرة على اساس فروقات كان ينبغي ان تكون طبيعية بل افضل وصف لها (ثقافية) أي انها تخص نمط حياة الجماعة بفعل جغرافيتها وتاريخها وحتى اجتهادها الذي لا يضر لو كانت ثقافة الاجتهاد سليمة معافاة كما في اصلها الاول قبل ان

تتحزب او تستثمر حزبيا ! الهوية بهذا الوصف الثقافي ليست (عقيدة) وبالتالي هي ليست (عقدة) والتقارب باللفظ مقصود أي ان العقيدة المتشحة بوشاح التطرف سرعان ما تتحول الى عقدة خاصة اذا تعرضت الى اقصاء ما او تهميش لاي سبب كان ، بعدها لا يمكن انقاذها من هذه الخانة بل لا يمكن اقناع حتى نخبها بان المسالة مسالة تمايز ثقافي لا غير وحتى المقولات المؤسسة على سبيل (لتعارفوا) بالتعبير القرآني لنوع العلاقة بين الامم والاقوام لن تمس شغاف (العقدة) المستحكمة من جراء ثقافة الصراع التي اقالت العقل بالضرورة مثلما اعادت تكييف قواعد فقهية وشرعية كان ينبغي ان تكون محل اتفاق لكن هوة التأويل لن تسمح بأي مؤاخاة من هذا النوع والنتيجة اننا نخسر تسامح النصوص بسبب تشنج قرائها مثلما نخسر حوار الثقافة لصالح انفعال العقدة وتصلب اوردتها التأولية بحيث يصبح نبذ الاخر جزءا من جهازها المفاهيمي حتى نصل الى نوع من انواع التكفير المعلن و المضمر فالنبذ تكفير حتى لو استخدم مفردات اخرى اذ تبقى النتائج على الارض متشابهة ان لم تكن اقسى ، ما نعنيه هنا ان الجهد النظري المبذول من قوى التنوير لتعريض قضية الهويات لاشعة الكشف عمل فوقي لا تعنى به الجماعات و لا تتعاطاه وهو في احسن احواله مادة للاعلام لا غير والاعلام في مثل بلداننا يجد ضالته في ملاحقة اليومي باعتباره (حدثا) اما ما وراء الحدث وما قبله فهو حديث تنقصه الدهشة كما يعتقد الاعلاميون ، اقصد دهشة السبق المطلوبة لاغراض الترويج حتى لو كان ثمنها دم الناس و مستقبلها !

- **حرب الجماعات :**

هذا النوع من الحرب او ما يطلقون عليه حروب (الجيل الرابع) يستند في جوهره على صراع الهويات وهو ليس حرب دول بل حرب مكونات داخل الدولة الواحدة كما يحدث تماما في دول الربيع العربي / الربيع الذي احمرت خضرته لفرط ضحاياه ! وهنا لابد ان نشير الى حقيقة تراجع عقل الدولة بل ان عصر الجماعات لايبدأ الا حيث تنحسر الدول او تنقسم حتى لو كانت ظاهريا تتمسك بتسمية (دولة) ! في العراق خصوصية من نوع ما اعني تأريخ الفشل الذي عانته الدولة العراقية ازاء موضوعة الهويات العرقية والدينية وهو ما تتمسك به جماعات اليوم لاثبات احقيتها في مساءلة عقل الدولة بل ادانته احيانا والتطرف في مثل هذه الادانة لكن الرد المناسب هل الانفعال ابدا
الى حد افشال الدولة ! ام البحث عن الدولة الرشيدة عبر آليات قانونية ودستورية يرافقها جهد معرفي قائم على اساس المكاشفة بأصل المشكلة والكشف عنها بدلا عن اخفاءها و التستر عليها؟ وهو ما ندعوه الان ب (كشف الهويات) كي لا تتعرض مرة ثانية اية هوية حتى لو كانت فرعية اقلية بحسابات العدد الى تهميش كالسابق / تهميش يستتبعه بالضرورة انطواء و ضمور يصل الى درجة (العقدة) وهذه كما

اسلفنا ستتحيين الفرص القادمة للثأر من هويات ضاغطة او مستبدة كما يسود الاعتقاد ، الكشف وسيلة لمنع تورم العقد وهو لا يؤدي مبتغاه الا في ظل (مواطنة) مضمونة و محمية دستوريا ، كل هذا كي نخرج من دوامة صراع تاريخي لا مصير له سوى مزيد من الخسائر، هنا وما دام الحديث عن (رشد) الدولة ينبغي ان نوضح تصورنا لسمات هذا الرشد او وصفه على الاقل لنقول : تنتصر الدولة و توصف بأنها رشيدة عندما يربح الجميع بلا خاسر ، ذلك لان الربح ازاء خاسر ينذر بخسارات قادمة تطال الرابح نفسه ولاجل هذا علينا ايضا ان نميز بين الدولة واجهزتها التنفيذية / السلطة او الحكومة بتعبير الطف / الدولة هي نحن جميعا حكاما و محكومين ، قادة و جنود ،هي تعاقدنا المعلن والمضمر على وحدة المصير والعيش المشترك اما السلطة او الحكومة فهي الجهاز الاداري الذي يرعى هذه المصالح العليا ولا ننسى ان لعقل الدولة مجساته المراقبة ، القضاء و البرلمان تحديدا ، اما عندما تستبد السلطة وحدها فهذا يعني ان الدولة غابت او انحطت حد الاختفاء فلا رادع من الاستبداد اذن ولا مانع من الغلو و الاستهتار بالمال العام و المصالح العليا ، وهذا ما يستحق الانتباه والحذر منه في كل موضع كي لا تفقد الدولة رشدها او يضمحل دورها في احسن الاحوال .

بين المقدس و البشري
(وثيقة المدينة المنورة) انموذجا

عندما يراد لعقيدة ما ، دينية على وجه التحديد ان تتأصل كـ(دولة) لابد ان يثار سؤال عن نوع ومساحة علاقة المقدس بالبشري لاننا نروم بهذا العبور قطع المسافة الحرجة بين الامة بمعناها الديني ذات النسيج المتشابه الى امة سياسية اساسها التنوع الذي يحتاج الى عقد من نوع خاص ، ينبني موضوع هذه الورقة على مداولة البشري والمقدس من خلال تجربة لها دلالتها في هذا السياق هي تجربة النبي في المدينة ودولته الفتية فيها ، هنا نقول ان مثل هذه المعاينة لا تنتمي للتأريخ بل للثقافة والفارق ان القراءة الثقافية هي من تعيد وصف وانتاج التاريخ حيث لا تقف عنده بوصفه نصوصا جامدة بل بوصفه دلالات محرضة على انتاج نصوص اخرى وهذه (الاخرى) هي فضاء التسوية بين تقابلات تبدو حرجة و آنية ، اذن المواجهة هنا بين (تنزيل) و(تأويل) ، التأويل يأخذ معنى البشري الذي يشتغل على النص بآليات متحولة وعلى ضوء هذا التقابل ينشأ تقابل آخر بين (الابدي) و(التأريخي) ، النص في كمونه المقدس هو الابدي ، زمنه ثابت وممتد (خيطي) من لحظة الوحي حتى قيام الساعة بينما الزمن التأريخي هو المتغير الذي نتحرك فيه عبر قرائتنا للنص ، النص في هذا الزمن يتحول الى شفرة دلالات متحركة ، (اشارة) على حد تعبير المتصوفة بينما هو في الابدية (عبارة) والتعبير للمتصوفة ايضا .. اذن هناك فرق بين الزمن بوصفه ابدا وهو زمن ديني و الزمن بوصفه تأريخا وهو زمن اجتماعي سياسي في آن ، على ضوء هذا كله تنشأ لنا التقابلات التالية :

تنزيل / تأويل

ابدي / تأريخي

عبارة / اشارة

من اللافت هنا ان الحركات التجديدية في الفكر الديني اشتغلت عموما على الشق الثاني من التقابل (تأويل / تاريخي / اشارة) بينما انشغلت المدارس السلفية بالشق الاول (تنزيل / ابدي / عبارة) هؤلاء يتحركون في زمن (مختوم) كما يسميه احد الكتاب بينما تشتغل القراءة الثقافية على مبادرات اللحظة وانبثاقاتها والسؤال الاعمق هو كيف تتم التسوية بين (ثابت) و (متحول) بحسب تعبيرات ادونيس ؟ او كيف نعبر بالنص من لا زمنيته الى قراءة تأريخية بحسب تعبير (نصر حامد ابو زيد) ؟ الم يكن النبي (ص) بشرا مبعوثا لبشر مثله ؟ وهؤلاء أي البشر يتحولون من جيل الى جيل بالضرورة أي انهم كائنات تأريخية بلا ادنى شك ؟ انطلاقا من بداهة هذه الاسئلة تأصلت افكار تجديدية كثيرة في الفكر الاسلامي وكان من اقدمها مداولات (العقل) و(النقل) بين المعتزلة والاشاعرة وصولا الى نزعات التجديد في بدايات القرن الماضي حتى لحظتنا الراهنة مرورا بمشاريع محمد اركون وادونيس ونصر حامد وغيرهم .

لاجلاء الصورة ينبغي ان نعود الى مرحلتين اساسيتين من حياة النبي (ص) : مكة والمدينة ، مكة المكان الاول للصراع مع الخصم العقيدي ، المدينة / المكان المختلف ، مكان الحوار مع تعددية مجتمعية كان اليهود يمثلون غالبيتها .. مكة هنا مكان هبوط النص المقدس بينما المدينه هي محل اشتباك النص عبر العلاقة مع الآخر / المختلف لا الخصم على قاعدة (لا اكراه في الدين) هنا سنشهد تحولا من الخلاف الى الاختلاف ، الاختلاف يسمح بالتعايش بينما الخلاف لا يسمح به ابدا ، المدينة بعد ان تبلورت كأمة سياسية سمحت بمبدأ قرآني (لكم دينكم ولي دين) الكافرون ٦ هذا المبدأ الذي رفضه مشركو مكه وقبله مشركو المدينة من خلال انخراطهم وقبولهم لبنود وثيقة المدينة التي ارساها الرسول ، هناك تحولات اخرى على صعد التعايش وحل المنازعات حيث اصبح الرسول حكما لا حاكما حتى للمختلفين انفسهم / اليهود والمشركين بدلالة قوله تعالى (فأن جاؤوك فأحكم بينهم او اعرض عنهم) المائدة ٤٢ وكان النبي يخير الشركاء من غير المسلمين : يحكم لهم بالقرآن ام بالتوراة ؟ ان مثل هذه التحولات في الممارسة لها صلة بالمكان اولا

وطبيعة المنظومة الاجتماعية لكلا المكانين ثانيا ، يترتب على هذا فارق علاقات ، كان السائد في مكة وحدة الدم والقرابة لذا فهي (قرية) او ام القرى كما تكنى بأعتبار هذا النوع من احادية العلاقات وتشابها بينما يثرب اصبحت(مدينة)لا قرية باعتبار التنوع الديني والعرقي لساكنيها يقول الباحث علي بولاج ما نصه (اجتمع في المدينة اناس من اديان ومن عناصر وقوميات واماكن جغرافية مختلفة مشكلة قطاعا اجتماعيا مختلفا)[١] ترى كيف تعامل النبي مع مثل هذا التنوع العرقي والديني لنقرأ احدى فقرات الوثيقة (وانه من تبعنا من يهود فان له النصر و الأسوة غير مظلومين ولا متناصرين عليهم)[٢] تظهر لنا هذه الفقرة وتعبير (الاسوة)تحديدا نوع العلاقات التي سادت في ظل امة سياسية متعددة الاديان تستوعب الأخر / الشريك بالارض والمصير حيث يرد في موضع اخر من النص (وان بينهم النصر على من حارب اهل هذه الصحيفة) أي ان اهل هذه الصحيفة على اختلاف اديانهم تحولوا الى امة سياسية يوحدها عقد اجتماعي بشري ينهل قيمه من المقدس ويحقق جوهره بطريقة اخرى طريقة التعايش والحوار لا الصراع .. اليوم تتأزم لدينا هذه الموازنة من جديد أي ان هناك من يريد بأسم الاسلام السياسي ، السلفي تحديدا ان يعيد مفهمة الامة الدينية الموحدة والطاردة للاخر بالضرورة في ظل واقع متنوع هو احوج ما يكون الى امة سياسية او دولة اجتماعية تقبل الاخر بوصفه شريكا لا تابعا او مظلوما بل ان الجماعات المتطرفة تعد كل تسوية بشرية او قراءة ثقافية تنويرية كأنها اعتداء على ثوابت الدين بينما نلمح هنا ان النبي ذاته عمد الى هذه التسوية من خلال وثيقة السلام التي نحن بصددها وهم بهذا يتحفظون على ما قبله النبي نفسه ! هناك خلط بين المكانين : القرية والمدينة بل دعوة للتنازل عن اية ثقافة مدنية لصالح وحدة الاصل ، المكاني / القرية ، هذا ما نشهده في ظل ثقافة ترييف ترافق وتتزامن مع نوع من الاسلام السياسي السلفي تحديدا حتى كأن السلفية ليست فهما فحسب بل هي مكان ايضا ، هناك خلط من نوع آخر ، هو ما يحصل بين (الامة) بالمعنى الديني و (الدولة) يقول المفكر هاني فحص (القران لا يصف دولة بل وصف مجتمعا)[٣] وعلى الفقيه ان ان لا يصف شكل الدولة او (طريقة تشكيلها

بل يصف عدلها وجورها فيبحث عن العدل ويحرض ضد الجور) هذه المفارقات هي التي تؤسس لمناخ التطرف وتقلص بالضرورة فرص التعايش والتسامح التي حققها الرسول في تجربته الاولى / المدينة ، ربما نصل هنا الى ما يصفه بعض الكتاب ب (فقه الواقع) وهو الفقه الذي لا يعدم مبادرات اللحظة التارخيه ولا يهدرها لصالح صنمية يوتوبيا متعالية بل اننا نضع وثيقة المدينة في خانة فقه الواقع الذي تعامل به الرسول بمرونة عالية ، مرونة نعمل على التذكير بها هذه الايام للتخفيف من تشنجات لحظة ايدلوجية تغمض عينها بقصدية احيانا عن المغزى العميق للمقدس نفسه ، هذا الأغماض المقصود هو سر التعارض بين الايدلوجي والمعرفي ، الايدلوجيا تحتك بشبكة مصالح ومآرب وازاء هذا فهي تحصن نفسها بوثوقية من نوع ما ، بينما المعرفة شكاكة حرة متحولة، الايدلوجيا هي المعرفة عندما تتصنم وتكف عن الحركة بحيث تصبح يقينيات لا تبالي كثيرا بمفارقاتها مهما بلغت من الحدة .. الايدلوجيا تنفتح غالبا على شهية التخاصم بينما المعرفة لا خصوم لها ، خصمها الوحيد الجهل واللامعنى والانغلاق ! على ضوء هذا فان أية قراءة ثقافية هي معرفية بالضرورة ولا صلة لها باية ايدلوجيا ، الثقافي يهتم بالبشري لانه متنوع اولا ومتحول ثانيا ، زمني لا ابدي ، هذه الورقة ارادت ان تكشف ارتباط النص بالتاريخ وكانت تجربة النبي في المدينه عبر نص اخر / الوثيقة انموذجا لمثل هذا المنحى ، النص الاول هو القرآن الكريم لوح القيم / القداسة ، النص الثاني / الوثيقة نص تنفيذي اذا جاز القول يتضمن قدرا من التسوية الاجتماعية والسياسية بين اطراف مختلفة في الراي والمعتقد ، وهذا هو مقصد قراءتنا الثقافية لهذا النص علما ان هناك اكثر من محاولة بهذا الصدد او اسلوب وطريقة كما ان هناك تنبيهات ينبغي ان تقال على الصعيد ذاته :

١_ في ظل اجندات الصراع والتطرف تخفت اصوات الاعتدال التي تتبناها القراءات الثقافية بل توصم مثل هذه القراءات بالعلمنة المضادة للدين ، ذلك بعد ان يشاع عن اية علمنة بأنها مقولة كفرية لا غير ! علما ان هناك طروحات ناهضة

تواءم بين هذه العلمنة و روح الدين ولعل مقولة عبد الكريم سروش (الدين العلماني) اجرأ هذه الطروحات وهي قائمة على تجديد القراءة لا هدرها او تأبيدها

٢_ تقع مثل هذه القراءة في الصميم من مشروع (حامد ابو زيد) الذي نتداوله غالبا عبر عنونة (التأريخية) ولعل جوهر التسمية مأخوذ من ان اية قراءة صنمية للنص انما تهدر البعد التأريخي كما اسماه ابو زيد نفسه ، وعلى ضوء هذا الاهدار تتم التضحية بالتأريخ لصالح الابدية والبشري الراهن لصالح صورة ثابتة عن المقدس وبالقراءة لصالح النص وبالمعرفة لصالح الايدلوجيا ، هذه المفاصل هي جوهر مشروع (ابو زيد) الذي يدعو الى حركة معاكسة للنص ، من ابديته الى تأريخيته ، من الثبات الى الصيرورة ، من التفسير الاحادي الى التأويل ، من شبكة مصالح الايدلوجيا الى المعرفة ولعلنا ندرك جميعا فداحة المشكل الذي ينبني على اهدار البعد التأريخي أي وفقا لهذا الأهدار ينبغي ان نتراجع عن ثقافة الدولة / المواطنة ونطالب (اهل الذمة) بالجزية متناسين ان هذا الذمي تحولت حمايته من الجماعة الدينية الى جماعة سياسية / الدولة التي تحمي جميع مواطنيها ايا كانوا ، ولا غرابة ان نشهد اليوم في مصر تجاذبات بين المتطرفين من جهة والاقباط من جهة اخرى على اساس قريب من هذه النظرة !

٤_ قد تقع الدراسات الاستشراقية ضمن هذا المناخ / مناخ القراءة التأريخية ، او ربما اكثر تطرفا في التركيز على بشرية التجربة وهنا لابد من التنبيه الى الاغراض السياسية التي كانت وراء ذلك الجهد ، هناك استشارات قدمها المستشرقون الى اجهزة مخابرات دولهم كانت نتاج قراءة معينة لتراثنا من بينها مثلا النصيحة التي قدمها(دانلوب) مستشار التربية لحاكم مصر مصر اللورد (كرومر) اذ اوصى بأن تعتمد مناهج التعليم على (تنمية الذاكرة والحفظ دون كل ما من شانه ان ينمي ملكة التفكير الابداعي الخلاق)[٤] ان مثل هذه التوصية هي تحصيل حاصل نظرة ثقافية منحازة ضد العرب والمسلمين كما انها تعكس رغبتهم في ابقاء سمة التخلف وادامتها ..او اطروحة جاذبية الاسلام وهي عنوان كتاب (مكسيم رودنسون) الذي يكشف فيه مساعي الغرب ورغبته في تكريس نظرة

متخلفة عن الاسلام من خلال (التحالف مع اكثر القوى تخلفا ورجعية في مجتمعاتها)[٥]

٥_ ربما افضل طريقة لتواصل البشري مع المقدس هي تحفيز الاجتهاد باعتباره حوارا دائما مع النص ، حوارا متحركا ومتجددا في آن ، الاجتهاد لا يؤدي الى اغماض العين عن حركة النص في مجرى الزمن التأريخي ، جدل منتج بين الابدي الذي يكمن في النص وتجليات هذا الابدي عبر الزمن ، لكن علينا ايضا ان ننقذ مقولة الاجتهاد من حدودها الفقهية المتعارفة الى تخوم ثقافة جديدة ، أي ان يسعى المثقف الى تقديم اجتهاداته ايضا وهنا ينصب الكلام لا على الاحكام التفصيلية كالعبادات او غيرها بل يذهب الى الافكار الكلية التي نطلق عليها تعبير (معرفة) ، لا ننكر ان لدينا عسرا في هذه القناة خاصة عند من ينظرون للدين بوصفه منظومة احكام مغلقة او فرقة ناجية لا ينبغي ممارسة أي فعل نقدي في باحتها ، وهنا ايضا علينا ان نصحح مفهوم الثقافة النقدية لنقول باختصار : ان تصحيح المسارات ومراجعة فواعل الازمة في حياة اية امة من الامم لا يتم الا بثقافة نقدية ناهضة وحسبنا دليلا تأريخ الامم المتقدمة اليوم التي مارست (وعيا ضديا) تجاه تجاربها لتصل الى افضل النتائج المتوخاة .

الهوامش :

١. الباحث التركي علي بولاج/شبكة الانترنيت.
٢. السيرة النبوية لابن هشام/٣٦٨/٢.
٣. هاني فحص / مجلة حوار العرب / العدد ٢ لسنة ٢٠٠٥
٤. دراسات في الثقافة الوطنية/انور عبدالملك/١٩٦٧ نقلا عن(صادق جلال العظم) في كتابه (ذهنية التحريم)
٥. صادق جلال العظم/ذهنية التحريم

المصالحة.. ثقافة االأكتمال بالآخر

قبل ان نسأل عن الأكتمال ينبغي ان نسال كيف تتشكل القطيعة مع الآخر وقبل ان نسال عن اجرائيات التصالح ينبغي ان نفكك الاسباب العميقة للخصومة ، هذا اذا كانت هناك خصومة حقا ولاجل هذا ينبغي ان نلقي نظرة على الشعوب التي شهدت حروبا اهليه بسبب اختلافات دينيه او عرقيه بمعنى هل يكفي الاختلاف وحده ان يكون مبررا لاستئصال من نختلف معه؟ و هل سنة الكون قائمه على التطابق التام ليصبح الاختلاف تناشزا لا يمكن رأب صدعه الا بقتال المختلف او خصومته الى درجة العزل التام بدعوى استحالة كل ممكنات التعايش؟ اظن ان مثل هذه المداولات لها صداها الخاص على صعيد الفكر و الثقافه حتى وان تلكأ هذا الصدى لدى من يستثمرها سياسيا لصالح منافع ظرفيه تؤدي بالضروره الى خسائر تأريخيه تدفع ثمنها اجيال الجماعات المتناحره .. و في العراق تحديدا البلد الذي يرجع البعض تسميته(عراق) الى تشابك الاعراق فيه تصبح مثل هذه المساله اكثر من شائكه بمعنى ان الهويه العراقيه هويه قابله لتعايش المختلفين اصلا ما لم يطرأ على هذا التعايش ما يفسده واذا رجعنا الى تجارب التاريخ العراقي نجد ما يعزز هذا المنحى لا ما يدحضه الا اذا قرأنا التاريخ بعين ايدلوجيه تبحث عن الاستثناءات لا عن المباديء العامه التي نظمت حياة الناس، اعني ان نقرأ تاريخ الناس لا تاريخ الايدلوجيات التي تستثمر بعضا من هؤلاء الناس حطبا لتنور صراعاتها ..تهيؤنا هذه المقدمه للسؤال مع من نتصالح ؟هل اختلف الناس المتعايشون قرونا في لحظه زائغه ليتصالحوا في لحظه اكثر صفاءا؟ام ان الاجندات السياسيه باركت مثل هذا الاصطفاف الطاريء فأنجر لها البعض و حصل الذي حصل؟ما يهمنا الان هو طرح و مداولة موضوعة المصالحه على طاولة الثقافه/الثقافه باعتبارها حوارا يقبل الاخر ويدعو للاكتمال به/ الثقافه التي تنطلق من انسانية الانسان و تعتبر كل الهويات الفرعيه تمايزات ثقافية لا غير بل هي غنى و ثراء للمجموعة الانسانية بينما يراها البعض احترابا و مدعاة للتصفية بدعوى ان الحقيقة في جانب دون آخر لينشب الصراع بين من يمتلك هذه الحقيقة وبين من يخالفها او يمكث خارجها ..هذه المسالة تعيدنا الى اشكالية (الفرق الناجية) الاطروحة التي جرت الويلات في تاريخ المسلمين وهي المسؤولة عن التكفير و تسقيط الاخر المختلف فكريا او مذهبيا ..علينا اذن مداولة فكرة (الفرقه الناجيه) وما يقابلها بالضرورة من (فرق

هالكة)..من بيده سلطة تكفير الناس او النظر في عقائدهم و هو الامر الموكول لله تعالى وحده؟ علينا ان ندرك جسامة ان يتحدث احدنا باسم الله ! هذا هو اصل الاحتراب بين الطوائف او لنقل الاصل الايدلوجي المتخفي بلباس المعرفة الذي غالبا ما يستثمره سياسيون نفعيون و مغامرون لا يأبهون لفداحة النتائج ..ارادوا للعراق ان يدخل هذه المتاهة بحجج شتى و دوافع اقليمية تجد لها صدى عند بعض المنتفعين هنا ولذا على المثقف الان ان يعري و يفكك منظومة الا حتراب لنصل من خلال هذه العمليه الى مناخات السلم الاهلي المغيب قصدا او ما ندعوه بالمصالحة / المصطلح الاكثر شيوعا.

واذا كنا نؤمن ان الحياة حوار بين البشر في جانب كبير منها فان الحوار ليس حكرا على المتفقين بل هوينشط بين المختلفين ولكنه يظل حوارا لا غير اذ ليس بامكان احد مهما اوتي من علم و حجة و برهان ان يسقط وجهة نظر الاخر لانها تخصه ، تخص مزاجه و تكوينه الثقافي و بالتالي فهي تشكل ذاته التي ينبغي ان نحترمها وان اختلفنا معها ..هذا هو لب الموضوع الذي ينبغي ان نفهمه اما هدر ذات الاخر و الاحتراب معه لا لشيء سوى الاختلاف في وجهة النظر فانه يمثل استعداء لا يمكن تبريره و استقواء لا ينهض عليه دليل و لا تسوغه حجة.

نحن هنا في ميدان الثقافة نريد ان نكرس فكرة ان المصالحة ليست ترضية اجتماعية او صفقة سياسية بل هي ثقافة الاكتمال بالاخر عن قناعة و جد لننقذها من منحاها الظرفي و البراغماتي الى منحى المعرفة الواسعة التي تدعونا الى التعايش مع الاخر ..هناك ما يسمونه في العالم المتحضر (رغبة العيش المشترك) و هو الاساس الذي قامت عليه دول من اعراق شتى و تأسست في ظله حضارات حديثه، هذه الرغبه تفرز قناعات مجتمعيه مستقره اما ضديدها الذي اشرنا اليه فلا يورث سوى مجاميع و مليشيات و طوائف متناحرة ليصبح الوطن كله بلا وطن بلا امن بلا حدود و بلا مستقبل ايضا لانه في ظل التناحر يذهب الى مجهول ليس بمقدور احد ان يحدد نوعه او جسامة مغامرته. وعلى هذا الصعيد ، اقصد المعالجة الثقافية لازمة الاحتراب علينا ان نحترس من ثقافات تالفة تعمق الازمه و تفاقمها بأدعاءات ثقافية ايضا بمعنى ان الاشتغال الثقافي ما لم يكن موضوعيا و سليما على مستوى النوايا فانه يقع في خانة الايدلوجيا لا في خانة المعرفة و الفارق بين الاثنين كما نعتقد ان الايدلوجيا تستند الى فكرة مسبقة تعمل على تسويغها عبر استعارات معرفيه احيانا بينما المعرفة تمارس اشتغالها بلا أي هدف مسبق ..الايدلوجيا تتستر على عيوبها حتى و ان ادركتها خشية السقوط امام الاخر و هنا يصبح المنضوون تحت لوائها (عصبه) يجمعهم شعار جاهلي تالف (انصر اخاك ظالما او مظلوما) بينما المعرفة الخالصة تتوخى العدل باعتباره جوهر التعايش الانساني النبيل

..المعرفة تذهب باتجاه الكشف و الاضاءه لا لصالح احد ضد احد اذ انها تعمل خارج فضاء التغالب و بعيدا عن لغة المصالح الضيقه ..ما نقصده هنا اننا نحتاج الى معالجات معرفيه منزهة عن الاغراض الظرفيه التي تؤججها الايدلوجيات المتناحره كما نؤكد تحذيرنا من ادعاء مثل هذه المعرفة للوصول بالناس الى ما يناقض هدف التعايش الذي ننشده خاصة اذا ما عرفنا ان هناك من يمول الافكار الانشقاقية ويقدم لها تبريرات تبدو في ظاهرها معرفية او عقلانية لذا نقول : طالما استخدم العقل استخدامات خرافية بل ان احد المفكرين عرف الخرافه بانها (استخدام العقل بطريقة لا عقلانية) ..في مثل هذه المقصديات المؤدلجة نحتاج الى عين كاشفة لفحص الخطاب و رؤية واضحه لما نريد ، ربما ينطبق هذا الكلام على الاعلام في راهننا العراقي حيث ان بعض الفضائيات و انطلاقا من اجواء الديمقراطيه تكرس ما يؤدي الى الاستبداد و هنا موطن المفارقه: اداة ديمقراطية تكرس استبدادا ! و الامثلة كثيره في واقع ملتبس تختلط فيه الفوضى بالحريه لذا فان مفاهيم الثقافة التي لا تؤصل مقصديات التعايش ولا تدعمه عبر انشطتها العملية او المكتوبة فانها بالضروره تدعم و تؤصل الاحتراب حتى و ان ادعت خلاف هذا..الثقافة الحقة هي التي تجعلنا معا باعتبار انسانيتنا لا التي تشوه هذه الانسانية بتصدعات طارئة و طاردة للتعايش ..الثقافة التي ننشدها هي ثقافة الاكتمال بالآخر عبر احترام خصوصيته و التعايش معها ما دامت هذه الخصوصية لا تجرح النسيج العام و لا تهدده ..هذا هو معيارنا.

لقد دأب البعض على لوم المثقف بل و تأنيبه احيانا بسبب غياب دوره او انشغاله بما لا يلامس الراهن ، ربما يصدق مثل هذا اللوم على البعض منا لكن لا ينسينا حقيقة ان الاصوات المعتدلة غالبا ما تنحسر في فترات الصراع المحموم بسبب ان اطراف هذا الصراع لا يدعون فرصة للحوار الهاديء بل يعدونه اعتداءا على حقهم الذي يصارعون من اجله ، هنا يصبح الصوت الثقافي المعتدل مشروع ضحية لا غير و هنا يجب ان نستذكر من سقط في اتون هذا الصراع من الاعلاميين او غيرهم و اخص بالذكر الراحل كامل شياع الذي كانت الرصاصات جوابا لاسئلته البريئة و المسالمة.. لا نريد ان نكرس منحى محبطا في هذا الاتجاه و لكننا في معرض الرد على طروحات مثالية في واقع محموم و غامض الى درجة المغامرة ناهيك عن انسداد افق تأثير المثقف بسسبب تعاقب سياسات التجهيل التي عاناها المجتمع .. كل هذا لا يمنع من المحاوله حتى اذا كانت محدودة التأثير لان البلد الذي تناهبته الفوضى يحتاجنا جميعا في لحظه عصيبه كالتي يعيشها الان.

المواطنة والتعايش

ليس دعوة الى الإستغراق في لعبة الترادف التي تشتهر بها منظومتنا اللغوية بل توخياً للدقة نسعى الى التفريق بين مفهومي التسامح والتعايش وهذا الأخير هو ما ذهب الى تكريسه عدد من المعنيين بالأزمة العراقية ربما لأن التسامح بمعناه المعروف ينطوي على منّة أو فضل يقع على من نتسامح معهم أو يثير سؤالاً بغضياً بطبيعته من قبيل:من يتسامح مع من؟ وقد لا يختلف أثنان أن مثل هذا السؤال يذهب بنا الى تراتبية القوة والضعف فيقال مثلاً أن القوي بالتأكيد هو الذي يتسامح مع الأضعف والا فلا يستقيم المعنى أو الأصوب والأصح يتسامح مع المخطئ أو من كان بدرجته وهنا ينقلب المقصد من رسالة الوئام التي نريد أن ننشرها الى أسئلة خلافية قد تفسد هذه الرسالة لذا فأن التعايش يخلو من مثل هذه المناكدة ولا يثير غباراً من الأسئلة التي تقودنا بقصد أو بغير قصد الى مربع الجدل الأول..التعايش أو رغبة العيش المشترك هي من يقف وراء السلام والوئام الذي تشهده دول متعددة الأعراق والأديان والطوائف،العالم اليوم عالم رغبة عيش مشترك والدول كذلك،والسؤال كيف تنشأ هذه الرغبة أو تتكرس؟ بالتأكيد تحتاج الى جملة مفاهيم تسبقها وتهيأ لها المناخ..لا تنشأ مثل هذه الرغبة الا في دولة المواطنة وهي الدولة التي تنعدم فيها التمايزات العددية والحزبية الأيدلوجية حيث يتحرك فيها مواطنوها على خط شروع واحد أما أذا تقدمت ثقافة المكونات والأيدلوجيات والكتل والطوائف تراجعت بالضرورة مفاهيم المواطنة،في دولة مثل العراق إعتادت على أن تكون الحياة السياسية فيها حزبية أيدلوجية أفرزت على مر تاريخها مواطناً مؤدلجاً وآخراً مستقلاً أو غير منتمي،هذا الفرز الأيدلوجي أدى ويؤدي الى تفاوت حقوق وأولويات فالسلطة تعتني أول ما تعتني بحاشيتها أي المنتمين لها وهم بهذا الوصف يشكلون مواطنين من الدرجة الأولى ليبقى الآخرون في الدرجات الأدنى وللأسف

نقول إن الشعوب تعتاد أحياناً على عادات معينة شأنها شأن الأفراد حيث يجنح عدد كبير من الناس للإنضمام الى أيدلوجية السلطة طمعاً في الحصول على إمتيازات وحقوق كان يجب أن يحصلوا عليها حتى لو لم ينتموا،يحصلون عليها بحكم كونهم مواطنين لا غير وهذا لم يحدث الا نادرافي العراق وعلى مر أدواره ، عليك أن تعاني من أجل أن تحصل على ما هو طبيعي في بلدان أخرى،لا نريد أن نلتمس عذرا للمواطن الأيدلوجي بل نريد أن نحلل الظاهرة لنعرف بعدئذٍ أن دولة المواطنة ينبغي أن تكون دولة مساواة،ولكي نظل على صلة بمفهوم التعايش نقول:إن هذا المفهوم لا يحصل الا بالمساواة أيضاً وعندئذٍ تصبح مثل هذه الرغبة فطرية طبيعية ووفقاً لقاعدة لا غالب ولا مغلوب أما أن يتفاوت الناس فيما بينهم إعتمادا على توصيفات كتلوية أو حزبية ثم ندعوهم بعد هذا التفاوت اللامبرر الى التسامح فأننا نقع في منطقة الترقيع المؤقت لا العلاج..والسؤال الأعمق هو كيف يصبح بلد مثل العراق بلد مواطنة؟ هل القوانين والدساتير بوصفها نصوصاً مكتوبة كافية لتأمين ذلك أم أننا نحتاج الى ممارسة مجتمعية واعية يؤمن بها الجميع ويتبناها الجميع أيضاً كي ننجح في هذا المسعى؟اليوم نحن بحاجة حقا الى رغبة عيش مشترك وهي لا تحصل الا عندما نحترم خصوصيات بعضنا احتراما حقيقيا لا ترضية مؤقتة أو محسوبة لإهداف ظرفية نتجاوزها ساعة يزول مبررها .. بالمواطنة يتشكل الوطن وبها أيضاً يتحقق السلم الأهلي وتحفظ الأرواح والحرمات أما بسواها فأننا نقع في سلسلة لا تنتهي من ثقافة الصراع التي تؤدي حتماً الى إهدار ما ينبغي الحفاظ عليه

بين التنوع و الانقسام

ربما تنشأ الحاجة حقا الى اعادة ضبط حدود التوصيفات والمقولات التي نتداولها سياسيا في ظل اختلاط مدلولاتها و سيولة الاستعمال كالتي تحدث اليوم في سجالاتنا،بين التنوع والانقسام اكثر من فارق ولعل اخطر هذه الفوارق ما يكمن في تلافيف النوايا الخبيئة داخل النفس فترى من يتحدث عن التنوع ويقصد في نفسه الانقسام،هنا تكمن العلة كما يقال فنحن من الوارد ان نضبط حواراتنا المعلنه لكننا لا نستطيع ان نضبط نوايا المتحاورين واذا اردنا ان نبحث عن معيار فلا معيار بالمرة سوى العمل الذي يعقب الاقوال وحتى معيار العمل هذا قد تخترقه تأويلات من يضمر الانقسام في نفسه ، هنا لا نريد ان نضيف تعقيدا الى تعقيد بل نتوخى الفرز ضمن حدود مفهمة المقولات لنسأل : متى يصبح التنوع انقساما ؟ على ضوء ما تقدم نكتشف ان هناك منطقة بالغة الحراجة بين الوصفين ، التنوع سمة البشر وسنة الخالق في خلقه (على اختلاف السنتكم والوانكم) كما ورد في الالواح والكتب بينما الانقسام ارادة سياسية بامتياز تسعى الى استغلال سمة التنوع لتحقيق مكاسب من نوع معين ، في العراق اليوم هناك مثل هذا المسعى ، هناك من يأخذ باسباب التنوع ليدفعها الى حافة الانقسام وهو بهذا يركن في تبريراته الى ما عاناته هذه الجماعة او تلك في ظروف معروفة للجميع،وهنا نقول : ان رفع المعاناة مطلب شرعي وهو الحل الاكيد اما الدفع باتجاهات لا تخدم الجميع يعني الرغبة في معاقبة الجميع وتعميم المعاناة في النهاية،ان مثل هذه الاشكالات التي تخص مصير الامة تحتاج الى درجة عالية من المكاشفة والوضوح بينما عاشت تحليلاتنا السياسية عقدا من عمرها وهي تجتر لغة مرمزة لا تضع النقاط على الحروف وتبرير هذا ان كثيرا من المتحدثين لا يسمي الاشياء خشية ان تتفاقم او تترسخ فيذهب الى التعميم في وصفه للمشكلات ناسيا ان تغييب التسميات ساهم على مر الزمن في استفحال الداء وان التستر عليه وان كان بنوايا حسنه اضر ولم ينفع ، في اللحظات الحاسمة تصبح المكاشفة اجدى من المجاملة وان اضرار صدمة المكاشفة اقل من اضرار المجاملات حتى وان تأخرت اعراضها ، اليوم نبدو وكأننا ندفع ثمن سوء ادارتنا النظرية للصراع او الجدل الدائرحيث تأخرنا في وضع يدنا على الجرح الحقيقي وبصدد هذه المداولة: تنوع/انقسام،اقول انها مفصل التباس كان ينبغي ان تعلن اشكاليته بدءا وهي سؤال من نوع : اليس التنوع ثراء ثقافيا للامة ؟ اليس التفكير بألغائه او تهميش مكوناته استبدادا؟ من المستفيد من اغفال الوان الطيف المتوازن والمتناسق بل من يضره تنوع بدرجة الوحدة على صعيد المصلحة الوطنية دون ان يقلل ذلك من حرية احد؟ هذه الاسئلة وغيرها ثقافية في جوهرها لكنها بأجراء سياسي واجتماعي حتى،فالمتنورون والخالون من العقد الاجتماعية لا يجدون بأسا

في تعايش الوان الطيف بل يجدون متعة وجمالا فيه اما المغرضون او من هم دون مستوى فهم الحياة الانسانية الحقة لا يجدون متعتهم الا بالاستحواذ على ما ليس لهم وهذا سلوك ينبغي تهذيبه ومحاربته لانه اذا تسلل الى مفاصل الدولة فانها ترتد من عقل الدولة الى عقل القبيلة او العصبة المغلقة التي لا تقبل غير اعضاءها الاصليين بل تعد كل من سواهم هجينا وغير جدير بالحياة حتى ، هناك مفاصل تربوية في هذا المنحى بمعنى ان قبول الآخر والتعايش معه تلقائيا يحتاج الى مناخ تربوي يتربى عليه الناس منذ طفولتهم وعبر مناهج دراسية تؤكد روح المحبة بدل الكراهية وتدعو الى الاندماج بدل العزلة ، هذه الاشتراطات هي التي تمنح التنوع بعدا ايجابيا وهذا ما يحصل في دول عدة تتنوع اعراقها وديانتها دون ان تنقسم او تتناحر اما في ظل غياب مثل هذا المناخ التربوي الايجابي فان مظاهر التنوع العرقي او الديني قد تصبح مدعاة لانقسام الانقساميين او من يريدون ان يتخذوها مبررا لاغراضهم وهنا واجبنا جميعا ان نضيء المسافة الفاصلة بين الوصفين لنسد الطريق على من يريد ان يخلط الاوراق، العراق ثري بتنوعه وهذا التنوع لا يقف عائقا امام وحدته ما لم يسع احدنا الى افساد هذه المسألة باستغلال تنوعنا لفرقتنا ، اليوم اجد ان مثل هذا الكلام ذا جدوى بل مسؤولية اخلاقية في ظرف تأريخي حاسم لا يتحمل مزيدا من الاخطاء والمجازفات لنقول : التنوع وحده ليس سبيلا للانقسام بل هو سبيل الى الحوار الحضاري الراقي والمنتج،فرصة لأغناء الثقافات في حدود جغرافيا متصالحة وهذا ما نصبو له

حلم التغيير و أزماته

في آخر حوار له على قناة العربية أثار المفكر (علي حرب) تشخيصاً دقيقاً حول ثورات الربيع العربي مؤكداً ما مفاده (أن هذه الثورات في الوقت الذي أطاحت بالحكام كشفت عورات الشعوب أيضاً) أراد أن يشير هنا الى حجم الفوضى التي ترافق عادة سقوط دكتاتور في هذه الدولة أو تلك مثلما يشير الى غياب المشروع الواضح الذي ينبغي أن يسبق فورة التغيير،ما يؤكد لنا أن بعض هذه الشعوب تطمح الى التغيير وتحلم به غير أن الحلم وحده لا يكفي لإتمام المهمة بل لا بد من بنى تحتية ثقافية وإجتماعية وسياسية تجعل من هذا الحلم المشروع واقعا يستفاد منه والا فأن خسائر الفوضى لا يمكن تجاهلها ولعل ما يجري اليوم في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا يثير الخشية من عدم إستقرار أوضاعها بسبب قوة التنافر بين مكونات وجماعات كانت تؤجل تناحرها لحين توفر الفرصة الكافية لإطلاقها وها هي الفرصة قد حانت في ظل التغيير الذي أريد له أن يكون دواءً لا داءً جديداً نبحث له عن دواء!

وبالعودة الى الراهن العراقي ترى هل أن مرور هذه السنوات لم تكن كافية لإتمام فترة إنتقالية كان يفترض أن تكون أقصر بكثير لولا أزمات المجتمع نفسه مضافاً اليها أنساق السياسة التي ما برحت تعمق التزمت الأيدلوجي ليبقى السياسي وحده فاعلا على مائدة الحوار بينما يغيب صنّاع الرأي والفكر من الشرائح الأخرى كالأكاديميين والمفكرين والأدباء والفنانين،هؤلاء الذين لو كان لهم صوت واضح لكان مناخ الحوار السياسي أقل ضجيجاً ودموية مما نشهد اليوم،ولتأصيل السؤال ذاته نعاود الكرّة بالقول:الا تكفي السنوات العشر؟ هل أصبح من الأعراف السياسية السائدة لدينا أن صوت السياسي (المحترف) هو وحده حامل الحقيقة ودليل الحكمة وأن الأصوات الأخرى أياً كانت لا طائل من ورائها؟ هل ستظل صناعة الرأي العام تصنعها الأحزاب السياسية وحدها من خلال تعبئة جمهورها بفكرة أحادية يتبناها

هذا الحزب أو ذاك؟ بل هل لدينا رأي عام فعلا يضغط على الساسة في حال إستبدادهم أو انحرافهم أم أن الأغلبية غير المسيسة تظل صامتة أبداً مستعذبة حيادية وصفها المزمن بالأغلبية الصامتة؟ كل هذه الأسئلة تضعنا أمام أزمات راهنة ومستقبلية تتعلق بمصير ما بعد التغيير،هذا الحلم الذي ينبغي أن نحافظ عليه بالمزيد من التفكر والحذر،ولعلنا اليوم في ظل أزمة حكومية خانقة نتذكر ما فات من أعوام فالسجالات ذاتها والخنادق لم تتغير،ينبغي أن نتساءل وبقوة عن الزمن الذي هدر دون أن نستفيد منه في التقدم الى متطلبات المستقبل،لا نريد أن نتورط بإشكالات السياسي ولا ندخل في لعبة الصراع ولكن من حقنا أن نقول:إن مطالب الناس شيء وشهوة الصراع شيء آخر،الناس تحتاج الى العمل والأمان والخدمات وسيادة القانون الذي يحميها غير أن الصراعات الجارية تعكر كل هذه المطالب وتؤجلها الى أجلٍ غير محدد ويبقى السؤال الى متى؟ هل سيجيب السياسيون على هذه الـ(متى) وهل سيبقى الناس بنخبهم وعامتهم مفوضين أمر هذا السؤال الحيوي الى أطراف هذا الصراع السياسي؟ أظن أن ما مرَّ من زمن يكفي ويزيد وأن ما تبقى منه لا يصلح لإنتظارنا الذي طال بل لا بدَّ من مداولات تنصب على أصل المشكلة العراقية التي تنوعت مظاهرها حتى شغلتنا هذه المظاهر المتجددة يوميا عن مراقبة الأصل العميق للمشكلات التي نعانيها.

حوارات الذاكرة العراقية *
هل يقرأ السياسيون أسلافهم؟

اذا كانت شحة القراءة واحدة من مشكلات العقل العربي الراهن خاصة بعد اطلاعنا على الاحصاءات الدولية المعنية بهذا الشأن فأن معضلة قراءة السياسي العراقي لأسلافه تشكل مفصلا خطيرا في فضاء الأزمة ذاتها ولعنا نستدل على ذلك عبر أكثر من باب أولها أننا نشهد أن السياسيين على مر أدوار ومراحل السلطة في العراق مارسوا العمل في حقل السياسة بينما غاب أو تراجع الجهد المبذول على طريق إغناء فكر سياسي يرافق ويتوافق مع النشاط العملي الذي نطلق عليه عادة (سياسة) وبالتالي فاننا إزاء ممارسي سياسية لا منتجي فكر أو رؤى تسند ممارساتهم أو تبررها على الأقل واذا ما وجد مثل هذا المعنى فانه يأخذ أسلوب وطريقة الحزب/ الأيدولوجيا التي لا تغادر معاقلها ولا تحاور سواها من الأفكار بينما نحن نتحدث هنا عن الفكر الذي يحاور ويعدل من بوصلته كلما استلزم الأمر ذلك التعديل،ثانيا أن السياسيين لدينا لا يعنون بقراءة مذكرات وتجارب أسلافهم كي يتجنبوا أخطاءهم على أقل تقدير ويستفيدوا من بعضها الذي يحمل فائدةً ما وهو السبيل الذي يؤدي بالضرورة الى تراكم الخبرة السياسية وتأهيل ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح (فكر) سياسي ينمو ويتراكم بمرور الأجيال،ما يحصل لدينا هو أقسى أنواع الراديكالية المدعومة بشحة الفحص والمراجعة بل وغياب الممارسة النقدية حتى بعد فوات الوقت ذلك بعد أن تتعذر مثل هذه الممارسة في آوانها المطلوب،وهذا ما لم نلمسه أبداً بسبب تضخم الذات السياسية و وصولها أحياناً الى درجة عالية من الوثوقية التي تعتبر كل نقد أو تقويم تجريحاً بشرعيتها وتصدياً لحقها في السلطة المطلقة..ما دفعني لإثارة مثل هذا الإشكال الفكري والعملي في آن هو أهمية الشهادات العراقية التي جمعها كتاب الزميل (توفيق التميمي) تحت عنوان

رديف (حوارات في ذاكرة عراقية) ولعلنا نقف منذ العنوان على دلالتي (حوارات) و (ذاكرة عراقية) إذ نقول هل ثقافة الحوار تشكل جزءاً من ثقافتنا السياسية أم أنها فعل متأخر غالباً بمعنى عندما تضع العقود والعهود أوزارها نلجأ الى مثل هذه المحاورات المتأخرة وهي بالتأكيد لا تقدم سوى أرشيف شهادات وتجارب ينبغي أن يستفيد منها الجيل اللاحق؟ أما المفصل الآخر (ذاكرة عراقية)نتساءل بصددها أيضاً:هل ثمة ذاكرة عراقية،نخبوية أو جمعية تشكل حصانة لمنع إعادة الأخطاء التأريخية التي وقعت فيها تجارب بعض الحركات السياسية أم أن الجمهور عموماً معني بالمعاش أكثر من عنايته بوصف وطبيعة من يقدم له هذا المعاش؟ وفي المقابل هناك نخب معنية بالوصول الى زمام السلطة بغض النظر عن الطريق الذي يوصلها الى هذا الزمام! أي أن هناك إهمالاً متبادلاً للمصائر،مصير الممارسة السياسية ومصير من تقع عليهم هذه الممارسة فلا ننتبه أو نتدبر الا حين نصل الى لحظة كارثية لا ينفع عندها الندم،نتحدث جميعاً عن لامبالاة جمعية بما يحدث بينما هذا الذي يحدث الان يسير بالجميع الى مصير قد لا تحمد عقباه وهنا نقول:هل تجد مفردة (مصير) صداها وأهميتها لدى الجمهور أو النخب بدرجةٍ كافية؟ الآن يحصل ما يحصل بصدد الخراب الأقتصادي وما نسمعه عن معدلات الفساد الأداري والمالي بسبب سياسة المحتل التي تركت آثارها مرة وأخرى بسبب صعود المفسدين الى مواقع الأدارة والتأثير بينما نجد من لا يعير إهتماماً لمتابعة هكذا ملفات تهم حاضرنا ومستقبلنا..بعد سنوات من الان تتحول مثل هذه الخسائر الى شهادات مؤسفة فتشكل جزءاً من (ذاكرة جريحة) ويبقى السؤال ما جدوى كل هذا؟ أظن أن مثل هذه المداخلة تحمل قصد التنبيه لإعادة مداولة الذاكرة العراقية والحوار فيها كي نتعلم كيف نراجع أو نفحص تجاربنا،وبالعودة الى كتاب(شهادات عراقية) لمؤلفه التميمي نجد أن هناك أكثر من مفصل يستحق التوقف والتنويه ففي حواره مع (عزيز محمد) السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي،يقول(عزيز) ما نصه (المذكرات هي التأريخ الذي لم يتحول بعد الى تأريخ) لعلني أجد في هذا التصريح ما يشير الى خطوة جادة لصناعة تأريخ عراقي من خلال إستغوار مذكرات الجيل

الذي خبر العمل السياسي وشهد تحولاته وإنقلاباته الجذرية،المذكرات هنا مدونات شخصية إزاء أحداث عايشها ذلك الجيل تفصيلياً وعانى عذاباتها كما يشرحها لنا (عزيز محمد) إذ يقول في موضع آخر بصدد ممارسات التعذيب التي كان يراد منها (مسخ إنسانية الإنسان) أي أن المخالف بالرأي لا يقصى الى منطقة الظل فقط بل يتعرض الى هذا المسخ الذي يشكل تهديداً لوجوده المادي على الأرض وبالتالي فأن تسلطاً قاسياً من هذا النوع يؤدي بالضرورة الى الإستبداد الذي لا مناص منه،واذا أردنا أن نتأمل قتامة مشهد التصفيات السياسية في العراق فبأمكاننا الإستماع جيدا الى شهادة القومي السابق (معاذ عبد الرحيم) حول طريقة التخلص من المهندس فؤاد الركابي بعد تعرضه الى مؤامرة تصفية داخل السجن من خلال إستقدام مجرم محترف وزجه معه في الزنزانة بقصد قتله عمداً،بعد هذا ينبري المخططون لهكذا عملية على أنهم ساسة وقادة شعب بأكمله! إزاء مشاهد من هذا النوع يحق لنا أن نتساءل:إذن أين أختفى أبناء العراق الطيبون وهل أن ميدان السياسة ظل حكراً على الشريرين والقتلة أم ماذا؟ يجيبنا معاذ عبدالرحيم في المقابلة ذاتها (في فورة الحركات الإنقلابية تختفي العناصر الطيبة في الغالب وتسود العناصر الشريرة والدموية كما حصل في العراق في مختلف الأزمان) أظن أن مثل هذا التصريح يحمل أهمية بالغة ومن عدة أوجه:

١. إن دعوتنا الى مراجعة التأريخ السياسي قد تؤدي بدرجةٍ ما الى منع عودة هؤلاء الشريرين الى قيادة الناس وتسنم مواقع مهمة في الحكومة والدولة.
٢. إن الدعوة الى قراءة شهادات الرموز السياسية في العراق قد تؤدي أيضاً الى تبصير الجمهور أولاً وإغناء ما يمكن أن ندعوه بـ(فكر سياسي) لا يقوم على أساس صراعات السلطة بل إن دموية الصراع هي التي قلصت مساحة الفكر علماً أن أية ممارسة فكرية تسمح بالحوار أبداً بينما الصراع لا مكان فيه لغير الإزاحة والإكراه.

٣. لأن ثقافة التصفية كانت هي السائدة في الممارسة السياسية لذا لا بد من تفعيل الدعوة الى إبرام أكثر من وثيقة حول حرية الرأي وأحترام المخالف ما لم يرتكب جرماً أو إساءةً سافرة أما مجرد الإختلاف فينبغي أن يكون مضموناً ولا يؤدي بأحد الى غياهب السجون أو قتله بحيل مدبرة كما ساد في عهود العراق السابقة..بعد هذا نقول:إذا كان السياسي العراقي لا يقرأ خبرة أسلافه كيف إذن نضع يدنا على الجرح كما يقال؟

ربما ينهض اعتراض من نوع:ما هو دليل تقييمكم لقراءة السياسي وجوداً وعدماً؟ أقول إن العودة الى مربع الصراعات الحزبية والتكالب على السلطة لا على بناء مؤسسات الدولة هو دليلنا الملموس على أن شهوة الصراع ما تزال مفتوحة وأن ثقافة التحزب ما تزال هي ذاتها،ربما يتمدد الاعتراض ذاته الى القول:إن الحزبية هي إحدى الوسائل والآليات المعروفة في العمل السياسي وهي الأسلوب الأمثل لحشد الناس حول فكرة معينة أي أن ذاتها لا تشكل عيباً،نقول نعم لا ضير في ذلك بالتأكيد ولكن إنغلاقها الى حد اللاحوار هي العيب وأن الأيمان بأن مصلحة الحزب فوق أية مصلحة وطنية أخرى عيب أشد ضرراً كما أن شهوة الصراع الذي يصل حد الدموية/التصفية المادية والمعنوية لا تحتاج الى دليل لتشخيص عيبها الواضح،إننا ندعو من خلال ذلك كله الى نبذ ثقافة الحزب الغالب والحزب المغلوب والتحول الى ثقافة المجتمع الغالب وهو لا يصبح غالباً الا بتقدم أبنائه جميعاً دون تمييز بين هذا وذاك ولكي نضيء هذه الفكرة جيداً أقول إن الأحزاب الحقيقية هي التي تمتلك برامج إجتماعية وإقتصادية تخدم حاضر البلد ومستقبله أما جدل الأفكار في ظل واقع مهمل وفقير لا يغني أحداً في مرحلة مفصلية كالتي يعيشها العراق،فيما مضى وكما نتذكر جميعاً كانت بعض الحركات السياسية تحمل مشاريع عابرة لهموم الناس/مشاريع يسمونها (كبرى) بينما الناس يعيشون هموماً يومية مهملة وتفاصيل لا يأبه لها أحد،وفي النهاية كانت حصيلة تجارب من هذا النوع أنها لم تحقق شيئا من مشاريعها الكبرى مثلما لم تنتبه لتفاصيل حياة الناس كما ذكرنا.

اليوم نريد للحاجات الحقيقية،البنى التحتية،التفاصيل التي نحتك بها في معاشنا أن تكون هي المشروع الأكبر ولن تتم هذه المهمة الا بعد مراجعة أخطاء التجربة السياسية من خلال شهادات رموزها المتأخرة بعض الشيء ولكنها نافعة رغم هذا التأخير،على السياسيين أن يقرأوا أسلافهم كي يتعلموا فن الصواب لا فن الخطأ فلا شيء أسهل من الخطأ ذلك لأنه لا يحتاج الى أية مهارات أو فضائل بل الصواب هو الذي يحتاج الى كل ذلك،يحتاج الى قراءة واعية لمدونات الخطأ الذي نريد له أن لا يتكرر.

* حوارات في ذاكرة عراقية/توفيق التميمي/دار الحصاد ٢٠١١.

القبلية المتأسلمة !

من التشخيصات التي اصبحت بمثابة حقائق يسندها اكثر من برهان ان النظام الاجتماعي الفاسد يلتهم جهود الافراد مهما كانت عظيمة وراقية بل ان الجهود الفردية لا تقدم سوى تنبيهات سرعان ما تأخذ طريقها الى متحف النسيان ليبقى المجتمع يكرر انساقه جيلا بعد جيل في دوامة ازمة مفتوحة لا تنقطع ، نريد هنا ان نعيد المواجهة تأريخيا بين القبلية والدين وهي مساءلة هامة يظهر من خلالها نوع المسارب التي سمحت بتسرب العقل البدوي مجددا الى مفاصل الحياة والدين من ضمنها .. اليوم نشهد سياسات بدوية وسياسيين بدوا بالمعنى الثقافي لهذه المفردة ! حياة تتصحر وعقل يرتد مشدودا الى لحظة (اصل) تموه جوهرها المكرور بتجديدات قشرية ، كل هذا يقود الى ازمة نطلق عليها حضارية ، ازمة وجود وفعل ، قطيعة مع التحولات التي تجري من حولنا لأننا نلتف في زمن دائري ، القبلية تغمض العين عن المستقبل لتتلفت دائما فتجعل الامة امة ذاكرة لا غير .

- **القبلية والدين :**

اذا كان الاسلام قد جاء ثورة على اعراف تالفة اهمها القبلية آنذاك فأن النظام الاجتماعي العربي استطاع ان يمتص الصدمات الاولى لتلك الثورة مخفيا مضاداته النسقية ليعيد انتاجها هذه المرة تحت عباءة الاسلام نفسه في موائمة غريبة واكثر من معقدة حيث (تبدل) الدين العالمي الى (خلافة العرب وصار سببا لاحتلال العالم الوحشي)(١) على حد تعبير الدكتور علي شريعتي بينما العرب انفسهم يتهمون قريشا بأستئثارها بالفيء واحتكارها مناصب الدولة حيث يروي لنا الطبري احدى المشادات التي نشبت بين معاوية والناقمين على قريش قائلا لهم (انكم قوم من العرب ذوو اسنان والسنة وقد ادركتم بالاسلام شرفا وغلبتم الامم وحويتم مواريثهم وقد بلغني انكم ذممتم قريشا ونقمتم على الولاة فيها)(٢) .. يؤكد هذا الكلام ان العرب استحوذت على مواريث الامم بالغلبة مثلما يؤكد اعتراض الناقمين على ان قريش نهبت العرب واستأثرت بالسلطة والجاه عن طريق غلبة من نوع آخر .. ان مثل هذا الجدل لم يكن على عهد معاوية وحده بل سبقه كلام اقدم عندما قالت العرب نفسها (ادعوا محمدا يقاتل قومه فأن نجح فهو نبي حقا) ويقصدون بقومه (قريشا) بالتأكيد وهكذا قاتل النبي قريشا في (بدر) وغيرها ليظل الثأر القبلي مفتوحا حتى بعد اسلام قريش حيث ظلت تتذكر قتلاها جيلا بعد جيل اذ يؤكد الدكتور طه حسين (ان واقعة الحرة التي أمر بها يزيد بن معاوية والتي انتهكت فيها حرمات الانصار وقتل فيها ثمانون من البدريين انما ارادت بها قريش ان تنتقم من الذين انتصروا عليها واذلوا كبرياءها)(٣) .. هذا التتابع بين (الحرة) و (بدر) اقصد امتداد نسق الثأر يؤكد ان منسوب قبلية قريش ظل عاليا حتى بعد ان تبوأت

مواقع الخلافة في هذا الاسلام : مسلمون يثأرون لاجدادهم الوثنيين فيريقون دما مسلما في حمى الثأر ! ان العنجهية القبلية غير قادرة على هضم افكار الدين الجديد ومن بينها العدل والمساواة بين الناس ولعل صيحة ابي سفيان وجماعة من اشراف قريش على باب عمر بن الخطاب عندما اراد الدخول تؤكد عمق الاستعلاء القبلي (يا معشر قريش انتم صناديد العرب واشرافها وشجعانها بالباب ويدخل حبشي وفارسي وورومي ؟ !)(٤) ذلك لان ابن الخطاب أذن لبلال الحبشي وصهيب الرومي وسلمان الفارسي بالدخول قبل اشراف قريش فأنتفضت العصبية وغابت عن ذهن هؤلاء الاشراف مساواة الاسلام واموميته ، هذا وغيره يدل على ان العجلة تكر مرة اخرى من الاسلام الى القبلية ولهذه العودة صلة بجدل الامامة والخلافة ، جدل ما تزال آثاره سارية حتى هذه اللحظة .

- **الخلافة توافق :**

اذا كانت الامامة لا تكون الا بنص ديني يعين نوع ومواصفات الامام فأن القبلية لا تنج سوى (الخلافة) لانها توافق بين قوى مؤولة للنص وعابره له : قبائل / كتل / مجاميع ضغط وشبكات مصالح متنوعة ، الخلافة تستفيد من مفهمة (الشورى) لانها تضع الامور بيد وجهاء او جماعة يطلقون عليهم (اهل الحل والعقد)بينما في الامامة لا حل ولا عقد بل (نص) ولا مساغ للاجتهاد في معرض النص .. التوافق هنا ينطوي على نوع من الترضية خلاف النص الذي لا ترضية فيه بل هو الزام محض ، تظهر لنا المناقشات التي دارت في السقيفة بعد موت النبي ان الحوارات كانت تقوم على اسس من هذا النوع ، مهاجرين / انصار / اعراب / وجاهات ، كلها تؤدي الى ترضيات بين مختلفين على (رئاسة) ولا يخفى على احد ان مثل هذه الترضيات او ما ندعوه بالتوافق في لغة سياسة اليوم لا تقدم الأفضل دائما ما لم يكن له حشد يؤيده وان افضليته وحدها لا تكفي لان الامر بلا معيار سوى العدد / الحشد اما الافضلية بالمفهوم الديني التي تعود الى (الامامة) فهو مفهوم لا يستقيم مع منطق القبائل العددي وهذا ما سنراه جليا اثناء خلافة علي بن ابي طالب (ع) .. يجيب الراحل علي الوردي على اعتراض من نوع (ان اكثرية الامة نفرت عن علي بن ابي طالب حين اراد ان يحقق فيها العدالة الاجتماعية وهو عندما قتل لم يكن معه من الانصار المخلصين سوى عدد قليل) يفسر الوردي هذه الظاهرة بقوله (في عهد علي المجتمع كان بدويا قبليا في الغالب فكان رئيس القبيلة هو الذي ينطق بلسانها ويسير بها حيث يشاء وكثيرا ما ينساق الافراد وراء رؤسائهم نحو ما يضرهم وهم لا يشعرون)(٥) يظهر هذا التعليل ان نفور العرب من (علي) سببه القبلية وان هذا النسق من الانقياد قد استغله الرؤساء لسوق الحياة نحو ما يضر لا نحو ما ينفع ، تحت هذا السقف من المفاهيم تراجعت (الامامة) لتتقدم (الخلافة) بوصفها سلطانا وسلطة ، خاصة بعد ان وصلت الى اشخاص غير مهيئين لها تماما مثلما تراجعت المعرفة الدينية لتتقدم الاعراف العصبوية من جديد واليوم تتكرر النتائج بتكرار السبب ذاته حيث يتقدم المفضول مع وجود الفاضل لأن المفضول يتمترس بعصبية قبلية حاشدة بينما الفاضل لا متراس له سوى مفاهيمه التي يعتقد

انها لخدمة الجماعة لكن هذا الصلاح وحده غير كاف ما لم يكن مدججا بقوة الحشد ، هذه الحقيقة تثير اليوم جدلا وتفتح سؤالا امام طلاب (الامامة) من المذاهب الاسلامية الذين لا ينسلخون عن قبليتهم لصالحها وكأنهم لا يدركون التعارض الجوهري بين هذه القبلية المدعاة ومقاصد الامامة .. لايدركون انهم (امويون) بقبليتهم وليسوا (اماميين) حيث لا تنسجم هذه القبلية مع الامامة اطلاقا بل كانت هي السبب في ترشيقها الى (خلافة) والاموية هنا بتعبيرنا ليست نسبا كما يفهم بل المقصود سلوك وتحول من الدين الى براغماتية الدنيا ،سلطة بلا ايمان ! ووفقا لهذا نقول : اذا كان الاسلام يمقت العصبية مرة فأن على التشيع للامامة ان يمقتها مرتين لأن الامام الاول (علي بن ابي طالب) كان ضحية لمنطق القبائل وكان سيفه سيف المساواة الذي حاربها حتى نفر عنه الناس لانه لا يلبي مطالبهم الجاهلية ، وخلاصة القول ان اعادة انتاج القبلية من خلال الاسلام هو احد العوامل الرئيسة في ارباك المسيرة الاسلامية وتحولها من المعرفة الى السلطة المحضة خاصة بعد ان تراجع دور العقل لصالح النقل والذاكرة !

- **امة الذاكرة :**

القبلية بوصفها نسقا اجتماعيا وثقافيا في آن تكرس آلية الذاكرة لانها تقوم اصلا على اساس استذكار امجاد الاباء والاجداد وصولا الى لحظة ومكان (الاصل) الاول للسلالة او النسب وكم نسمع من الدارج في القول من يصف المشايخ القبليين بانهم (ابناء اصول) لذا فهم لا يديمون صلتهم باصولهم الا من خلال استذكارها باستمرار والمباهاة بها ، فالعرب امة ذاكرة والعربي القبلي اجتماعيا هو ابن (النقل) وليس (العقل) مما يعني ان النظام الاجتماعي (اشعري) بأمتياز بل ان كل قبلي اشعري بالضرورة ومقصودنا بالاشعرية في هذا السياق التحنط في النقل دون العقل ، من هنا انطفأت جذوة المعتزلة ابناء العقل مثلما انطفأت جذوة (ابن رشد) ليتقدم الفقه على الفلسفة والتفسير على التأويل، الطقوس الظاهرية في الدين على الجوهر مثلما يتأزم مفهوم الابداع بوصفه هجنة وليس اصالة ، الاصالة عند القبليين هي التكرار وليس التجديد ، التجديد هجنة وبدعة لا اصول لها بل هي تبتكر اصولها ساعة تولد او تنبثق حيث لا ذاكرة يجترها المبدعون .. القبلية تستعيض عن الابداع ب (التماسك) والتماسك لايعنى بالنوع بل هو كثرة وتكثير :
ملأنا البر حتى ضاق عنا .... وظهر البحر نملؤه سفينا (٦)
ان مثل هذا التباهي يهتم بالعدد دون النوع ، ربما الشاعر السموأل كان من بين القلائل الذين احتجوا بأفضلية القلة على الكثرة اذا كانت نوعا مميزا :
تعيرنا أنا قليل عديدنا ... فقلت لها ان الكرام قليل
يظهر لنا هذا الاحتجاج ان هناك قيما اجتماعية فاسدة تعتبر قلة العدد (عيبا) وكثرته مفخرة حتى لو كانت هذه الكثرة على باطل او بلا افضلية وابداع .. هذا المنحى هو المسؤول عن نفور العامة عن المصلحين وانقيادهم وراء الرؤساء لكي يظلوا مع الجمع لا مع القلة المستضعفة التي توصم بالعار لقلتها لا غير ! وهنا نقول اذا كان الامر هكذا فمن اين يأتي الاصلاح؟ واذا ما نهضت جهود فردية لمثل هذا

الهدف فمن اين يأتيها المدد ؟ هذا النوع من التأزم والانسداد هو المسؤول عن اعادة انتاج القبلية سياسيا بل وثقافيا حتى ، في العراق مثلا اصبحت الكارزما القبلية ممهدا للزعامة السياسية لان الحشد القبلي الذي يقف وارء هذه الكارزما يؤهلها للوصول الى الواجهة السياسية عبر لعبة انتخابات يتحكم فيها الولاء القبلي والمناطقي اكثر من غيره اما من يحاول منفردا فأن البرنامج الذي يدعيه غير كاف بالمرة ، ولكي نربط هكذا ظاهرة بجذرها نقول : ان تأريخ القبلية الذي استبدل الامامة بالخلافة هو ذاته اليوم يدحض النخب الفاعلة ويقعدها بقوة الحشد ورموزه حيث تتناسل هذه القبلية بوصفها نسقا قارا مسؤولا عن خراب فكرة التقدم وراعيا لفلسفة الثبات والتكرار .. اليوم في العراق ازمة معرفية كبيرة سببها ان النظام الاجتماعي لا يسمح بالتقدم واذا كانت الدكتاتورية عائقا لعقود من الزمن فأن هذا النظام الاجتماعي الذي نتحدث عنه سبق الدكتاتورية بقرون بل هو ساهم في افرازها من وجوه عدة .

- **اسلمة العصبية !**

اليوم يظهر في العراق نوع من اسلمة العصبية وهي مفارقة مضحكة تشبه كثيرا خدعة ان تقدم الفايروس بوصفه علاجا ! ولكي نعود الى جذر المشكلة علينا ان نتأمل فداحة التحول من معرفية دين محمد (ص) الى سلطة الاعراب الذين وصفهم القرآن بالنفاق في اكثر من موضع (قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم وان تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من اعمالكم شيئا ان الله غفور رحيم) الحجرات ١٤ ، وفي قوله تعالى (وممن حولكم من الاعراب منافقون ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون الى عذاب عظيم) التوبة ١٠١، هذه الاسلمة ترسم خطا عكسيا لخط الدعوة الاول من مكة / ام القرى الى يثرب التي اسماها النبي (مدينة) بأعتبار تنوعها الانساني ، من الخطاب الذي يلمز الاعراب كونهم (منافقين) الى سلطة الاعراب مجددا .. الاعراب الوجه المضاد لمدنية الاسلام ، اعداء التنوع الذي اقره الرسول في دولة المدينة ، هؤلاء يرتدون بنا اليوم الى صراعات (مكة) ! الى بداوة (متأسلمة) لا يهمها ان تكون مؤمنة ام لا ! لينهض سؤال حضاري من نوع : كيف تتمثل قيم الاسلام باعراب ؟ في العراق كما في المنطقة كلها تدافع رهيب بين اعرابها ومدنيتها الهشة لتتزامن مع هذه الحركة حركة تدافع اخرى بين (دينها) واعرابها ! ولأجلاء الصورة نقول : ليس المقصود بالأعراب نسبا ما او مكانا (الصحراء كما يفهم) بل هو وصف ثقافي شامل لكل ادبيات الاستبداد وسلوكيات الهيمنة و الاقصاء ، ليست الصحراء وحدها محلهم بل نجد (اعرابا) في صالونات فارهة و قصور باذخة البناء و العمران ، أعراب في السلك البلوماسي وفي الادارة العامة وفي كل مكان لا يتسع للشريك الآخر ، ذلك لان الأعراب تنافسيون بأمتياز ما تزال فكرة (الكلأ) تشد نهمهم و تحرضهم على غزو يومي بأساليب عصرية !

- **القبلية ثقافة ونسق:**

ليس من السهل ان تلم بكل اطراف التلف الذي يتغذى على راسب تحتي يخفي انساقه باستمرار غير ان اعراض هذا الراسب هي التي تفضحه وتكشفه امام العين الناقدة ، لدينا اليوم مؤسسات تدعي انها عابرة للعقد ومحسوبة على قوى التقدم باعتبار انها تمثل واجهات ثقافية لكن الفحص البليغ لنوع وتنظيم انشطتها يكشف انها ترضخ لانساق قبلية مموهة فالمهرجانات مثلا والفعاليات التي نسميها ثقافية لا يكتب لها النجاح في نظر القائمين عليها ما لم يكتمل الحشد وتكتظ القاعات بغض النظر عن نوع وقيمة هذا الحشد كما ان الاتحادات والنقابات عموما تسعى لتكثير عدد منتسبيها حتى لو كان هذا التكثير على حساب الشروط المطلوبة لعضويتها اذ يشعر رئيس الاتحاد او النقابة ان قوة نقابته بكثرة عدد اعضاءها لا بنوع المنجز الذي يقدمه الاعضاء حتى لو كانوا اقل ، هذا الهاجس قبائلي بأمتياز وكما اسلفنا فأن القلة عيب والكثرة مفخرة ! ناهيك عن سياسة ترصين الحاشية التي تحيط بالمديرين والرؤساء ووفق تراتب كثير الشبه بتراتب رئاسة القبيلة التي تبدأ بأبناء العمومة ثم الابعد فالابعد !

- **عسر التنمية:**

اذا كانت القبلية حركة شد الى الوراء فأن التنمية البشرية منها على وجه الخصوص تعني تطوير المهارات بأتجاه صناعة لحظة راهنة وبخبرات جديدة ، والسؤال هنا : كيف يستقيم مثل هذا المعنى في مجتمعات راكدة مشدودة الى لحظة اصل مقدسة ، طوطمية ؟ هل ثمة فرصة للتحول ؟ بالتأكيد هي تحولات موهومة تستنفد الجهد و المال في حركة مفرغة من المعنى بل تصبح رافدا للفاسدين كي يمولوا آلية خرابهم المزمن ، المفارقة ذاتها تنطبق على الاكاديميات التي لا تدرك ان العلم ليس تلقينا فحسب بل هو منظومة معارف تستتبعها رغبة في التحول و التجديد فاذا كانت الاكاديميات لا تنمي ارادة التحول و تمكن الدارسين منها بحكم المنظومة الاجتماعية المضادة فما الفائدة اذن من التعليم ؟ يصبح الامر هنا تدريس ابجدية و حساب بلا قيم رديفة حيث يتخرج المتعلم ليعود الى احضان مجتمعه كما جاء منه بلا جديد وهذا هو الذي يحدث !

- **ايضاح اخير :**

يظهر مما تقدم ان القبلية تقوم في اساسها على نوع من الترضيات بلا معيار بل انها لا تسعى في النتيجة الى تكريس اي معيار لان مثل هذا التكريس يضيق عليها فضاء الترضية ، المعيار هنا هو الاتفاق على جملة ضوابط و قيم نستطيع من

خلالها اختيار أناس معينين لتمثيلنا في مجلس او برلمان او غيرها من الوظائف العامة بينما الترضية تنطوي في جانب منها على اغتصاب المعيار او ثلمه او التجاوز عليه بالمرة ، ولذا فان طريق (الحقيقة) لا يمر عبر الترضية ، المشكلة ان هذا النسق القبلي (الترضوي) اصبح بحكم التقادم و الزمن فاعلا في العقل العربي بصور شتى بعضها ظاهر و بعضها مضمر فالنظم الادارية و هيكلية الاحزاب و مؤسسات الدولة التي تدعي انها حديثة كلها ذات نسغ قبلي مضمر وحتى القرارات التي تصدر وراءها هاجس من هذا النوع وبأمكاننا ان نضرب مثلا على ذلك ، القرارات التي تخص الطلبة الراسبين و الادوار الاضافية التي تمنح لهم خلافا لمعايير الاختبار العلمي يقابل هذا عدم وجود اي قرار يقع في صالح المتميزين و الموهوبين والسبب ان الراسبين (كثرة) والموهوبين افراد ، العقل القبلي الذي يقف وراء القرارات لابد ان يهتم بالكثرة حتى اذا كانت فاشلة و ميئوس من نجاحها مثلما يهمل القلة حتى اذا كانت مبدعة و ناجحة وعلى قاعدة (تعيرنا انا قليل عديدنا !!)، يبقى شيء آخر ان هذه الكثرة من الفاشلين ارقام انتخابية سهلة التضليل ، الامر الذي لا ينطبق على الناجحين و النابهين بل ان هؤلاء النابهين مشروع معارضة لا مشروع تأييد اعمى ! كل هذا ادى الى نكوص الكفاءات الفردية لصالح طغيان نظام اجتماعي لا يقيم وزنا لاستثنائية الفرد ، الامر الذي جعل مثل هذه المجتمعات تخسر الكثير من فرص تقدمها ، وفي العراق ظهرت اعراض هذه المشكلة بأبشع صورها : قبلية السياسة ، قبلية الادارة ، قبلية الثقافة التي يسندها مجتمع قبلي بكامل عدته حيث تتقدم الترضيات الطارئة و الظرفية المؤقتة على رصانة المعيار علما ان المعيار هو الآخر ثقافة لا تنشأ جزافا بل تحتاج الى ارض خصبة ورغبة حقيقية من قبل الجماعة او الامة التي يراودها حلم التغيير حقا .

.....

هوامش :

١_ النباهة و الاستحمار / د. علي شريعتي / ص٩٣

٢_ الطبري / تاريخ الرسل و الملوك / ج٥ / ص٨٦

٣_ طه حسين / في الادب الجاهلي / ص ١٣٦

٤_ المقريزي / النزاع و التخاصم / ص ١٩

٥_ مهزلة العقل البشري / د. علي الوردي / ص ٧٢

٦_ من معلقة الشاعر الجاهلي عمر بن كلثوم

إختبار الذات

بدءا لابد من الإيضاح بأن مقصودنا هنا هو (الذات الجمعية) لا ذات الفرد الواحد وان كان هذا الفرد هو لب المجتمع ولبنته الاولى بل ان الإختبار يبدأ بهذه اللبنة ليصبح المجتمع كله تحصيل حاصل لا أكثر غير ان المشكلة في العراق تبدو ليست مشكلة افراد ، ربما انساق وان افراد هذا المجتمع غالبا مايتبرؤن من التصدعات التأريخية المتناسلة ليضعوا اللوم كله على هذه الانساق والعادات التي تأخذهم قسراً بأتجاهات غير محسوبة من قبلهم وهم بهذا اما ان ينخرطوا فيها او يقاوموها بالهجرة والعصيان غير المجدي واذا ما تأملنا مايمكن ان نطلق عليه (المشكلة العراقية) نجد ان اولى التشخيصات التي اطلقها الباحث علي الوردي ظلت تتناقل عبر جهود لاحقة مثلها عدد من الباحثين مثل (فالح عبدالحبار / رشيد الخيون) وأخيراً باقر ياسين في كتابه الصادر حديثا (شخصية الفرد العراقي) الذي كرسه لدراسة ثلاث صفات سلبية خطيرة اسماها (التناقض / التسلط / الدموية) ولأيضاح مثل هذا الاطلاق نقول :- هل هناك طبائع ثابتة كما يفترض الباحثون ام ان ثبات الطبائع يتأتى من ثبات الظروف التي انشأتها ؟ والسؤال منقول هنا عن موضوعة الاستشراق التي هي اعم من الإشكال العراقي بأعتبار ان الاخير اصغر رقعة من الشرق بأكمله اذ افترض الباحثون في هذا المجال ان هناك طبائع ثابتة للشرق مثلما هناك طبائع اخرى للغرب وهو الامر الذي اطلق عليه صادق جلال العظم (ميتافيزيقيا الاستشراق) .. هنا في الحديث عن المشكلة العراقية نكرر السؤال ذاته :-هل ثمة ميتافيزيقيا في الموضوع او نوع من القدرية ام انها تناسل ظروف وامكانات ؟ يبدو ان دراسة الفرد العراقي تأخذ احيانا طابعا انفعاليا مأخوذا بنوبات الصراع السياسي والاجتماعي الذي يحدث في كل مرة ليخلف ردات فعل من نوع ما ، كما ان مثل هذه الدراسات تغفل غالبا دور الطبقة السياسية التي تستثمر التصدعات بدلا عن ان تسعى الى ترشيدها ، وبالعودة الى العنوان (اختبار الذات) نقول :- ان الذات العراقية تعرضت الى اكثر من فرصة اختبار فهي في بداية تأسيس دولتها قامت على انقاض مشروع عثماني آفل لتستقبل عهدا وطنيا سرعان ماتصدع بنوبة انقلابات قادها العسكر بأتجاه بوصلة عمياء

انتهت بنا الى دكتاتورية بغيضة تعرضنا خلالها الى سلسلة اختبارات / اختبارات الذات كيف تواجه ظروفا عصيبة كالتي مرت،واخيرا عندما انهار كل الكيان المؤسساتي للدولة المتعثرة اعيدت فرصة الاختبار مجددا لندخل في نفق من العثرات التي لانهاية لها .. اذن اين طموح النخب التي انحازت الى دولة مدنية كالتي دعت لها اشعار الزهاوي والرصافي والشبيبي في بدايات القرن المنصرم حيث ارادوا لها ان تكون دولة حريات ومساواة للرجل والمرأة معا / دولة عدل ودستور ومجلس أمة طالما انتقده الرصافي بقصائده اللاذعة ومن بعد ذلك اين برولوتارية الزعيم المتقشف عبدالكريم قاسم الذي انتهى امره الى الموت على يد عاطفة قومية تخلى عنها من تخلى فيما بعد ؟ كل هذه الاسئلة هي عناوين مراجعات لتقييم مسيرة الذات الجمعية في العراق ومسيرة الفكر السياسي الذي انتهى اليوم الى محاصصات لاتكفي لبلورة مشروع دولة حتى بالمعنى البسيط لهذا المشروع ، هل انخذلت الذات في كل مرة ؟ ولماذا ؟ في محاولة جديدة للباحث باقر ياسين يعاود الاسئلة كرةً اخرى للبحث في شخصية الفرد العراقي ولكنه يعترف علنا بأن مثل هذا البحث يفضي بصاحبه الى حلقة مفرغة او مغلقة على حد قوله (اننا نجد انفسنا ندور في حلقة مغلقة تتداخل فيها الاسباب مع النتائج وتتوالد بعضها من البعض الاخر فأذا كان الاحباط والخيبة والحرمان هو الذي يخلق العنف والتسلط والديكتاتورية فأن العنف والتسلط والديكتاتورية هي التي ستخلق في النهاية الاحباط والخيبة والحرمان وهكذا) اذن نحن امام نوع من الدور والتسلسل كما يسميه الفلاسفة واهل المنطق ، نتائج تتحول الى اسباب واسباب هي بدورها تصبح نتائج اذن لا بد ان نصل الى اسباب حقيقية ثابتة تفرز نتائج حقيقية ايضا غير ان المشكلات الاجتماعية لها خصوصيتها بهذا الصدد فهي ليست كالحقائق المادية التي يمكن اختبارها بما لايدع مجالا للشك او النقاش .. المجتمع غير الكيمياء بل هناك رواسب تحتية غير منظورة قد تكون لها فاعلية اكثر من المنظور والمعاين وهذا مايحتاج الى بحث ميداني اجرائي قد لا تسمح به السلطات المتحكمة والمستفيدة من واقع تعتاش على تكراره فأذا قلنا في العراق تخلف على سبيل المثال نجد هناك من لاتروج بضاعته الا في فضاء التخلف واذا تحدثنا عن الامية فان اصواته المؤيدة له هي تحصيل حاصل هذه الامية المستشرية وهكذا ينشأ التداخل وغموض القصد الذي يضع اغلب الباحثين في حيرة من امرهم ، وبالعودة الى تشخيص حقيقة ان الاحباط والخيبة حواضن للتسلط وان هذا التسلط ذاته هو الاخر حاضن للاحباط والخيبة نكتشف من خلال هذا الكلام ازمة غياب المشروع الكاشف لفواعل الاثنين معا :- الاحباط والتسلط ..

ترى هل نمتلك مشروعا كاشفا ؟ إذا كان الجواب بالنفي ماهي المعوقات ؟ اظن ان دراسة المعوقات وحدها هي افضل طريقة لاكتشاف المشروع الذي نبحث عنه اي انك اذا اردت ان تبحث عن اسباب النجاح فابحث اولا عن اسباب الفشل كي تتفاداها وعندئذٍ تنجح لامحالة .. هذا يعني اننا ازاء جهد نحتاجه جميعا لنعرف من خلاله لماذا تفشل الذات العراقية ازاء اي فرصة اختبار تواجهها واذا كانت ظاهرة اللجوء والهجرة القسرية هي البديل الجاهز لمن لايمتلكون جوابا ازاء ازمة بلدهم فأن مثل هذا البديل يشكل ازمة بذاته ، لاننسى هنا العنف الجسدي الذي يسلط على الناس فيضطرهم الى الهجرة ووقتئذ لانستطيع ان نطالب المضطر بموقف بل علينا جميعا ان نرفع عنه هذا الاضطرار اولا ليشترك معنا في طاولة حوار وطنية يشترك فيها الجميع .. اليوم نحن جميعا ازاء فرصة اختبار ماتزال قائمة ، فرصة لاينبغي تأجيلها او تمويهها بالاعتذار عنها لعدم كفاية الظروف المناسبة وذلك لاننا نعتقد ان الظروف المناسبة هي مانسعى لجعلها مناسبة ، منذ مايقرب من قرن والتشخيصات ذاتها ، الشعراء والمفكرون يتبارون في تسميتها بينما لا احد ينبري لتوصيف العلاجات الناجعة بل تركت هذه المهمة لتهويمات ايدلوجية طارئة ادعت انها تمتلك مثل هذه العلاجات بينما اثبت الواقع انها زادت المرض ولم تقدم البديل ، بأختصار نقول ان شمولية الايدلوجيات وافكارها المتعالية لاتقدم بديلا اجتماعيا لمجتمعات تعاني مايعانيه العراق بل هي تقدم بديلا سلطويا يحكم المرضى ، يحكمهم فقط دون ان يقدم لهم العافية!

انتاج الذات

تظهر مثل هذه العنونه ان هناك اكثر من مقدمه لهكذا فعالية نطلق عليها (انتاج) بل قد يثير هذا التعبير شهية سؤال من نوع : هل حقا تخضع الذات بمفهومها المتعارف الى ما تخضع له الاشياء المصنعة او المنتجة؟ و للجواب نقول ان الذات المتحضرة و الفعالة لا الاتكالية الخاملة ليست نباتا طبيعيا لا يحتاج سوى مطر توعد به الارض بحكم تلقائية الطبيعه و لا دخل للانسان في وجود مثل هذا النبات و لذا سمي (طبيعيا) من هذا الباب أي باب نسبته الى الطبيعه لا الى جهد الانسان و تدخله او تخطيطه، ان الذات التي نقصدها تذهب ابعد من هذه القدرية و لا تخضع لمبادرات الصدفة او ما يشبه ذلك بل هي امر مرتبط بوجود الانسان و دوره في الحياة ..الذات معادل قيمة الوجود و معناه و الانسان مخير بين اهمال هذا المعنى و تركه لثقافة العادة و النمط او المبادرة الى كسر مثل هذه الثقافة المتوارثة و الذهاب الى التفكير جديا في موضوعة اعادة الانتاج بما يتلائم و روح العصر الذي نعيش فيه و ربما ننطلق من سؤال بديهي يتعلق بمقدار اسهامنا في صناعة اللحظه: هل نحن منتجون حقا ام اكتفينا بدور المستهلك الذي سنعاب عليه تاريخيا؟ ان تكون مستهلكا لا غير يعني انك عاطل عن اية مساهمة و اذا كنت قادرا على ان تؤدي وظيفة المستهلك الان بحكم ما تملك من ثروات مؤقتة الوجود فان غدك يهددك حتى بعدم الامكانية على هذه الوظيفة ، قد يرى البعض ان في مثل هذه المداولات و الاسئله ما يشبه الترف او المماحكه لا غير باعتبار انها تتحدث عن افتراضات لم تقع بعد او تطالب باشياء غير ممكنه على الاقل..ان ما لم يقع الان لا يمكن ان نأمن عدم وقوعه في وقت اخر كما اننا بهذه النظرة القاصرة نعدم اهمية التخطيط وننكر دوره في رسم حياة الامم و الشعوب اما مسالة الممكن وغير الممكن فانها مرهونة بالاراده و موكولة لوعي الانسان و معرفته بدوره المطلوب: هل يريد ان يبقى في حدود ما تعارف عليه و هنا تستبد به العادة ويأكل ايامه التكرار ام ان هذا الانسان

الذي دخل عتبات القرن الحادي وا لعشرين ادرك اهمية التحولات التي تحكم حركة العالم و الاشياء من حوله و عليه بعد هذه المعرفة ان يبلور فكرته عن نوع التحول الذي يناسبه؟ ازاء مثل هذه المساءلة تتضح صورة الذات التي نسعى لها بل و اهميتها و نوع الدور الذي تلعبه في هذا العالم ، هذه هي المطالبة التي تحدد نوع وجودنا واهميته او ما نقصده بفعالية (انتاج الذات) أي مساءلتها بقصد تجديدها و ادخالها كعنصر فاعل في الحياة ، بالطبع هناك ما يعرقل مثل هذه المداوله بل يعدها مروقا على الاعراف المعتاده واحيانا يضعها في خانة المحظور بقصد تأبيد صورة الواقع الذي لا يسعى الى زحزحته او تغييره وهنا تنهض المصالح الضيقه التي تقف عائقا امام اهداف كبرى تخص الامه باجمعها ، مصير وجودها وثقافتها بل و دورها التاريخي و الحضاري الذي تتنافس الامم للارتقاء به و ديمومته.. ان ما يؤسف له في معالجات من هذا النوع انها تظل احلاما فردية في اغلبها بينما ينبغي ان تثار اسئلة الجدوى / جدوى ان نكون منتجين بالمعنى الحضاري على اعلى المستويات المؤسساتيه و الاكاديميه لان مثل هذه الاسئله تخص وجود وحياة الجماعه التي ننتمي لها ..و السؤال الان هل نحن ازاء مؤسسات و اكاديميات وثوقيه هي الاخرى؟ هل ما زال التعليم فعالية تلقين لا ترقى الى مستوى تأهيل ارادة و وعي التحول ؟ اذا كان الامر هكذا فان فعالية اعادة انتاج الذات التي ندعو لها تحتاج الى اعادة انتاج المقدمات الاوليه قبل الولوج فيها او المطالبه حتى ، كما يعني ايضا اننا نعاني مشكلات مركبة و معقده لا تحل بالتمنيات وحدها بل لابد من خطوات متتالية و مدروسه لبلوغ الهدف ، ومهما يكن من امر الصعوبات فان المطالبة او التنويه الى الاهداف حتى لو كانت بعيده تظل مطلوبة وذات قيمة على الاقل للتذكير بما ينقصنا لنعمل على سده او تعويضه.

جدل السلطة و إشكالها

لعل مفهوم السلطه واحد من المفاهيم التي لم تحسم بعد فهو يتارجح بين السلطة بوصفها ادارة و بين التسلط الذي يذهب الى مقاصد قهرية قد تتخذ من الحاجة الى الادارة ذريعة لتحقيق غايات فردية او ايدلوجية تبتعد عن الهدف كثيرا و يرجع مثل هذا الفصل الى (فوكو)في تفريقاته بين السلطه و التسلط ، المركز و التمركز و سواها من المفاهيم التي شكلت جوهر فكره المعروف ، و ما دمنا في موضوع السلطة ينشأ سؤال اكتساب شرعيتها وحدود هذا الاكتساب أي ما هي الظروف الموجبه لسحبه او اسقاطه ،قد لا نستطيع ان ننقذ هذه المفاهيم من بعدها الديني او اللاهوتي الراسخ منذ الاف السنين ربما من زمن السومريين الذين رسخوا فكرة ان الحاكم لا يقوم الا بتفويض الهي و استمر تناسخ هذا المبدأ حتى نزول الاديان كما يؤكد الكثير من الباحثين..اليوم في العراق الضاج بجدل السلطة كان ينبغي ان تثار مثل هذه الاسئلة، عن حدودها و مهامها و آليات انتقالها بطرق لا تقبل اللبس و الايهام خاصة اننا خرجنا من زمن السلطة الشمولية التي كرست مفهوما احاديا كان يجب مراجعة مصادره في وعي النخب والجمهور تفاديا لتكراره بصور شتى . . بالفعل كانت هناك ندوات و بحوث حاولت استقصاء ابعاد هذه الموضوعة و لعلني اذكر هنا الندوه التي اقامتها جمعية الثقافه العربيه عام ٢٠٠١ في لندن أي قبل سقوط النظام بعامين تقريبا حيث جاءت استباقا معرفيا لما سوف يحدث في العراق من تغيير و حاجة هذا التغيير الى مفاهيم واضحة عن موضوعة السلطة بالذات وبالطبع لا يتسنى ذلك الا من خلال استبصار هذا الامر بدءا بجذوره الاولى في الفكر و الثقافه العربية الاسلامية ، لكن الذي حدث ان ما بعد التغيير اهملت مثل هذه المداولات ربما بفعل صدمة التغيير ذاته او عدم انتباه النخب لاهمية هذه الموضوعة بل ظل الامر حكرا على السياسيين لتفسير مفهوم السلطة عبر الدستور الذي كتبوه او الاجندات الحزبية التي ينتمون اليها و اذا كان الامر هكذا فان أي

مجموعة ايدلوجية تجد الحق لنفسها من باب احتكار الحقيقة الذي يؤدي بالضروره الى احتكار التمثيلات على ارض الواقع .. هذا الحراك العملي للسياسيين ظل بلا سقف نظري او معرفي يعيد مداولة المفهوم وفق معطيات حديثة او معاصرة و اذا كانت ثمة حداثة مدعاة فانها هشه و خاوية سرعان ما تنقلب الى نقيضها بقصد او بدون قصد أي ان الراسب التحتي للجمهور و حتى النخب التي يفرزها هذا الجمهور ما زالت قاصرة عن فهم السلطه بوصفها ادارة لا غير و ان التسلط هو سوء استخدام هذه الادارة بل الذهاب بها من المقاصد العامة الى منافع ضيقة لا تخدم الصالح العام ولا تنمي مشاريعه الهادفة..من المؤسف ان نرى التجارب تتكرر ليس في العراق وحده بل في المنطقة ايضا أي ان الصراع على التمثيل الايدلوجي من خلال السلطة وليس على مفردات و برامج ادارية تتنافس فيما بينها لخدمة الناس..بهذه الطريقة يصل الموضوع الى حد العقدة التي يصعب حلها فالمتنافسون على حسن الاداره لا يتهافتون الى هذا الحد بل الذي يتهافت هو الذي يضمر غير هذا المقصد وفي مروياتنا عن انظمة الحكم قال الاولون (طالب الولاية لا يولى)لان مجرد طلبها يثير شكا بمقصديات هذا الطلب كما ان التهافت على الطلب يشوش فرصة اختيار الافضل ناهيك عن التباس طرق ووسائل هذا الاختيار في ظل طلبات متعارضة و متشنجة ،فالمجتمعات الحديثه التي تبنت الديمقراطية خيارا للوصول الى السلطة لم تضع آليات محددة و ملزمة تمنع محاولات حقن الاستبداد في شرايين الديمقراطية و خاصة الفتية منها و اذا كان مثل هذا الامر غير وارد في مكان ما فان امكنة اخرى تربت على الاستبداد لا تفكر الا بادامة مصله بطرق لا تخطر على بال ، و اليوم في العراق نعاني ازدواجات شتى على هذا الطريق اولها مثلا كيف يتأتى الاعتماد على تصويت الفرد في مجتمع كتلوي قبلي قائم على اساس تذويب فردية هذا الفرد في كتلته العرقية او الدينية التي ينتمي اليها؟ هذا السؤال على بداهته يفرز واقعا مزدوجا بين طموح ديمقراطي وممارسة جمعية تفسد هذا الطموح و هناك ما هو اقسى من هذا..اذن لنتأمل مجددا كيف يمكن صياغة مفهوم السلطه في ظل واقع من هذا النوع ؟ من اين يجيء الحاكم ومن يختاره؟ الجمهور

الذاهب الى صناديق الديمقراطيه بمؤثرات لا ديمقراطيه ام النخب المعزولة تماما عن بحبوحة القرارو غرفه الخاصه؟هذا هو سؤال انتاج السلطه في العراق و اشكاله الاعمق بل في المنطقة ايضا

جدل المكونات

اليوم في العراق ينشط جدل حادث من قبيل (اقلية/ اكثرية) و على الرغم من موقفنا المتحفظ ازاء مثل هذا التقسيم الا انه اصبح امرا واقعا نضطر بحكم شيوعه الى التعامل معه او استخدام مصطلحاته كما هي بل ان دعواتنا الى مبدأ المواطنة الذي يقفز فوق التوصيفات العددية يظل حلما ازاء واقع ينقسم و ينشطر انشطارات من هذا النوع ، و تماشيا مع هذا المنطق يظل هناك ما يجب ان يقال:

١_ ان مفهوم (الاغلبية) الذي تتداوله النظم الديمقراطية ينبغي ان يقصد به (اغلبية سياسية) وليست عرقية او طائفية وهذا النوع من الاغلبية (السياسية) متحركة لانها مشروطة بنجاح برنامجها السياسي فاذا تعثر هذا البرنامج قد تتحول هذه الكتلة الى اقلية لتتقدم اغلبية ناشئة على ضوء برنامج جديد ، اما ما يحدث لدينا ، الاغلبية بالمعنى العرقي او الطائفي فهي موروثة وغير متحركة لانها عرقيا مرتبطة بأصل الجماعة وطائفيا تعني وحدة المعتقد وبالتالي فهي غير ذات صلة بأختبارات النجاح والفشل الامر الذي يعزز عصبويتها وركود مفاهيمها عبر تراكم الزمن حتى ان معاركها ستكون معارك مصير ووجود لا غير ، وهذا من مخاطرها الباعثة على التطرف و التمترس خلف متراس العقيدة او الاعتزاز القومي وكلها مقصديات لا صلة لها بالديمقراطية ابدا

٢_ ان بعض الذين نصفهم بالاقلية عرقيا عاشوا التهميش مرتين ، مرة في ظل الحكومات الشمولية التي روجت على طريقتها المعروفة لفكرة الشعب (الواحد) فاهدرت الوجود والتمايز الثقافي لهذه الجماعة او تلك في ظل وحدة مزعومة، وحدة منقسمة من داخلها و منخورة باصطفافات مناطقية كانت معروفة للجميع،و التهميش الثاني عندما حصل التغيير السياسي في العراق و بدلا من ان يعيد الاعتبار للمواطنة المهدوره ذهب هذا التغيير الى انقسامات علنية قائمة على اساس العدد و الكثرة فكانت اكثريات تقابلها اقليات ما زالت تشكو ما تشكو ، فالتركمان و الشبك كاقليات عرقية و المسيحيون والايزيديه و الصابئة كاقليات دينية هي الان تعاني ما

عانته سلفا، هذه المرة ليس بفعل الاستبداد السياسي الذي الغاها في الفترات السابقه بل بسبب منطق التعامل الجديد الذي لا يقيم وزنا للتمايزات النوعية فالتركمان مثلا و المسيحيون مثلهم كان لهم دور بارز في الحياة البغدادية والعراقية بشكل عام فمنهم القضاة الكبار و المهندسون و الادباء و المترجمون، هذه التوصيفات النوعية هي الاساس في بناء مدنية الدولة اما كثرة العدد الذي يهدر هذه التوصيفات فهو يحقق حشدا جمعيا لمن يقوده غيرآبه بالعمق الثقافي لهذا الحشد..علاوة على ذلك ان التنوع اساس المدنية بينما الضم قسريا لا يحقق سوى عسكرتاريا تحتاج بالضروره الى قوة الحشد المذكور.. والسؤال الان : من المستفيد من هذا الالغاء؟ اذا كانت الاكثرية فهذا وهم بل استبداد من نوع اخر ،ان من يريد ان يبني دوله مدنية معاصرة بالمفاهيم التي سارت عليها دول العالم الحديث عليه ان ينتبه الى ان مفردة المكونات ذات حامل ثقافي اكثر منه عددي و ان هذا الحامل الزاخر بالتنوع هو نسغ الدولة و عمادها الذي لابد منه اما ان ننساق وراء شعارات سياسية لا تؤدي الا الى المزيد من الالغاء و التهميش لمكونات فاعلة في الحياة العراقية فاننا نذهب مرة اخرى الى درجة من درجات الاستبداد الاجتماعي و ليس السياسي وحده بل اظن ان الاستبداد بوجهه الاجتماعي أمر واقسى من السياسي لان السياسي يزول بزوال الطبقة السياسية الراعية له اما الاجتماعي فانه يؤصل ثقافه مجتمعية تصعب معالجتها فيما لو ترسخت على مر الاجيال ولذا نقول: ان المجتمعات الناهضة هي التي تستثمر طاقات كل افرادها و شرائحها مهما كان عددهم او طبيعتهم اما التقسيم بالشكل الذي ذكرناه فهو ليس الا هدرا للطاقات النوعية التي لا تعوض بسهولة ..العراق اليوم يحتاج بالضروره الى تكنوقراط قادر على اعادة روح الحياة اما منطق القبائل العددي الدافع باتجاه العسكرة (عسكرة مجتمعية) فهو لا يخدم في هذا الغرض بل ان جدل الظل و الضوء الذي اسست له المحاصصات يدفع باتجاه المزيد من الخسائر الوطنيه التي نتمنى لو انها توقفت عند حد قريب ليشعر الجميع انهم مواطنون لا غير و لنوقف هجرة النخب والكوادر الى خارج الرقعة الوطنية علما ان الكثير من هذه النخب هم ابناء اقليات بالوصف الذي تحدثنا عنه .

الجديد بأنساق قديمة !

الفارق بين الجديد و القديم لا يمكن ان يكون زمنيا محضا باعتبار ان هذا ال(الجديد)يولد الان بينما القديم هو ما حدث في زمان ولى، بهذه الطريقه نهمل الفوارق النوعيه الاخرى فالجديد هو ما يتبنى انساقا جديده بالضروره و مفاهيم عمل تسبقها مقولات تاسيسية يعمل المجددون على ترسيخها بل و اقناع الجمهور بجدواها لتحصل على قاعدة تأييد و تضامن ، مثل هذه المفارقه حدثت مرارا و هي مما اخذه بعض المفكرين على بوادر النهضه في بداية القرن العشرين حيث اعتبر (حامد ابو زيد) مثلا ان سبب انتكاس تلك البوادر انها لم تنقطع عن مقولات الفكر السلفي الذي سبقها بقرون بل عملت بها او تداولتها ذاتها ولان ذلك الفكر يمتلك عمقا زمنيا اطول وجمهورا اوسع فهو اجدر بالبروز ثانية رغم محاولات التنويرالتي دعا لها الكواكبي و الافغاني و عبده و سواهم كثيرون لذا فان الانقطاع عن التالف اولا و العمل بأنساق جديدة ثانيا هما ضمانة أي حركة تنويرية او تجديدية اما التماهي مع مقولات المرحلة السالفة فهو فرصة اكيدة لتناسل انساق سالفة ايضا ، ليس على مستوى الفكر وحده بل المجتمع / الثورات/ الانقلابات كلها تحتاج اذا ارادت ان تتوخى الجدة الى مفاهيم حادثة مبنية على ضرورات التجديد و متطلباته و لعلنا في العراق اليوم نحتاج الى مثل هذه المداولة اكثر من غيرها بمعنى اننا عشنا مرحلة تاسيسية بعد ٢٠٠٣ يمكن وصفها بالجديده الا ان السؤال الان هو: هل افرزت انساقا جديدة؟ أي آليات عمل /مقولات/ مفاهيم تتوخى ملامسة البنية العميقة للمجتمع الذي وضع قدمه على عتبة كان يحلم بها يمكن تسميتها بالديمقراطية التي جاءت بعد طول فترة استبداد و تهميش لكافة طاقات هذا المجتمع ، و لكي نصل الى اجابه محدده علينا ان نسأل : هل هناك مراكز بحوث تبنت تاصيل و مداولة مثل هذه المفاهيم؟ هل نهضت الجامعه العراقيه بادوار من هذا النوع؟ للاسف نقول ان مثل هذه المداولات ظلت حكرا على النخب التي تنقصها وسائل الاجراء او الملامسه

وهذه الوسائل تشكل بلا شك بنى تحتيه لاي تاسيس مفترض .. هناك محاولات فرديه تظل ابدا معلقه في فضاء المقوله ، هذه المحاولات يتوجه لها اكثر من نقد بل اكثر من لوم و لعل البارز في هذا المنحى انها غير مؤثره على الصعيد العملي و لكننا اذا اردنا ان نسال عن آليات التاثير نجد ان المنظومه السياسيه وحدها التي تمتلكها بينما النخب بلا آليات..اذن علام اللوم؟ من الملاحظ هنا ان نقد النخب أو لومها بتجريح أحياناً أصبح من عاداتنا الثقافية المكرورة،يجري مثل هذا الأمر دون السؤال عن امكانات هذه النخب التي نلومها بل ننسى غالبا بيتا شعريا حفظناه جميعنا (القاه في اليم مكتوفا وقال له...) ان خلق فضاء تاثير يحتاج الى مقولات مؤسسه تتبناها النخب الفكرية و الاكاديمية ولكن هذا وحده لا يكفي لملامسة طبقات المجتمع وتلافيفيه بل لا بد من توجه عام تتبناه الدولة وسقف قانوني ودستوري يضمن سلامة الإجراءات وحمايتها والا فأن الكلام كله سيقع في دائرة التمني واللوم المتبادل الذي لا يجدي نفعاً بل قد يفاقم المشكلات بدل أن يحلها،في العراق الجديد نحتاج الى أنساق عمل عابرة للقديم بكل ألوانه أما التذرع بإضطرارات الظرف وتعقيداته فهو مقبول الى حد ما لكن لا يمنع بالمرة أن نتقدم خطوة على هذا الطريق،الطريق الذي لو أهملناه تماماً فأننا نغامر بالتجربة برمتها بل نخسر أهم مواصفاتها النوعية..التغيير ليس حلماً فقط بل ينبغي أن ننبري لإستنزال هذا الحلم واقعياً وإبتكار الآليات الكفيلة بتجسيده قدر الإمكان.كل هذا لكي نعبر حدود المفارقه /مفارقة ان يظهر الجديد باثواب باليه قديمه و لكي لا تبقى دلالة التجديد زمنيه محضه لانها بهذا تفقد الكثير من نوعها الذي نريد له ان يتاصل بدلا عن ان يضيع او ان يهدر قبل ان يحقق اغراضه المنشوده

.. (مشروع البدائل)
يفسده الضجيج وينعشه الإنتباه

.

في الغالب لا نميل الى ذكر منجز ما سواء كان هذا المنجز يعود لشخص أو مؤسسة بل يغلب على جروداتنا لما تم انجازه الميل الى تأكيد اللاشيء بالمرة ، لا أدري لماذا نميل الى مثل هذا الألغاء ، الغاء الآخر و تصفيته من أية أهمية حتى أذا وجدت ، يستثنى من ذلك الأقربون من الأصدقاء ربما من باب أن الأقربين أولى بالذكرى، يكشف هذا المنحى أن منسوب الأجتماعي أعلى من منسوب الموضوعية و أن (منجل البصر) كما يقول سان جون بيرس لم يمر على المحصول كله، هناك انتقائية واضحة في تشخيصاتنا مثلما هناك محاباة لا يمكن ان تقدم لبنة واحدة لهرم التأسيس المفترض ، منذ زمن و هناك كلام يجري تكراره حول المثقف و سلبية دوره في مرحلة ما بعد التغيير و عندما يتطرق كتاب الأعمده و التعليقات الى سؤال من نوع: هل حاول المثقف العراقي أن يؤسس لمشروع ما ، يستلهم مرحلة ما بعد التغيير؟ نجد الأجابات تكاد تتطابق في نفيها لمثل هذا المسعى بينما هناك ما يستحق التنويه و الوقوف عنده و لا أدري لماذا يتجاوزه المتجاوزون و لعلني أقصد هنا بالضبط مشروع (البديل الثقافي) الذي دأبنا على ترسيخ اطروحته بجهود متواضعة ولكنها حثيثة يعرفها و يشهد لها المنصفون ، هذا المشروع لم يكن ممولا من أحد و لم يسع الى أية غاية اعلامية أو ايدلوجية بل اراد أن يكون ورشة أسئلة ثقافية تطلق شرارة الأنتباه و حيوية النقد في فضاء ثقافي راكد و مكرور ، بالطبع ان مثل هذه الفكرة لا يمكن تسويقها ببساطة فكان المظهر الأول لها (مجلة) تصدر فصليا و بجهد تكافلي رافق ذلك عدد من الندوات والأنشطة .. ما أريد أن أقرره أن هذا المسعى الذي انطلق منذ خريف ٢٠٠٥ في جنوب العراق (العمارة تحديدا) ليصبح عراقيا خلال فترة وجيزة ليس مشكلته انه لم يلق دعما ماديا حتى الآن بل أيضا

يعاني اللاإنتباه المقصود أحيانا من بعض الكتاب و المعلقين بأستثناء المثقفين الجادين الذين أغنوا الحوار في هذا البديل و سلطوا الضوء عليه في منابر يصل اليها صوتهم و لكن بقي الجهد الحكومي/الوزاري/ المؤسساتي متحفظا في تعاطيه مع هذا المشروع ،و لكي أخرج من خانة الشكوى،أقول:إذا لم نتبنَ مثل هذه الأفكار سواء بالدعم على جانب المؤسسة أو الإنتباه والإحتفاء على جانب المهتمين والمثقفين كيف نسوّغ لإنفسنا بعدئذٍ أن نتباكى على فراغ المشهد من حراك حيوي وجاد؟ ألم نصبح متقصدين في طمس معالم الحركات الجادة لنقوم بعدها ببث شكوانا من السكون الذي تواطأنا على تأثيثه؟ يعني ذلك أن هذا النمط من المثقف لا يريد أن يبادر وقد يكون غير قادر على ذلك بالمرة ولا يبارك أية مبادرة إذا صدرت عن غيره وكل الذي يستطيع فعله هو الشكوى من عدم وجود هكذا مبادرات،أظن أن مثل هذا الدور أكثر من سلبي إن لم أقل هدام بأمتياز ومهما يكن من أمر هذه المواقف فأن مهمات التأسيس الثقافي لا تقوم الا على أكتاف كوادر مخلصة ذات مشروع واضح المعالم ونحن على يقين بأن نخب الثقافة العراقية على صلةٍ بمثل هذا المسعى غير أنها تحتاج الى توحيد جهود ومأسسة جديدة بعيدة عن الثقافات الاحتفالية التي إستهلكتنا،أخيرا يظل مشروع البحث عن بدائل ثقافية قائماً بوصفه مشروعا نقديا تتعدد مظاهره وتتباين مداً وانحساراً بحسب توفر الإمكانيات هنا أو هناك وأن انحسارها المؤقت لا يعني إختفاء هاجسها أو ضموره لأن مثل هذا الهاجس يلامس الضمير الثقافي للمثقف النقدي أياً كان لذا فأن مثل هذا التوجه الى إنتاج البدائل الثقافية لا يمكن أن تلبيه رابطة أو جماعة وحدها بل هو إشتغال كل ثقافة حقيقية أمينة على أهدافها العميقة أما هذا اللاإنتباه فهو قصور اعلامي يحصل غالبا لدى الاعلاميين لا المثقفين المعنيين بفواعل التغيير الثقافي هؤلاء الذين تتطلبهم ثقافة المشروع وتحتاج الى جهودهم النوعية في هكذا مضمار/يفسده الضجيج وينعشه الانتباه.

الأزمات تأكل الحلول !

_ مفهمة الدولة _

لكي لا يسقط الحوار في مغبة الجدل فنخسر المزيد من الوقت حيث تنفتح شهية الكلام حتى تصل الى حدود اللاجدوى علينا ان نشتغل على ضبط مداليل المفردة التي نستخدمها في حواراتنا اذ اننا في تقابل راهن واكيد بين الأزمة والحل وهو ما تتطلبه اللحظة العراقية الراهنه ينبغي ان نعرف بأن الازمة تأخذ لدينا بعدا ظرفيا طارئا قد يحدث لسبب عابر لكنه يشوش بالضرورة على هدف الحل الذي نتوخاه لمشكلات اعمق ، الحلول التي نتوخاها ذات بعد ستراتيجي تخص مصير الدولة والعملية السياسية الجارية بل ومصير الجماعة / الوطن برمته بينما الازمات الجارية حزبية / كتلوية / محاصصاتية في اغلب احيانها ، ما يعكس ان الظرفي يأكل الستراتيجي الاهم وان الاهداف القريبة تفوت الفرصة على رصد الابعد، يحدث هذا في بلد مأزموم كالعراق ساعدت عوامل عديدة على ادامة ازمته وربما ترجع بعض هذه العوامل الى اسباب خارجية او اقليمية ترمي بظلالها على مجمل مشهد العالم والمنطقة ، ما يهمنا الان هو ان نعيد الانتباه الى هذا التداخل بين الاولويات / الازمات التي تتقاطر محتدمة في بدايتها لتهدأ بعد ايام الا انها تمنحنا هدنة لا غير لتنشب على اعقابها ازمة اخرى ولتظل الحلول الستراتيجية غائبة ومعطلة ، والسؤال الان : كيف ولماذا يحدث هذا؟ اين يكمن الخلل؟ اظن ان هناك اسباب اعمق تقف وراء مثل هذا الخلط ولكي نضع يدنا على الجرح كما يقال نطرح مقولتي الشراكة والدولة ، هاتان المقولتان تأسيسيتان كما نعتقد وتعانيان من تعارض جوهري يفرز تناقضاته بالضروره ، تناقضات مهما تسترنا على عيوبها فان الواقع لا يتستر.

- **الشراكة :** لا نختلف ان هذه المفردة لها ثقلها الخاص في القاموس السياسي الراهن او مفهمة الجدل الذي يستأثر بحصة لا يستهان بها من المشهد ومهما تكن درجة البراءة والعفوية التي يحملها هذا المفهوم السياسي الحادث

الا انه لا يخلو من حمولة تذهب بأتجاه نقيض للمراد منها ، هي في ابسط مداليها اتفاق و تواطيء على نسب و حصص ولا مانع من انفراط عرى هذا الاتفاق في أي لحظة ، اظن ان هذا مصدر الخطورة خاصة اذا كنا نتحدث عن وطن وامة وجماعة ، كيف نتصور الامر في حال اختلاف اطراف الشراكة ؟ ما مصير الدولة ؟ هل الشراكة اتفاق يقع على الحكومة وحدها ام ان مفهوم الدولة وبناها التحتية يتأثر هو الاخر بهزات هذه الشراكة ؟ هذا ما يدعونا الى اعادة قراءة (الدولة) واستدعاء مداولتها على ضوء هذا الضاغط.

- **الدولة :**

اذا كانت الشراكة تقع على الظرفي والمتحرك في مصالح الكتل والاحزاب فأن الدولة ينبغي ان تكون بمأمن عن مثل هذه الاهتزازات / الدولة هي الركن الثابت والحصين ،هي الارض والناس والثقافة وسائر العناصر والبنى التي ترثها الحكومات المتعاقبة دون ان تدعي امتلاكها او التلاعب بمقدراتها لكن ما يحدث هنا ان مثل هذه الثوابت تتأثر بهزات الشراكة ولعل موضوع الحدود او الاراضي المتنازع عليها بين المدن والاقاليم واحدة من الشواهد ، وهنا نقول اذا كانت وحدة الارض وهي احد شروط الدولة ما زالت محل جدل ونزاع فهذا يعني ان جدل الحكومة امتد وما زال يمتد الى تخوم الدولة ، المطلوب هنا بالضبط ان نسعى الى فصل مؤسسات الدولة عن نزاعات الحكومة ولعل القضاء احد هذه المؤسسات الهامة وعندما يحصل مثل هذا العزل الضروري والملح تصبح الاختلافات السياسية اقل ضررا لانها محصورة في نطاق الادارة الحكومية ولا ضرر على الدولة منها مهما تفاقمت ، ما يؤسف له ان الحدث السياسي / الحزبي في العراق يهدد الدولة برمتها ويضع البلاد كلها في ازمة نبحث لها عن حل طاريء و ظرفي بينما ننسى الابعد والاهم وهو ما اسميناه بالحلول الستراتيجية التي تغيب في ظل ازمات

متلاحقة وسريعة ،ربما يحدث كل هذا لان طاولة الحوار الوطني خضعت هي الاخرى لمحاصصة الشركاء في العملية السياسية ليغيب عنها اهل الرأي والاختصاص ممن لم يعملوا في السياسة وهذه اشكالية من نوع خاص ، اليس من الاجدى ان يشترك الجميع في رسم صورة الدولة وهي صورة مجتمعية ثقافية تخص الجميع ايضا ؟ ما زال السياسي لدينا يخلط بين مهمات الدولة والحكومة وان الكثير منهم لا يريد ان يؤمن بان الدولة سابقة على حكومته وباقية بعدها لذا فهي مفهوم تراكمي لا يهتز بأهتزازات الشركاء سواء اختلفوا او اتفقوا ، هذا ما نحتاج الى كتابته بالمطرقة كما يعبر(نيتشه) لكي لا ننساه او نتغافل عنه في زحمة الازمات الطارئة والمستمرة في وضع سياسي شائك كالذي يشهده العراق اليوم.

- **ثقافة (كره الدولة) !**

من الانساق المضمرة التي حان الحديث عنها ثقافة (كره الدولة) وصورتها في ادبيات المعارضة الاسلامية في العراق ، بمعنى ان الكثير من هذه الاحزاب ، الاسلامية على وجه الخصوص كانت قد صممت ادبياتها و ثقفت جمهورها على امتياز المعارضة و موقعها المشرف في مواجهة دولة (غصبية) او (اموية) على وجه التحديد ولطول الفترة وفرط الالحاح على هذا الموضوع تشربت بهذه الادبيات وغابت عنها صورة الدولة البديلة حتى اذا ما سنحت الفرصة بفضل العامل الخارجي فصار مطلوبا منها ان تقيم دولتها ارتبكت بوصلة هذه الاحزاب و الجماعات في صورة دولة ملتبسة / دولة معارضة / لا دولة ! بل صار من الصعب ان تقنع جمهورها بالعودة الى انساق الدولة و الالتزام بقوانينها بعد ان حقنت هذا الجمهور طويلا بثقافة كره الدولة و التمرد على قوانينها الظالمة ! حقا انها صعوبة اجرائية حيث كان الجمهور موعودا بالعيش خارج اية ضغوطات حتى لو كانت (قانونية) لان القوانين السابقة كانت ذريعة بيد الظالم لتحقيق ظلمه ، وتماشيا مع هذا المزاج تم تسويق اطروحة (الفوضى الخلاقة) دون ادراك مقصدياتها تماما ، اذن

بعد هذا كله كيف يرضخ الجمهور مجددا لقوانين دولة ؟ بل كيف تدعوه هذه الاحزاب نفسها الى صناعة دولة كانت قد رسمت لها من قبل صورة قبحية في ذهن جمهورها حد ان ساد الاعتقاد بأن كل دولة ظالمة !

- **الديمقراطية بمقصديات اصولية :**

يبدو من التجربة على الارض ان مثل هذا التناقض في ذهن المراقب وحده اما سياسيو المعارضة الذين تحولوا الى (دولة) فألتبست صورتها كما اوضحنا لم يشعروا بما نشعر بل لديهم ما يبررون به مثل هذه المفارقات والتبريرهنا خفي غير معلن ! بمعنى انهم يعرفون جيدا مغزى وطريقة انخراطهم في تجربة يراد لها ان تكون (ديمقراطية) تؤدي بالنتيجة الى ترسيخ و انتاج دولة مدنية (مفترضة)، ما حصل ان هؤلاء الساسة لم يتنازلوا عن اصوليتهم ولا عن خطابهم السابق الا ظاهرا و الحقيقة انهم قبلوا الدخول في التجربة المسماة (ديمقراطية) بمقصديات اصولية ! وهنا مكمن التناقض العميق بل المخاتلة بتعبير ادق : ان تكون ديمقراطيا ولا تسعى لاقامة دولة مدنية ! السياسة و الديمقراطية سبيل لتحقيق حلم اصولي استعصى الوصول اليه من غير اللجوء الى هذه المخاتلة ! يظهر لنا الباحث (ضياء الشكرجي) جانبا من رأي الاسلاميين العراقيين بموضوعة الديمقراطية قبل ان يستخدموها للوصول الى السلطة حيث يقول (كانت حرمة تناول مفردة الديمقراطية عند الاسلاميين تساوي حرمة شرب الخمر واكل لحم الخنزير)(١)، ثم يروي قصة الكلمة التي القاها الشيخ محمد باقر الناصري في مؤتمر صلاح الدين للمعارضة العراقية سنة ١٩٩٢والتي ضمنها دعوته للديمقراطية فأثار غضب عدد من الحاضرين ومن بينهم اسماء استلمت السلطة فيما بعد دون ان يسألهم احد عن حرمة (لحم خنزير الديمقراطية)! الامر ذاته حصل في مصر على يد (الاخوان) الا ان بطولة الشعب المصري احبطت اللعبة واعادت القطار الى السكة كما يقال اما في العراق فأن الاصطفافات الطائفية واستمالة الجمهور على ضوء هذا الانقسام وقف حائلا دون ذلك فأطال عمر اللعبة ، ما يهمنا بالضبط هو ايضاح حجم الشروخ و التصدعات التي تطال فكرة (الدولة) في العراق وهو الامر الذي يعقد جدل

السلطة و يطيل عمر الازمات وصولا الى نعتها مجتمعة ب (ازمة مفتوحة)!كما يهمنا بالقدر نفسه ادراك حقيقة ان الديمقراطية (لايمكن ان تكون ديمقراطية ما لم تكن علمانية) (٢).

هامش :

١_ربع قرن من عمري مع الاسلام السياسي / ضياء الشكرجي / دار الحدث / بيروت / ط١ / ٢٠١٤/ ص ١٣٩

٢_ المصدر السابق نفسه / ص ١٥٥

اسطورة الزمن الجميل

يصبح اللجوء للماضي تعويضا عن ازمة راهن بالضرورة وسدا لفراغ قد لا تشعر به الجماعة في اغلب الاحيان ، ربما بفعل اعتياد التكرار والتعايش مع السائد ايا كان ،خاصة عندما ينحسر ويغيب دور النخب في استشراف آفاق ارحب .. الزمن الجميل احد تعبيرات التعويض التي ترد على ألسنتنا ويقصد به غالبا ما فات او ما مضى من حياة الناس ، بالطبع هناك اشارة خفية في هذا التعبير الى فراغ (اللحظة) مثلما هناك ايضا عطل واضح في آلية صناعة المستقبل وجماليته ، اليس من المفترض ان يكون الآتي هو الاجمل؟ وهذا الآتي لا ينجز صدفة بل له علاقة بالراهن الذي نشتغل فيه .. هذه الاسئلة تغيب عن بالنا ونحن نستذكر او نستدعي زمنا فائتا نعتقد انه الاجمل والارحب بل والانقى ، في العراق الذي يعيش مخاضات شتى تصبح هذه المسالة ذات قيمة من نوع ما ، في كل مرة نستذكر ونعتاش على فعل التعويض هذا دون ان نفكر بما علينا الان وكأن الاستذكار افراغ ذمة او القاء اللوم على الاخرين الذين يعيشون الازمة ذاتها ويمارسون الفعل ذاته أي فعل التعويض من خلال متعة الاستذكار وننسى ايضا ان صناعة الجمال لا تتم عبر النوايا فقط بل لا بد من توفر عناصر موضوعية لانجازها وفي حال تعثر او التباس مثل هذه العناصر تتعثر النتائج بالضرورة ، ها نحن اليوم كلما صدحت حنجرة اصيلة تذكرنا اغنيات الماضي واصداءه التي لا تنسى لنعيب ما نسمعه اليوم من غناء لا يطرب بل ولا يقنع احدا وهنا نقول ان الفارق ليس في حنجرة هذا او ذاك بل هو فارق ثقافي بين زمنين، فارق مزاج عام تعرض الى هزات عنيفة اربكت عطاءه وعلينا ان نفحص نوع وتاثير هذه الهزات لتكتمل صورة النقد والمراجعة التي نتواخاها ، يحصل الامر ذاته على صعد التعاملات الاخرى ، الادارة ، الاقتصاد ، المجتمع برمته اذ ان التغيرات لا تطال جانبا من الحياة دون آخر .. ربما نريد ان نداري عجزنا عبر الاستذكار ! ربما هي سجية بشرية ؟ أي ان الذاكرة لها فضاؤها التلقائي والذي لا يمكن ايقاف فعله الا بالمبادرة الآنية ..هناك ما هو اقسى

على صعيد فعل الاستدعاء اقصد من يستدعون لحظات شائكة وملتبسة من الماضي لأملاء وتعويض شاغر اللحظات الراهنة بل الأدعاء بان مثل هذا التكرار للزمن هو الافضل والامثل وهنا نقع تحت سطوة الزمن الدائري كما يسمونه / زمن لا هوتي بامتياز يتحرك بأعناق متلفتة الى الوراء لا ترى في الحاضر جمالا الا ما يستدعى من ازمنة غابرة ، هذه الحركة الدائرية تعدم أي محاولة للتقدم بل هي تطرح نسختها المكررة بوصفها التقدم الوحيد والاجمل .. هؤلاء يرون في الماضي البعيد زمنهم الاجمل حيث يتأزم هنا معنى الزمن بأكمله مثلما يتأزم جريانه الى الحد الذي لا نفرق بين التوقف والجريان .. هذه المداولة تحيلنا الى التنبيه على اهمية المبادرة في صناعة الجمال بمعارف جديدة وفي الامر احالة الى مفاهيم قائلة بأن المعرفة تذكر محض ، المعرفة وقعت وعلينا ان نتذكرها ! بينما نحن نريدها محاولة وصيرورة دائبة ، المعرفة والجمال هما ما نقوم به الآن بل ما نختاره ، ها نحن نذهب الى تعميق الفكرة و استغوار اسبابها المعرفية والتأريخية بعيدا عن الممارسة العفوية للناس في مفهمة (الزمن الجميل) زمنهم الذي يتخلون عنه لصالح الذكرى ! زمن الانتظار و الرتابة الى درجة الخوف والتوجس من الجديد والمدهش بأعتبار ان هذه الدهشة غير معتادة وغير معروفة الجذور .. المشكلة اذن ذات منحى ثقافي ابعد من الممارسة التي نألفها لدى عموم الناس وهنا نقول : انتم يا من تتلفتون الى زمنكم الجميل الآفل احرصوا على ما في ايديكم تجدوه اجمل ، اصنعوا منه ما تبتغون ، هذه المناشدة ليست ذات قيمة ما دامت ثقافتنا ثقافة ذكرى وان الراهن والمستقبل ليسا طليقين بما يكفي ، الاسطرة لدينا هي الطريق الاسهل من الانتاج .. الزمن الجميل هنا هو اسطورة جميلة تنقذنا من نكد اللحظة ولا

تستمر معنا طويلا ! معول المعرفة هو من يفتت صخرة الاساطير شرط ان تتهيأ الايادي لحمل هذا المعول .. هذا هو الطريق الذي سلكته كل الشعوب التي عانت تعقيدات اللحظة بسبب ظرف ما كالكوارث والحروب ، قدمت انتباهاتها بهذا الصدد / قدمت مشروعها البديل وهذا ما نتوخاه اليوم ازاء مخاض عراقي محفوف بألتباسات شتى ، نريد له ان يصنع زمنه الخاص بعد ان يتخلص من وهم الاستدعاء

ليدخل الى بهو المبادرة ونعرف انه ليس بالامر الهين لكنه امل منشود ولابد منه كي لا نقع في عتمة يأس لا نهاية له ، لدينا صناع زمن بامتياز ومعاول معرفة وكل ما تحتاجه صناعة اللحظه ، يجب ان نؤمن بهذا والا يصبح كل شيء هدرا في لحظة حرجة كالتي نعيشها ، ما نحتاجه حقا هو الحوار الكاشف الذي يضع الجهود على سكة المشروع ، ايمانا بهذا الطموح الصعب اطلقنا ومنذ اكثر من ثمان سنوات بوصلة (بديل ثقافي) في عراء الجهات بحثا عن جهة الانسان والوطن / الوطن الذي يتحرر من عبء الاناشيد والمنشدين ، من عبء البلاغة الى فضاء الوجود / الكينونه الحقة ولعل مفهمة الزمن والعلاقة السليمة معه هي اولى التحققات المطلوبة ، الوطن الحي يحتاج الى زمن حي والا فاننا نحوله الى متحف تتفرج فيه الاجيال على ذكرى آبائها !! الذكرى لا تعوض عن العمل والأسف لا يصحح الاخطاء ، للراهن قوانينه وانساقه التي تجعلنا على صلة بالعالم والتاريخ لذا علينا ان ندرك بأن الزمن (التأريخي) يجري و (الدائري) يلتف .. زمن مختوم كما يطلق عليه المفكرون ونحن نريده حرا طليقا ، نريده حقيقيا لا اسطورة نتلذذ بخرافيتها المكرورة.. كل هذا لا يحصل ما لم نشعر بالحاجة حقا الى انتاج (بدائل) متحركة ،حركة الزمن نفسه ، تجدد مقترحاتها باستمرار مثلما يجدد النهر امواجه وقديما قيل (انك لا تدخل النهر مرتين) لانه يتجدد بالتأكيد ، هناك من يريد ان يدخل النهر آلاف المرات ! ولكي لا تتشت الدعوة لابد من التقرير بان الزمن الجميل هو الذي يتحرك بيننا لا الفائت الذي جف ! المتحرك هو المدهش الذي يغرينا بالحياة معه ، اعادة انتاجه مرات ومرات وهذا ما لا يتسمح به مومياءات المتاحف مهما بلغ جمالها الآفل ، هذه المداولة تحمل اكثر من دعوة لاعادة النظر في ثقافات تقليدية قد تجري بعض مقولاتها على السنتنا دون ان ندري لأن للعادة غوايتها ايضا !

العدل ضمانة السلم

ربما لا نضيف شيئا جديدا اذا استذكرنا المقولات التي تحث الانسان على مجانبة الظلم من خلال التشبث بقيم (العدل) ومهما يكن من امر وفرة مثل هذه المقولات فأنها تظل في حدود الادب / الخطاب ما لم تختبر بالاحتكاك مع واقع ما ، فعالية تظهر فيها المزايا المراد ابرازها ، يقولون (العدل اساس الملك) لان الناس لا تساس مهضومة بل تصبر او حتى تخنع الى حين ، هذا الدرس الذي تتجاهله الدكتاتوريات لأنها تعتاش على تأجيل النتائج وليس تفاديها بالمرة ، الاستبداد لا يتعلم لذا ينبغي ان لا ننصحه بشيء ! الاستبداد لا يثق الا بعماه ولا يسترشد الا بغرائزيته التي تذهب به مذاهب شتى ، يعرف العراقيون على مر تأريخهم بانهم اهل (ثورة) ففي هذا البلد الذي اسودت ارضه من شدة الزرع والنبات ثم احترقت مرارا من جراء (النفط) الذي تراوح وجوده بين النقمة والنعمة ، حدث الانقلاب تلو الانقلاب والانتفاضة تلو الانتفاضة وفي كل منها قسوة ودم وثأر يؤخذ عنوة وحقوق تسترد لتهدر اخرى ، حركة سلب معاكس لا تخلو من انتقام ولعل التاريخ القريب او البعيد يقدم لنا نماذج دالة على هذا المنحى ، ما نقرره الان ان مثل هذه الفورات الانتقامية لن تحدث الا بعد مظالم جمة والسؤال : لماذا تؤجل المظالم بل تكبت لتتحول الى قوة انفجارية عمياء ؟ يعني هذا ان سلطة الاستبداد لا تتيح مجالا لمعالجة ما يحدث او حتى انتقاده لينفجر في لحظة دامية وليرتكب (المنفجرون) اخطاء لا تقل فداحة عن اخطاء المستبد الذي اجبرهم على الكبت والانفجار معا !

وهنا تظهر هشاشة السلم الذي تعيشه الناس وتبدو مظاهر عدم الاستقرار على حياتهم مثلما ينسج الاحباط خيوطه ليتراجع الامل ، من هنا يبدأ النكد في حياة الجماعة فتتجه الى يوتوبيا منقذة وتنسى واجبها تجاه نفسها وتتلخص مفردات هذا الواجب بالبحث عن العلل الحقيقية في حياتها ، مصارحة ذاتها والاسترشاد بما ينفع لا بما يضلل .. ان طريق السلم الاهلي بين الناس يبدأ بالعدل والعدل ليس مقولة بل هو ثقافة وممارسة اجيماعية عامة بمعنى ان هذه المفردة (عدل) ليست احالة

حصرية الى مؤسسات القضاء وحدها كما يعتقد البعض او هي واجب رسمي تتكفلة الدولة وحدها ليبقى الناس عموما في منأى عن واجبهم الانساني والاخلاقي ، نعم تمتلك الدولة دوائر اجرائية لهذا الموضوع لكن ثقافة العدل تخصنا / نحن الناس الذين سنتضرر فيما لو سادت المظالم ، هناك اخطاء كثيرة في هذا المضمار من بينها الذهاب الى العفو والتسامح بوصفه درجة من درجات العدل ويتناسون اهمية القصاص وعلى ضوء هذا التقابل ينشأ الخلاف داخل تفكيرنا بين ما يحدث من تسويات اجتماعية مخلة بالعدل وارادة القصاص والزاميته التي تطوع لصالح هذه التسويات ولعلنا جميعا ندرك فداحة تدخل القبلية في شؤون القضاء ومحاولة منازعته الامر ولو من طرف خفي ، هذا على مستوى الفعل الاجتماعي الذي يحتاج اكثر من مراجعة اما مستوى فلسفة الدولة فأن اهم ما نلزمه بها هو الفصل بين ظرفيات السياسة والعدل بوصفه قيمة انسانية يستحقها الانسان بغض النظر عن انتماءه وفي التاريخ اكثر من شاهد يؤكد مثل هذا المطلب ، هناك ما هو ابعد أي ان نذهب الى مفاصل التنشئة والتربية التي ينبغي ان تحرض في الانسان منذ طفولته مقت الظلم ونبذه لكي ينشأ محبا للعدل والا فأننا سنوفر حواضن تالفة يصعب اصلاحها فيما بعد، وما ينطبق على الافراد ينطبق على الشعوب حيث ان مفهوم التربية مفهوم شامل وان الجماعة مهما كثرت هي في النتيجة مجموعة افراد ، اليوم في عراق تتوالد فيه المشكلات وتتنوع الى حد الاختلاط المثير للحيرة لابد ان يعاد النظر في جدلية الكبت والانتقام ، الكبت بسبب استبداد قبضة السلطة والانتقام بوصفه تعويضا وجوابا على هذا الكبت لنقول : ان مثل هذه الحركة العنفية المتقابلة لا تؤدي الا للمزيد من هدر الوقت والطاقات ناهيك عن الدماء والحرمات التي تدنس فيها والبديل الذي لا بديل عنه يكمن في العودة الى تأصيل ثقافة العدل على شتى الصعد لأنه الضامن الاكيد لسلمنا الاهلي الذي لا حياة ولا استقرار دونه.

للسلام أبطاله ايضا

في كثير من الاحيان يخضع الاصطلاح لتأريخ استعماله وبالتالي فأن محاولة ترحيله الى مدلول آخر تحتاج الى جهد رديف / اعادة انتاج على درجة كافية من الاقناع ، توطئة تقوم مقام التبرير ، وربما ظرف موضوعي ما يدفع الكاتب او المؤلف الى مشاكسة تأريخ الاستعمال ، هذه المقدمة لاجل البحث عن ابطال سلام في لحظة عراقية محتدمة ، ذلك بعد ان ربطت ادبيات الحماسة كل مفهمة (البطولة) بالقوة والنصر لا غير ، الغلبة وكسر ارادة الآخر بل اخضاعه كليا لارادة المنتصر / البطل ، اما بطولة السلام ، البطولة الخالية من زهو القوة فهي مما لم نألف في ميادين الصراع التي شهدناها او سمعنا عنها ،علينا اذن ان نفرق بين صراع وصراع ، ان لا نستجيب لشهيته كما لو كنا اعداء بل ان حوار الشعوب فيما بينها شيء غير الحرب وغير جدلية الخاسر والمنتصر ، هناك ما هو اسمى، ارادة العيش المشترك التي لن تتحقق بين غالب ومغلوب،هذه الثنائية الموروثة من ازمان الغزو تخلف بالضرورة هامش كراهية معلن او مضمر يستحيل معه التعايش علاوة على انها تنسف كل المشتركات التي ينبغي ان توفر صمام امان مناسب في لحظة حرجة كالتي نعيشها اليوم ، نتساءل:من هم ابطال السلام؟ ما ملامحهم الحقيقية كي نفتش عنهم؟ السلام يبدأ من اعلاء قيمة الحياة واعتبار الانسان اكرم مخلوق على الارض وعندما نؤمن ان الغلبة للعقل لا للسلاح وان الحلول المتوازنة والعادلة هي التي تنقذ اطراف الحوار او الصراع من الانزلاق الى عمى التعصب واللاجدوى،ابطال هذا النوع من السلام هم من تشغلهم صورة الكل عن تفاصيل الجزئيات ، من يتحسسون قيمة الزمن المهدور من جراء اطالة عمر الازمة، ابطاله من يضمرون الكراهية للحرب والمحبة للحياة ومن ينفذ بصرهم الى ما هو ابعد من الراهن، هذا الراهن الذي ينسج غشاوته فيصد بصر الناظرين الى امام،هؤلاء هم صناع لحظة عراقية غائبة نحتاج الى استدراجها بشتى الطرق والاساليب، لحظة

يتحرر فيها الناظر من ضيق افق المصالح المؤقته مثلما يتحرر الضمير من أي ضاغط قد يودي به الى ما يورث الندم بعد حين،ان مثل هذه المسالة تحتاج الى اكثر من مراجعة أي علينا ان لا ندع الزمن يفوت وان لا نفرط باية فرصة لحلول وطنية شاملة وهنا في هذا المفصل نحتاج بالتاكيد الى ابطال السلام لا تجار الحروب والانشقاقات،هناك الكثير مما يقع في هذا المنحى حدثتنا عنه تجارب الشعوب والامم مثلما حدثتنا عن مشاهد صراعات وحروب داخلية صغيرة ذهب ضحيتها الملايين دون جدوى ، هذه انتباهات ينبغي ان لا تغادر افكارنا ونحن نتحاور لان غيابها عنا يوقعنا جميعا في مغبة الوهم،وهم ان الآخر الذي تحاوره يأخذ صورة ضديدك المزمن ولا اقول عدوك! ليس عيبا ان ينشأ حوار بين اطراف في امة ما لكن العيب الذي قد لا تحمد عقباه عندما تتمزق هذه الامة بسبب انسداد افق الحوار او سقوطه في فخ الضغينة ، ما نحتاجه في عراق اليوم هو الابقاء على حوارنا في حدود الحوار مع مراعاة اهمية الزمن المهدور،الزمن الذي تحتاجه عجلة التنمية الشاملة في بلد تعطلت فيه مثل هذه الحركة عقودا طويلة بعد ان كان رائدا في ميادين كثيرة ، واذا كانت ثمة ارادات خارجية او داخلية تجد مصلحتها في تعطيل ريادة العراق فعلى ارادة البناء ان تقدم شجاعتها/لحظتها الثاوية في تلافيف زمن ملتبس لتعلن عن وجهها المشرق في ظل ظلام طاريء ومصنوع جزافا ، هذه هي بطولة السلام أي ان يظل العراق هو البطل ولا احد غيره و هنا تكمن صناعة الوطن ، الوطن الذي نمنحه بطولتنا جميعا لا الذي ننازعه من اجل ان ننفرد بالاوسمة والالقاب،وهذه هي الوطنية الحقة عندما نجعل ارادة التعايش هي الاعلى والاهم ، وعلى طريق من هذا النوع قد لا يكون الكلام وحده كافيا بل لابد من خطوات عملية يرسم ملامحها الاولى صناع الراي وحملة الفكر التنويري الذين طالما يتذرعون بمعوقات الواقع اليومي المعاش ، نعم لا نريد ان نقفز على مثل هذه المعوقات ولكن في الوقت نفسه ينبغي ان نستسلم ايضا لان (الموت فقدان ارادة) قبل كل شيء وعلى المرء ان يبذل قصارى جهوده وتحت احلك الظروف،لا اريد الان ان اسوق فرحا زائفا او ادعوالى وليمة امل! بل ادعو الى تهيئة فسحة مناسبة كي يتقدم الامل ذاته ، أمل بأبهة حقيقية

لا زائفة او مزوقة ، امل عراقي خالص ينبثق من لحظة عراقية صافية ينتشلها ابطال السلام من ثنايا الزمن الملتبس والمهدور بلا طائل.

(بيان ٢٠١١) .. دعوة للإصلاح

بدءا لابد من الايضاح بأن البيان ، اي بيان كان ليس مقالا يكتب ليقرأه القراء ثم يغادرونه او اعلانا عن موضوع ما يتلف وتنتهي صلاحيته بأنتهاء الهدف الذي يتوخاه بل هو صرخة احتجاج تشير الى ازمة ما وعلى هذا الدأب جرت البيانات السياسية او الثقافية التي قرأناها وهي بهذا الوصف تخاطب ضمير الجماعة التي تتجه اليها ، البيانات اصوات تعي الازمة مبكرا وتنبه اليها وقد تطرح حلولا ومعالجات يتكاتف الجميع فيما بعد على التزامها والمطالبة بها ، في العراق المصاب بأزمة اصغاء بالاعم الاغلب تقل فيه او تنعدم مثل هذه الخطابات واذا راجعنا تأريخنا الثقافي وحتى السياسي لانجد الا القليل مما نطلق عليه (بيانات) تأخذ هذا الطابع وهذا المنحى يستثنى من ذلك مادرجت السلطات على تسميته (بيان عسكري)او ماشابه وهذا الوصف التعبوي في طبيعته يخرج عن وظيفة الاحتجاج التي نقصدها بل ان مثل هذه الخطابات خطابات سلطة قامعة تتوخى تكريس ايدلوجيا ما.

اسوق هذه المقدمة تعقيبا على مقال الاستاذ المسرحي الرائد عزيز خيون (بيان ٢٠١١ ضرورة التفعيل) المنشور على صفحة (أراء) ٣١/ايار ٢٠١٢ والذي اراد من خلاله التذكير بما توافق عليه عدد من المثقفين والاعلاميين والفنانين على هامش فعاليات مهرجان النجف عاصمة الثقافة في دورته الثانية حيث اجتمع هذا الحشد من المعنيين بصياغة وثيقة مطالبة تتبنى الدفاع عن الثقافة والمثقف وبعد حوار طويل كنت انا والاستاذ (خيون) والشاعر زاهر الجيزاني من تبنى صياغة الديباجة حيث توصلنا الى تسميته (بيان ٢٠١١) ربما لكي نشير الى تاريخ المطالبة ولننتظر بعدها كم سيمر من الزمن على تفعيلها او نسيانها ، في مقال الاستاذ (خيون) دعوة للتفعيل كما نبه الى مفاصل الازمة التي دعتنا الى فكرة البيان ذاته معتبرا ان هذه الازمة ماتزال سارية المفعول وهي بالتاكيد كذلك اذا لم

نقل انها تفاقمت ، ولو عدنا الى فقرات البيان المقتضب لوجدنا انها اكثر من مقبولة بل ضرورية لصناعة دولة ومجتمع وثقافة فلايمكننا ان نتصور مجتمعا لادور للثقافة فيه ، الان اريد ان أوكد ان مثل هذا المنحى الاحتجاجي باتجاه تفعيل مفردات البيان يدخل ضمن باب الاصلاح الشامل اي اننا اذا اردنا ان نتوقف قليلا امام مهمات الاصلاح لنحدد اولوياتها فان مهام الاصلاح الثقافي هي الاولى لانها الاكثر اهمالا والاكثر نسيانا منذ عقود مضت بل ان فعل التغيير السياسي والاجتماعي الذي انطلق في العراق لم يرافقه كما نعتقد متغيرات ثقافية تليق ببناء دولة عصرية في عقد تجاوز الالفية الثانية ، ولكي نضع الامور في نصابها لابد ان نفحص اسباب مثل هذا الاهمال او التناسي الذي تعانيه المهمة الثقافية وبيانات المطالبة لتفعيلها لذا اضع النقاط التالية قيد المداولة-:

١- يبدو ان طبيعة المثقف لدينا مازالت طبيعة تقليدية لم ترق الى مستوى المطالبة والاحتجاج واذا اردنا ان نبحث عن سبب لمثل هذا الاداء الكسول ربما نجده في طول المعاناة وسياسة التدجين التي وقعت على هذه الشريحة
٢- شخصنة الامور والنظر الى مثل هذه المطالبات او البيانات كما لو كانت دعاوى شخصية دون التدقيق بالاهداف والمقاصد العميقة التي تشكل مسؤولية الجميع وان انبرى لها نفر من الجماعة
٣- اليأس المسبق من النتائج وهو سلوك مرضي اخر يقعدنا عن العمل بل يجعلنا غالبا نضع العربة قبل الحصان فندخل في جدل النتائج قبل الشروع في المقدمات والاخذ بالاسباب
٤- ادعاء بعض المثقفين بأن مهمتهم فنية محضة اي ان انتاج اشكال الخطاب الابداعي دون السؤال عن مصير هذا الخطاب هي وظيفتهم الاولى وهم بهذا المعنى يعزلون الانتاج الثقافي عن رسالته ، هذه الرسالة التي تحتاج الى عمل ونضال مثلما يحتاج الانتاج الفني الى صبر وتأمل فلا يتكامل المبدع او المثقف الا بالطرفين معا

٥- الاستكانة الى المؤسسات التقليدية وقبول تسويفاتها كواقع حال ربما من باب المجاملات الاجتماعية والشخصية التي تضر برسالة المثقف كثيرا.

اضع مثل هذه الامور بغية مراجعة القنوات الثقافية في العراق للوقوف مجددا في صف من الوعي ازاء مشكلات الواقع الذي نعانيه وادعو من خلال هذه المداخلة الى مؤتمر او لقاء حتى لو كان مصغرا اوبسيطا في امكاناته للمداولة والتذكير بفقرات البيان الذي اطلقنا عليه (بيان ٢٠١١) وهو اقل مايمكن ان نفعله ازاء ازمة مجتمعية تعاني خللا ثقافيا يتشظى ليظهر على مفاصل اخرى تبدو في ظاهرها وكأنها ليست ذات صلة بالمشكل الثقافي لكن الحقيقة ان هذا المشكل له علاقة حتى بنوع وفلسفة الدولة التي نسعى الى قيامها .. ترى هل سينتبه المثقفون والاعلاميون والفنانون والاكاديميون وكل الشرائح التي لها صلة بهذا الموضوع ام ستظل الدعوى قائمة الى تفعيل منتظر في افق مسدود لانملك القدرة على فك مغاليقه ؟ اليس من الواجب ان نتداول في مثل هذه الاسئلة الحية بدلا من الركون الى انواع من الجدل العقيم او الامبالاة التي وجدت لها اكثر من حاضن في اذهاننا ؟ لنبدأ اذا بالبحث عن اسباب الاصلاح والدخول في خطوات عملية بأتجاه البناء الثقافي الذي سيوقف بالتاكيد الكثير من امواج الخراب الزاحف نحونا .

(ملحق اجرائي)

بين الثقافة والتعليم .. انقطاع ام تواصل ؟

تعد اشكالية العلاقة بين منظومتي الثقافة والتعليم واحدة من ازمات العقل العربي الراهن سواء انتبهنا على انسداد وتصلب العلاقة ذاتها بين المنظومتين وانقطاعها او فصلنا القول في كل منظومة على حدة اذ يبدو الكلام هنا وكأننا نجمع ازمتين او نرصدهما تحت مرصد واحد ، ازمة الثقافة العربية واازمة النظام التعليمي العربي .. مانريد ان نقرره بدءا ان هذه الموضوعة هي نقطة التقاء ازمات لايمكن الوصول بها الى نوع من الحل الا بتفكيكها كلا على حدة لمعالجتها ايضا كلا في حقله ليتسنى بعد ذلك الربط بينهما عبر علاقة ايجابية سليمة ومعافاة بل ان هذه العلاقة السليمة ستكون تحصيل حاصل نجاح الثقافة بوصفها ثقافة ناهضة والتعليم بوصفه نظاما ايجابيا فعالا لكننا الان نريد ان نقفز على مثل هذا الحلم لنرصد ماهو معاش وواقع على الارض ، الثقافة كما هي الان والتعليم بكل مايعانيه من نمطية واجترار .

هذا هو الوصف العام للمشكلة اما على الصعيد العراقي المحكوم بقلة المعاينة والمأزوم بأزمات متتابعة يتداخل فيها السياسي مع المعرفي والثقافي فأن المسألة تصبح اكثر تعقيدا واكثر حاجة الى المعالجة حتى لوكانت على سبيل الكشف والتعرية ، هناك مسافة فصام ليست بالقليلة كما ان هناك شحة في توصيف الوظائف والتقاط ماهو مشترك بينها بمعنى ان نظم التعليم ينبغي ان لاتكون بعيدة عن مقاصد وغايات النتاج الثقافي خاصة اذا فهمنا ان الثقافة لاتقتصر على انتاج النصوص الجمالية ادبا او فنا بل هي الية انتاج معنى وتشكيل انساق اداء مجتمعي وان التعليم هو واحد من الروافد التي تصب في مجرى تحسين هذا الاداء مثلما تصب في ورشة انتاج المعنى ، وعلى ضوء هذا الفهم فأن المجتمع برمته ينتظر من المعلمين والمثقفين ايضا ان يقدموا له هذه الخدمة المعرفية التي تؤدي بالضرورة الى رسم ملامح هويته الثقافية والوطنية في آن .. مايحصل لدينا هو بالضبط ماقرره الدكتور خلف الدليمي بقوله (المجتمع العراقي كثير التعلم قليل الثقافة)(١).. ان مثل هذا التوصيف يكشف ان هناك منطقة فراغ بين المنظومتين ، منطقة تحتاج الى اكثر من مراجعة لنتعرف على نوع التعليم الذي لايؤدي الى ثقافة ، ربما يحصل مثل هذا الفصل بسبب تراجع المدرسة العراقية اولا وكسل الثقافة عن رصد مثل هذا التراجع ثانيا وهو الرأي الذي يذهب اليه المفكر ميثم الجنابي في احدى طروحاته (من الصعب الحديث الان عن مدرسة وجامعة عراقية فالمدرسة اقرب ماتكون الى مركز محو امية والجامعة الى مدرسة ريفية متهرئة) (٢) .. لانريد هنا ان نستغرق في توصيف واقع التخلف التعليمي او الثقافي وحده بل ينبغي ان نشخص العلل البنيوية التي تمنع اشتراك المنظومتين في انتاج معنى اي نريد ان نتعرف على طبيعة هذا التعليم الذي يتراجع بأستمرار ، كيف انبنت المنظومة التعليمية لدينا وماهي فلسفتها ؟

كيف نتعلم ؟ ولكي لايبقى الكلام عائما سنحتاج بالضرورة الى عينات من مناهج دراستنا الحالية رغم ان العيوب التي سنتطرق اليها لاتقف عند حدود هذه العينات

التي ستقتصر على مادتين ادب وقواعد اللغة العربية للصف السادس الاعدادي بفرعه العلمي حصرا .

- **التعليم (البنكي)او التحفيظ:-**

من السائد في مناهجنا التعليمية انها تعتمد التلقين والحفظ (لاشيء الا الحفظ والامتحان كله يدور في اطار هذه المحفوظات ، انه ترتيل وتسميع ولاشيء غير ذلك)(٣).. ولمتابعة هذه المسألة لابد من مراجعة المراحل الاولى لارساء النظام التعليمي العربي حيث يشرح لنا (انور عبدالملك) في كتابه (دراسات في الثقافة الوطنية) كيف انطلقت (السياسات التعليمية التي نفذها الاستعمار البريطاني في مصر بأشراف اللورد كرومر حاكم مصر وقتها ومستشاره للتربية المستر دانلوب) ولايخفى هنا تقارب الاسم بين حاكم مصر (كرومر) وحاكم العراق بعد احتلاله (بريمر) ، يقول (نوري) بهذا الصدد (استند دانلوب الى خاصية معينة من خصائص العقلية الشرقية وهي تقديسها للمكتوب ، الكلمة المكتوبة ، للنصوص وراح يقيم تعليماته للمفتشين والنظار على اساس تنمية الذاكرة والحفظ دون كل مامن شأنه ان ينمي ملكة التفكير النقدي الابداعي الخلاق)انه جعل بهذه الطريقة سياسة التعليم تتجه نحو (الحفظ دون المناقشة والترتيل دون النقد ومحاكاة المراجع والاساتذة دون تشريحها وتكوين رأي مستقل فيها)(٤)
كل ذلك من اجل (ضرب الفكر المصري في الصميم بحيث يصبح عاجزا عن التطور والابداع)على حد قول المؤلف ، الملاحظ هنا ان سياسة تعليمية راكدة من هذا النوع لم تكن حصرا على مصر وحدها بل اصبحت نظاما شاملا للتعليم العربي ، وعلى الصعيد العراقي نرصد التشخيص ذاته سواء من خلال معايشاتنا لواقع التعليم او تشخيصات الباحثين ولعل اخرها ماقرره الاستاذ عصام صباح ابراهيم في دراسته (البيئة المشيدة واثرها في انماط الاعداد الاجتماعي) وهي دراسة مقدمة الى المهد العالي للتخطيط الحظري والاقليمي / جامعة بغداد ٢٠١٠ حيث يتعاضد الباحث مع هذا التوصيف من خلال اشارته الى نمط (التعليم البنكي) السائد لدينا وبه (يتحول الطلبة الى جمادات لاتعي وماعليها سوى حفظ وترديد مايقوله المعلم)(٥). اي ان هذا النوع من التعليم السالب او (البنكي) بحسب (باولوفريري) يحول الطلبة الى (اوان فارغة يصب فيها المعلم كلماته ويصبح التعليم نوعا من الايداع والطلبة هم البنوك التي يقوم المعلمون بالايداع فيها) ينطوي هذا النوع من الاداء التلقيني على معنى من معاني (الاغتصاب النفسي واعاقة الفكر

الشخصي) (٦).. وهو لايظهر الا في مجتمعات القهر بأعتباره انعكاسا لذلك القهر او كما يقول (فريري) ايضا (التعليم لايكون محايدا اما تعليما للحرية او تعليما للاستبداد) وكأنه هنا يريد ان يفرق بين الايدلوجيا والمعرفة ،بتعبير ادق ان التعليم للحرية هو وحده الطريق المؤدي الى انتاج معرفة اما التعليم باليات ومقصديات الاستبداد فهو لاينتج ولايؤدي لغير الايدلوجيا .. الان يمكننا ان نقراء احدى عينات مناهجنا الدراسية /الادب والنصوص لنثبت من خلال قرائتنا النقاط التالية :-

١- يحمل الكتاب منذ عنوانه الاول (الادب والنصوص) اشارة صريحة الى مقصدية الحفظ والتلقين اي عندما نقول هذا (نص) فليس له من تتمة الا قولنا :- عليك ان تحفظه ، خاصة وان مثل هذه المفردة / مفردة (نص) لها دلالة خاصة في موروثنا الديني والثقافي ، النص كتلة ثابته لاجدال عليها ، راسخة لاينبغي ان يطرأ عليها تغيير وليس لنا ان نتلاعب بها ، ربما تكرست مثل هذه المفاهيم حول النص بتأثير الدلالات الدينية وهنا لافرق حيث خضع الادب لدينا طويلا لتأثيرات اللغة الدينية .

٢- ان الذي ندرسه في هذا الكتاب او سواه من المناهج التي سبقته يدخل في باب تاريخ الادب لا الادب نفسه بمعنى ان مقاصد المنهج تتجه لتعريف الطالب بالتاريخ ولم تصمم لتكريس او تعليم التذوق الادبي معتقدين ان تحفيظ النصوص بالاعتماد على تسلسلها التاريخي يؤدي بالضرورة الى ذائقة ادبية او ينميها من خلال حفظ النماذج لكن الذي يحصل دائما ان هذا النوع من التحفيظ يلبى لاغراض امتحانية دون ان يؤدي الى درجة من درجات التذوق الادبي وهنا نقول :- ان خلق الذائقة يحتاج الى ورشة جمال لا الى درس تلقيني خال من اية روح وهذه الورشة لاتنشأ الا في ظل فعالية ادبية لاتقتصر على المقولة او النص ، تجدر الاشارة ايضا الى اننا لانريد من درس الادب ان يفرخ ادباء بل قراء ومتذوقين يشكلون فضاء لجهد الادب وابداعاته .

٣- مادام المنهج يتجه نحو النص / الحفظ فانه يحجر على نفسه في دائرة البيان / البلاغة التقليديين ليتجنب بذلك اية مداخلة ثقافية ويمكننا ان نستدل على مثل هذا المنحى من خلال انموذجين شعريين للشاعر محمد سعيد الحبوبي ، الاول موشحة اندلسية والثاني قصيدة في حب العراق :-

بلادك نجد والمحب عراقي
فغير التمني لايكون تلاقي

نجد ان مؤلف المنهج اعتنى بهذه المقطوعة من خلال التوصية بحفظها وترك الاولى للدرس بينما نجد ان الموشحة كانت الاولى بالعناية لانها

تنطوي على قيمة من نوع خاص يكمن مغزاها في تعريف الطالب بأثر المكان على النص مضافا لذلك اثر تلاقح الثقافات الذي انتج لنا ادبا جديدا اطلقنا عليه (الموشحات) ولكن يبدو ان مقصديات المنهج القائم لاتريد ان تكرس اي جدل ثقافي من هذا النوع بل تكتفي بتقديم السائد من نصوص وطنية الفها الطالب منذ اناشيد المدرسة الابتدائية وصولا الى اخر مرحلة من مراحل تعليمه الاعدادي والجامعي ايضا .

٤- يظهر الشيء ذاته عندما يصل مؤلف المنهج الى مرحلة الحداثة وخاصة قصيدة النثر التي تمثل الان جدلا شعريا ساخنا حيث يكتفي للتعريف بها بأسطر معدودة ومقطع قصير واحد للشاعر فاضل العزاوي ص٤٥ :-

في الريح وقفت ارى وطني ينهض من اعماق الايام
ينهض من صحراء الموتى
اذ لايوجد الا جسدي

لايخفى ان اختيار المقطع خضع هو الاخر لمفهمة اناشيد المدرسة (ارى وطني ينهض من اعماق الايام) وهي الاجندة ذاتها التي قدمت مقطوعة الحبوبي (بلادك نجد والمحب عراقي)على الموشحة بينما قصيدة النثر في جوهرها تحمل ردا على مثل هذا المديح لانها تهتم بأنكسارات الانسان الجوانية اكثر من اهتمامها بأناشيد الساسة التي ذبل الوطن والمواطن تحت ساريتها ،اضف الى ذلك ان لغة هذا المقطع تنتمي الى لغة الشعر / القصيدة الحرة اكثر من انتماءها الى لغة قصيدة النثر ،لغة غنائية خالية من الافكار التي تتبناها قصيدة النثر اذ بالامكان ايراد نماذج اكثر تمثيلا لادونيس او الماغوط او لاحد شعراء العراق من جيل الثمانينات او التسعينات التي عرفت بجدل الشعر مع النثر ولتأكيد هذه المفارقة علينا ان نقرأ تعقيب صاحب المنهج على هذا المقطع (ففي هذا المقطع نقف على صيغة نثرية أليفة و قريبة من القلب)(٧) .. نقول هنا : ان قصيدة النثر ما جاءت لتكون (أليفة) او قريبة من القلب بالمعنى المتعارف لهذا القرب بل ارادت ان تكون مشاكسة للسائد و كاسرة للألفة التقليدية مثلما هي قريبة للفكر / التأمل لا للقلب بالمعنى الرومانسي المستفاد من هذه العبارة ، بمعنى ان مثل هذا التعقيب النقدي لا يؤكد الميزات الحقيقية لقصيدة النثر ولا يمنح الطالب صورة واضحة عنها بل يخلط بين نوعها الشعري و سائر الاشكال التي سبقتها .

- **اعراب الادوات واهمال المؤدى !**

يؤكد مؤلفو منهج قواعد اللغة العربية (لمرحلة السادس الاعدادي بفرعه العلمي) على حقيقة ان (اللغة نشاط حيوي ومتابعة هذا النشاط في دراسته يكون على اساس وصفي لا معياري حتى لا يغلب عليه جفاف المنطق) (٨) ، هنا يريد ان يبتعد المؤلفون عن جفاف المنطق غير ان العربية أرسطية بطبيعتها اي منطقية كما يصفها كتاب كثيرون ، يقول ادوارد سعيد في احدى مقابلاته واصفا العربية بأنها (اكثر اللغات جمالا على الاطلاق انها جد رشيقة و متساوقة في بنائها و منطقها ، ان لها بنية أرسطية)(٩) ، وهنا نسأل ماذا فعل المؤلفون الذين ارادوا انقاذ الطالب من جفاف المنطق ؟ وكيف اعدوا منهجا خاليا من مثل هذا الجفاف ؟ لنتأمل هذا المنهج :

١_ انه احتوى في جانب كبير منه على اعراب الادوات : ادوات الاستفهام / النفي / الاستثناء ، واذا كانت اللغة في احد تعريفاتها أداة الفكر فأن الاهتمام بالاداة وحدها دون ان يكون هناك ما ينمي الفكر / محتوى الأداة ومؤداها يعني بالضرورة اهتماما صوريا بقواعد اللغة وحدها اي القواعد لاجل القواعد وهي ممارسة لا تخرج عن حدود التمرين المنطقي المحض

٢_ يكشف هذا التشخيص واحدا من عيوب المنطق الذي يتباهى به الكتاب وهو الخاصية الصورية للمنطق و (نقصد بذلك انه يهتم بصورة الشيء و يهمل مادته)(١٠) ،يهتم بالاداة و يهمل المؤدى عبرها ، على مستوى النحو يعلمنا هذا المنطق كيف نضبط القاعدة النحوية دون ان يكون لنا معنى نقوله من خلال هذه القاعدة ! وهنا يصبح الدرس النحوي شاغرا من تأملاتنا و مفرغا من قدرتنا على تمثيل الفكر ، على الجانب الآخر هناك اكثر من تأكيد بان اللغة كائن اجتماعي يتطور بتطور حاجاتنا بينما ارسطية القواعد ومنطقها الصوري الثابت لا يستجيب لهذا المعنى واذا رجعنا الى موضوعات الكتاب / المنهج / عينة الفحص فأننا نجده يهتم بالاساليب التقليدية كالتوكيد و المدح و الذم و التعجب من خلال نصوص تراثية يعتمد اغلبها على الشعر القديم و النصوص الدينية بينما نهمل المحادثة الآنية او الفورية التي

تدرب الطالب على سرعة الاستجابة والامكانية على استثمار القواعد التي تعلمها لتمثيل ذاته و افكاره في اللحظة الراهنة .. اللغة هنا تصبح متحفا للقواعد و الاساليب بينما نحن نريدها فضاء استعمال و تمثيل ، هل فكرنا مثلا ان نبتكر درسا للمحادثة بالعربية الفصيحة كما يحصل الان في المناهج الحديثة للغة الانكليزية ؟ بالامكان تطوير درس الانشاء او التعبير وانقاذه من تحفيظ (الكلايش) التي لجأ اليها المدرسون بعد ان يأسوا من قدرة الطالب على الانشاء وتحويل هذا الدرس الى ورشة ابداع حقا

٣_ ما يلاحظ على المنهج ايضا كثرة الامثلة في مفصل وشحتها في مفصل آخر ونذكر مثالا على ذلك الاستفهام الذي يخرج للتعجب ففي صفحة ٢٤ يرد التمثيل بقوله تعالى (كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فأحياكم) وفي صفحة ٢٦ عندما يعيد المؤلف حديثه حول الاستفهام ذاته يكرر المثال ذاته ايضا و كأن لا مثال غيره ! و بالنتيجة يخرج الطالب بمثال واحد لا غير عن هذا النوع من الاستفهام المجازي .. الخلاصة في ذلك كله ان تدريس قواعد اللغة العربية وفي حدود العينة التي طرحناها يخضع هو الآخر لآلية التحفيظ / تحفيظ القاعدة و التدليل عليها من خلال امثلة موضوعة لا يسهم الطالب كثيرا في ايجاد امثلة مماثلة او استخدام هذه القاعدة او تلك في التعبير عن افكاره الشخصية وهذا ما يدعونا الى التفكير بآلية محادثة كما اسلفنا كما يدعونا الى التنبيه الى ان آلية التحفيظ دون اعمال الفكر وتنمية الذائقة لا تقدم للطالب كثيرا في حياته العملية وبالفعل نجد ان الكثير من الخريجين يستعينون بكتبة (العرائض) او سواهم لكتابة طلب يرومون تقديمه الى جهة ما ! بينما هم يحفظون المزيد من المقطوعات الادبية و قصائد الشعر الجاهلي ، يعني ذلك ان هذه العدة الادبية التي حفظها في حياته الدراسية لم تؤهله للتعبير عن افكاره ساعة يحتاج الى ذلك كما يعني ان الدرس الاكاديمي منفصل تماما عن حياتنا العملية ، الدرس مقولة نحفظها بينما الحياة كما نعتقد فعالية تقوم على اساس استثمار هكذا مقولات في نشاط حيوي راهن ، ما يحصل هو عكس هذا المسعى ، الطالب (بنك) معلومات لا غير ، الطالب غني معلوماتيا ولكنه فقير على مستوى الاداء و التعبير

، ربما من هذا الفصام ذاته اصبح العراقي (كثير التعلم قليل الثقافة) وهو التشخيص الذي ابتدأنا به ورقتنا هذه .

- **فصام آخر :**

لكي لا نعزل الفكرة عن سياق التاريخ والمجتمع او فضائهما السوسيوثقافي بتعبير ادق ، لابد ان نعترف بان مناهج التلقين لم تحصل للاسباب التي ذكرناها وحدها بل هناك حاضن مجتمعي يتبنى ويؤصل هذه المهمة ، نحن مازلنا في مجتمع ذاكرة ، مجتمع يتلفت الى الوراء ، أنساب واحساب وقبائل نعتقد انها بحاجة الى حفظ وتحفيظ لتأكيد اصالتها التي تستمد بقاءها من التذكر الدائم ، يعني ذلك ان ثقافة النقد والتغيير تظل طموحا في مجتمعات الذاكرة بل ان الفصام الذي تطرقنا له بين منظومتي التعليم والثقافة يبدو طبيعيا في ظل فصام مجتمعي يحاول العبور الى عصر الحداثة وما بعدها بقيم ماقبل الدولة ! هنا تتأزم المفاهيم ويتجدد السؤال عن مغزى التعليم وجدواه مثلما نسأل في الوقت ذاته عن معنى الثقافة وافقها ، ولاجل الاختصار اقول :- اذا كنا نتحدث عن اصلاح تعليمي مثلا على صلة بالاصلاح الثقافي فيجب ان لا ننسى اننا بحاجة الى اصلاح تكاملي يشمل ميادين السياسة والاقتصاد والمجتمع وهذا لايحصل الا من خلال ورش انتاج معرفي تتصدى لكشف الزائف والمسكوت عنه في منظومة اجتماعية تخدع نفسها بالحديث عن التنوير او التطلع له بينما هي تتبنى قيما ظلامية مضادة لهذا التنوير ، والسؤال اخيرا :- هل يكفي هامش الحرية المتاح لتمويل مثل هذه الورش ام ان نخبوية الثقافة وتقليدية التعليم سيظلان محروسين بصمت جماعي لايجرؤ احد على كسره ؟

هوامش

١- الامية الحضارية في العراق / فهمي الفهداوي / جريدة الزمان / العدد ٢٩٤٣ في ٢٠٠٨/٣/١٦

٢- المفكر ميثم الجنابي / حاوره يوسف محسن / ملحق الصباح الثقافي / ٢٠٠٨/٩/١٠ العدد ١٤٨٦

٣- ٤، / دراسات في الثقافة الوطنية / انور عبد الملك / دار الطليعة ١٩٦٧ نقلا عن (صادق جلال

العظم) في كتابه (ذهنية التحريم) ص١١٦ و ١١٧

٥-مقال (المكان وتأثيره في تكوين الانسان) اسرة ومجتمع / ملحق الصباح ٢٠١١/١٠/٣ العدد ٢٣٥٨

٦-التعليم العربي نقطة قرأة / احمد شهاب / مجلة نوافذ العدد ١ خريف ٢٠١١

٧-منهج (الادب والنصوص) للصف السادس العلمي / طبعة ٢٠١١ ص٤٥

٨-مقدمة منهج (قواعد اللغة العربية) للصف السادس العلمي طبعة ٢٠١١ ص٣

٩-الثقافة والمقاومة / ادوارد سعيد / ترجمة علاء الدين ابو زينة / دار الاداب ص١٤٨

١٠-منطق ابن خلدون / علي الوردي / منشورات سعيد ابن جبير / قم ٢٠٠٥ .

الفهرس

١_ تصدير
٢_ الازمة المفتوحة
٣_ المفكرون الجدد
٤_ الاجتماع العراقي واسئلته المؤجلة
٥_ فأس التغالب و تصدعات الحقيقة
٦_ كشف الهويات
٧_ بين المقدس والبشري وثيقة المدينة المنورة انموذجا
٨_المصالحة .. ثقافة الاكتمال بالآخر
٩_ المواطنة و التعايش
١٠_ بين التنوع و الانقسام
١١_ حلم التغيير وازماته
١٢_حوارات الذاكرة العراقية
١٣_القبلية المتأسلمة
١٤_اختنبار الذات
١٥_ انتاج الذات
١٦_ جدل السلطة واشكالها
١٧_جدل المكونات
١٨_الجديد بأنساق قديمة
١٩_مشروع البدائل
٢٠_الازمات تأكل الحلول / مفهمة الدولة
٢١_اسطورة الزمن الجميل
٢٢_العدل ضمانة السلم

٢٣_للسلام ابطاله ايضا

٢٤_بيان ٢٠١١ دعوة للاصلاح

٢٥_ ملحق اجرائي: بين الثقافة والتعليم / انقطاع ام تواصل؟

.....

صدر للمؤلف:

- سعادات سيئة الصيت / شعر
- لا احد بأنتظار أحد/ شعر
- الأخطاء رمال تتحرك / شعر
- بحيرة الصمغ / شعر
- للكلام خطورة اللهب / شعر
- أسئلة النقد / نقد
- تحولات النص الجديد / نقد
- بين الثقافة و الكارثة / نقد
- وعي التأسيس / نقد
- إصغاء قبل فوات المشهد / نقد
- كتابة الجسد / نقد
- مقهى سقراط / نقد

Library of philosophy and knowledge
مكتبة
فلسفة و معرفة
t.me/falsafaANDma3refa
تنضيد ونشر ألكتروني / علاء الموصلي

Jamal Jassim Amin Open Crisis

الأزمة المفتوحة جمال جاسم أمين

• الأستبداد لا يتعلم، لذا ينبغي ان لا ننصحه بشيء! الاستبداد لا يثق الا بعماه و لا يسترشد الا بغرائزيته التي تذهب به مذاهب شتى.

• اليوم، يظهر في العراق نوع من أسلمة العصبية وهي مفارقة مضحكة تشبه كثيرا خدعة ان تقدم الفايروس بوصفه علاجا!

• المفكرون الجدد ينبغي ان يكونوا عمليين بلا هذيانات تبريرية تهدر الوقت لصالح الراهن الذي يهدر الدم! غير ربحيين بالمرة يعملون كمن يسعف غريقا لا يطلب ثمنا لإسعافه!

Design: Sillat Media

سطور للنشر والتوزيع